الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة

أساليب المراجعة والتدقيق وتأثيره على جودة القوائم المالية

"دراسة ميدانية على شركة مور يمن للمراجعة والتدقيق المحاسبي"

بحث تخرج مقدم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المحاسبة

إعداد الطالبات:

أمة الرزاق أحمد حسين الشعباني

إيمان علي أحمد السنحاني

بسمة جميل علي الحمامي

شيماء علي محمد فضائل

يسرى مجاهد علي جمعان

تحت إشراف:

د. محسن علي مثنى

العام الأكاديمي:

١٤٤٤هـ – ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالي:

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

سورة المجادلة آية (١١)

الإهداء :

يسبقنا قلمي ليخط كلماتنا ...تتزاحم عباراتنا لترسم

شكرنا وامتناننا وحمدنا الذي لا يستحقه إلا الله أولاً

نهدي مشروعنا إلى من نحمل أسمائهم بكل فخر آبائنا

أسنادنا وتوج رؤوسنا، وكذلك اللاتي تهتز قلوبنا بحبهنَّ نبع الصبر والحنان أمهاتنا جنة حياتنا

والى جميع الدكاترة والأساتذة الذين قدموا لنا

كل ما لديهم من علمٍ وحلمٍ وثباتٍ وطموحٍ.

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي فضلنا بالعقل وكملنا وجملنا بالفضيلة وأسعدنا بالهداية والتوفيق والصلاح مع سلام لائق على النبي أفصح الخلائق محمد صلى الله عليه وسلم وما توفيقنا إلا بالله رب العالمين، لا يسعنا ونحن بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل، إلا أن نتقدم بشكرنا وتقديرنا وعرفانا وامتناننا إلى أستاذنا الدكتور/ محسن علي مثني

الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة وكذا حرصه الدائم لإتمام هذا العمل

كما نقدم الشكر الكبير لكل الدكاترة الكرام الذين رافقونا في كل أطوار التعليم ووجهونا وعلمونا وأوصلونا إلى هذه المرحلة، على كل التوجيهات والمساعدات القيمة التي قدموها لنا في كل مجالات الحياة

كما لا يفوتنا أن نرفع أسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى آبائنا الفضلاء على دعمهم المتواصل لنا

وعلى كل التوجيهات التي قدموها لنا طوال حياتنا الدراسية

وعلى تشجيعهم المتواصل وحرصهم الدائم على مصلحتنا وإتمام مسيرتنا العلمية...

المحتويات:

الآية: ..... أ

الإهداء: ..... ب

شكر وتقدير: ..... ج

المحتويات: ..... د

ملخص البحث: ..... و

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ..... - ٠ -

مقدمة: ..... - ٢ -

الفصل الثاني: الإطار النظري للمراجعة والقوائم المالية ..... - ١٢ -

المبحث الأول: مفهوم المراجعة وأهميتها ..... - ١٣ -

المطلب الأول: مفهوم المراجعة ..... - ١٣ -

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمراجعة ..... - ١٧ -

المطلب الثالث: أهمية المراجعة وجودته ..... - ٢٠ -

المبحث الثاني: أنواع المراجعة وأهدافها ..... - ٢٤ -

المطلب الأول أنواع المراجعة والمراجعين ..... - ٢٤ -

المطلب الثاني: أهداف المراجعة وفروضها ..... - ٤١ -

المطلب الثالث: مبادئ المراجعة ..... - ٥٣ -

المبحث الثالث: معايير المراجعة وإجراءاتها ..... - ٥٥ -

المطلب الأول: معايير المراجعة ..... - ٥٦ -

المطلب الثاني: إجراءات المراجعة ..... - ٦٢ -

المطلب الثالث: جودة التدقيق ..... - ٧٧ -

المبحث الرابع: المفاهيم الأساسية للقوائم المالية ..... - ٨٢ -

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية ..... - ٨٢ -

المطلب الثاني: أهمية وأهداف وخصائص القوائم المالية ..... - ٨٧ -

المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية وخصائصها ..... - ٩٢ -

الفصل الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية ..... - ١٠٠ -

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات ..... - ١٢٣ -

المراجع: ..... - ١٢٦ -

الملاحـــق: ..... - ١٢٩ -

ملخص البحث:

هدفت الدراسة الى التعرف على أساليب المراجعة والتدقيق وتأثيره على القوائم المالية في شركة مور يمن للمراجعة والتدقيق المحاسبي_ امانة العاصمة_ صنعاء ولتحقيق اهداف البحث اتبع الباحثين المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام استبيان من ثلاثة محاور، وتمثلت العينة من ب (٣٠) استبيان.

وقد توصلت هذه الدراسة الى عدد من النتائج أهمها:

١. وجود وحدة قياس موحدة في كافة الشركات تحد من الغش والتلاعب في القوائم المالية.
٢. رفع مستوى الالتزام بالقوانين والتشريعات الخاصة بالهبات والتبرعات والإعانات الحكومية.
٣. تهتم وتركز المراجعة والتدقيق بشكل كبير على من يقوم بعملية القوام المالية.
٤. تعزيز مبدئ عمل المراجع الداخلي يعمل بشكل كبير في الحد من التلاعب والغش في القوائم المالية.
٥. أن دراسة احتياجات الشركة من تدقيق محاسبي للقوائم المالية في ظل وجود شكوك حول مصداقية القوائم المالية تأتي عملية الفحص والمراجعة التي تكشف القوائم المالية وتعالجه.

وخلص البحث الى عدد من التوصيات أهمها:

١. ضرورة تطبيق معايير المراجعة عند إعداد القوائم مما يودي الى تحسين جودة القوائم المالية.
٢. العمل على الالتزام بتطبيق إرشادات وتوصيات المراجع والعمل على تصحيحها لإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وتحسين الأداء المالي وتغيرات الوضعية المالية.
٣. اتاحة المراجعة الفرصة للعاملين في كافة الأقسام بالمشاركة في تطوير الأساليب والإجراءات المستخدمة.
٤. يتوجب على الشركات مراعاة توفير نظام داخلي قوي يجنبها تلاعب أحد افراد الإدارة المالية مما ينتج عنه تلاعب مالي.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

تتمثل مهنة التدقيق في العمل الانتقادي لما قام به المحاسب إذ يبدأ عمل المدقق عندما ينتهي عمل المحاسب يقوم بعده الخطوات الذي يحددها الموقف حيث تخضع مهنة التدقيق إلى الالتزام بتطبيق معايير دولية مقبولة عموماً ومعرفة على المستوى المحلي والدولي ولقد تعرضت مهنة الحاسبة والمراجعة في الآونة الحلية للكثير من الانتقادات خاصة بعد الأزمة العالمية الطاغية في عامي ٢٠٠٨/ ٢٠١٢م وما عقبها من حالات الكساد والركود الاقتصادية وزيادة حالات الغش وإعداد تقارير مالية مطلقة وما يترتب عليها من خسائر المستثمرين لاستثماراتهم وهبوط وتذبذب في الأسعار وكذلك يجب أن تعبر تعبيراً صادقاً وحقيقياً عن الواقع الفعلي للمؤسسة وبالتأكيد فإن التدقيق هي الوسيلة القادرة على الحكم على مدى تعبير مخرجات المحاسبة في الواقع الفعلي ودقة مصداقية المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية التي تعدها الإدارة وهناك معايير عديدة تؤثر على جودة القوائم المالية منها وجود لجان تدقيق في الشركة المراد تدقيق حساباتها ومرونة المعايير المحاسبية وعوامل أخرى شخصية ومهنية ممكن أن تؤثر على جودة القوائم المالية حيث ازدادت أهمية القوائم المالية بزيادة ممارسة الأعمال الاقتصادية المختلفة باعتبارها الوسيلة الوحيدة للإفصاح على نتائج الأعمال مما زاد حرصهم على ضرورة مصداقية تلك المعلومات الموجودة داخل هذه القوائم وكذا جودتها وهذا ما أدى بهم إلى فرض الرقابة على هذه القوائم من خلال تفعيل مهنة المراجعة القانونية وتطبيق السياسات والقوانين وجميع الإجراءات المعمول بها وذلك قصد إعداد تقارير مالية سليمة وفعالة ولكي تتمتع القوائم المالية بالمصداقية والصحة يجب أن تفرض عليها أدوات رقابية فعالة وهذا ما توفره مختلف عمليات المراجعة القانونية التي تمثل الضمان الأكبر عن صحة ومصداقية القوائم المالية وهذا راجع كون المراجع المدقق القانوني يتمتع بقسط كبير من الاستقلالية والحياد في الرأي باعتباره وسيط بين مستخدم المعلومات المالية والمؤسسة ويقدم تقدير حول وضعية المؤسسة وكذلك يقدم النصح للإدارة من أجل تصحيح الأخطاء والتلاعبات إن وجدت وذلك عن طريق المراجعة التي يقوم بها في المؤسسة محل المراجعة وتظهر الحاجة إلى المراجعة القانونية في ظل ضعف الأجهزة الرقابية داخل المؤسسات.

أولاً: مشكلة البحث:

يسعى البحث للإجابة عن التساؤل الرئيسي للبحث وهو: **ما أثر أساليب المراجعة والتدقيق على جودة القوائم المالية؟** وتتفرع عن التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية هي كالآتي:

١. ما هي مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية؟

٢. ما هي أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية؟

٣. ما هي إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية؟

ثانياً: اهداف البحث:

يهدف البحث بشكل رئيسي إلى معرفة أثر أساليب المراجعة والتدقيق على القوائم المالية ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

١. التعرف مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية.

٢. دراسة أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية.

٣. تحديد إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية المراجعة والتدقيق كونها أحد الأسس الهامة التي يجب أن ترتكز عليها الأنظمة المحاسبية، وكذلك أهمية القوائم المالية، حيث تعد جودة القوائم المالية هي الركيزة الأساسية التي ترتكز وتقوم عليها شركات المال والأعمال حيث تتمثل أهمية البحث في الآتي:

١. **الأهمية العلمية:**

أ. تعود أهمية أساليب المراجعة التي كونها وسيلة لها غاية.

ب. تهدف إلى خدمة عدة طرائق تستخدم القوائم المالية للمراجعة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها.

٢. الاهمية العملية:

أ. أهمية التدقيق تكمن في إعطاء رأي فني حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية.

ب. ان مهنة التدقيق والمراجعة أصبح أمر ضروري في جميع شركات الأعمال من أجل التأكد من صحة القوائم المالية.

ج. تحديث منطق صحة القوائم المالية التي تعمل على مساعدة في عملية المراجعة والتدقيق المحاسبي من أجل تفادي الأخطاء والمعوقات التي قد تواجهها.

رابعاً: فرضيات البحث:

بقصد الإجابة على التساؤلات السابقة فإن البحث يقوم على الفرضيات الآتية:

الفرضـــية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصـــائية بين مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية.

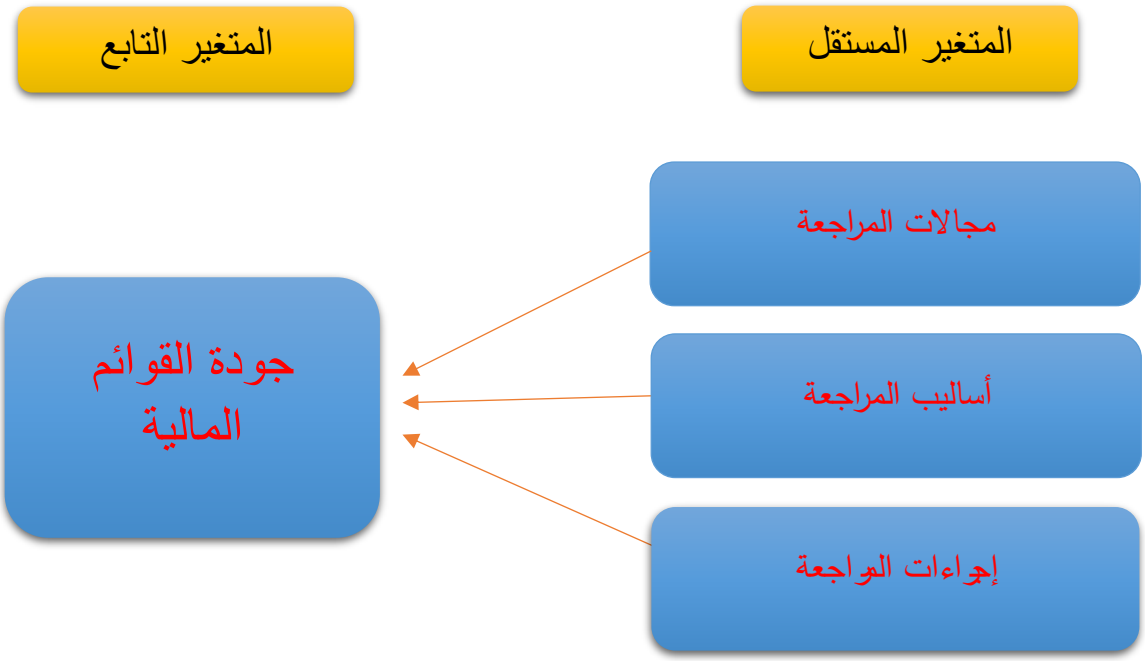
الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية.

الفرضـية الثالثـــــة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصـائية بين إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية.

خامساً: منهجية البحث:

يعتبر المنهج الوصـفي والتحليلي المنهج المناسـب لإجراء هذا البحث، حيث يركز المنهج الوصـفي على وصـف الظاهرة من المراجع العامة والمتخصـصـة والدراسـات والأبحاث ذات العلاقة بموضـوع البحث "المراجعة والتدقيق وتأثيره على جودة القوائم المالية"، ويركز المنهج التحليلي على جمع البيانات وإعداد الاستبيان وتحكيمه وتوزيعه على عينة من العاملين بشركة مور يمن للمراجعة والتدقيق المحاسبي.

سادساً: متغيرات البحث:



سابعاً: حدود البحث:

١. **حدود موضوعية:** تركز على **أساليب المراجعة والتدقيق وتأثيره على جودة القوائم المالية.**

٢. **حدود مكانية:** شركة مور يمن للمراجعة والتدقيق المحاسبي.

٣. **حدود زمانية:** ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣م.

٤. **حدود بشرية:** المحاسبين القانونيين والمحللين الماليين في شركة مور يمن للمراجعة والتدقيق المحاسبي.

مصادر جمع البيانات:

١. **مصادر أولية:** تمثلت أداة الدراسة باستبيان تم إعداده بما يتناسب مع أهداف البحث ومشكلته وفرضياته.

٢. **مصادر ثانوية:** تم الرجوع إلى الكتب والدراسات السابقة، ومواقع الإنترنت.

ثامناً: مصطلحات البحث:

مفهوم المراجعة:

عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية المراجعة بأنها "عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الاقتصادية للتأكد من درجة التطابق مع المعايير الموضوعة، وكذلك توصيل النتائج إلى الأطراف المعينة"، ويقصد بالمراجعة أيضاً "فحص المستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمنشأة حتى يطمئن المراجع أن التقارير المالية سواءً أكان تقريراً عن نتيجة المشروع خلال فترة زمنية أم أي تقرير آخر، يظهر وينطبع فيه صورةً واضحةً حقيقةً ودقيقةً الغرض الذي من أجلة أعد هذا التقرير"، وهناك تعريف آخر للمراجعة: "هي جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء مستقل.

التدقيق المحاسبي:

وردت عدة تعاريف حول التدقيق أهميها الآتي:

التعريف الأول: يعرف التدقيق على أنه عملية انتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية وكذا التحقيق من مدى مطابقة عناصر القوائم للواقع الفعلي لها، وهي عملية تمكن المدقق من إبداء رأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية للمركز المالي الحقيقي لها ومدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

التعريف الثاني: اختبار تقني صارم من طرف مدقق مهني مؤهل ومستقل، بغاية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة على مدى احترام الوجبات في إعداد

هذه المعلومات في كل الظروف وعلى مدى احترام المبادئ المحاسبية المعمول لها، في مدى تمثيل هذه تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة والوضعية المالية ونتائج المؤسسة.

التعريف الثالث: ويعرف أمين السيد أحمد لطفي على أنه: يمثل عملية منهجية منضمة للحصول على التقييم بموضوعية لأدلة الإثبات المتعلقة بتأكيدات خاصة بأحداث اقتصادية للتأكد من درجة التطابق بين تلك التأكيدات والمعايير المقررة وتوصيل النتائج للمستخدمين المعنيين.

التعريف الرابع: ومن التعاريف التي قدمه للتدقيق كذلك ما ذكرته لجنة المحاسبة الامريكية على أن التدقيق هو: عملية منتظمة للحصول على الأدلة المترابطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية تقيمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوع، ثم توصيل نتائج ذلك الى الأطراف المعنية.

استنتاج التعريف العام: هو جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل.

النزاهة:

هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، وهي تقتضي إفصاح الموظف العام عن ممتلكاته قبل تولي مهام وظيفته، والإعلان عن أي تضارب قد ينشأ بين مصالحه الخاصة وبين المصلحة العامة، وهذه القيم تشمل حرص الموظف على رفض أي مقابل مالي (رشوة) من مصدر خارجي للقيام بأي عمل يؤثر على المصلحة العامة أو يؤدي إلى إهدار المال العام.

القوائم المالية:

هو الوسائل التي بموجبها تنتقل الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

لتكوين صورة أدق حول موضوع الدراسة حاولنا الحصول على دراسات سابقة لدراستنا كالآتي:

١. دراســة أحمد محمد صــالح الجلال: (٢٠٠٩/ ٢٠١٠) "تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية".

هدفت الدراسة إلى مناقشة الإطار النظري لمفهوم جودة المراجعة وعناصر تحسينها وأساليب الرقابة عليها، والتعرف على أهم متغيرات بيئة المراجعة الخارجية المرتبطة بمكاتب المراجعة وتأثيرها على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات من وجهة نظر مراجعي الحسابات في كلٍ من مكاتب المراجعة الخاصة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والتعرف على أهم متغيرات بيئة المراجعة الخارجية المرتبطة بالمنشآت محل المراجعة وتأثيرها على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات من وجهة نظر مراجعي الحسابات في كلٍ من مكاتب المراجعة الخاصة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتحديد مدى معنوية الفروق بين آراء مفردات عينتي الدراسة في كلٍ من مكاتب المراجعة الخاصة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأن تأثير متغيرات بيئة المراجعة الخارجية على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات، وإثراء المكتبة العربية بصفة عامة والمكتبتين اليمنية والجزائرية بصفة خاصة بدراسة حول أهم متغيرات بيئة المراجعة الخارجية وتأثيرها على جودة الأداء المهني لمراجعي الحسابات في الجمهورية اليمنية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة وعدد من التوصيات التي تهم موضوع الدراسة.

٢. دراســة فهد محمد علي المعمري: (٢٠٠٩/ ٢٠١٠) "منهجية المراجع الخارجي بين النظرية والتطبيق دراسة حالة مراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في وحدات الجهاز الإداري في الجمهورية اليمنية".

هدفت الدراسة إلى بيان ماهية المراجعة وأهميتها في نجاح أعمال المشروعات الاقتصادية باعتبارها أداة تأكيد لجميع الأطراف ذات العلاقة عن مدى صدق وشرعية القوائم المالية وعن سلامة وحسن تطبيق

أنظمة الرقابة الداخلية لتلك المشروعات، والتي يجب أن تمارس وفق منهجية علمية معينة تتضمن مجموعة مراحل وإجراءات تتابعية مخططة جيداً يحكمها إطار نظري ثابت متمثل في مجموعة من الأهداف والمعايير المتفق عليها، كما هدفت إلى التعريف بمراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وبالمنهجية الفعلية التي يتبعونها أثناء تنفيذ عملية المراجعة وبإدارة المراجعة الداخلية في وحدات الجهاز الإداري في الجمهورية اليمنية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتعلق بالمعايير الشخصية (العامة)، وبمعايير العمل الميداني، وبمراحل منهجية المراجعة، وأوصت بعدد من التوصيات الهامة.

٣. دراسة نرمين مرازيق؛ محروزة بن محبوس: (٢٠١٨/ ٢٠١٩)، "أثر المراجعة القانونية على جودة القوائم المالية".

هدفت الدراسة إلى بيان أهمية المراجعة القانونية في المؤسسة الاقتصادية والدور الذي يقوم به المراجع القانوني في النهوض بجودة القوائم المالية وكذلك توضيح الدور الفعال الذي تلعبه المراجعة القانونية في تقويم نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة، وقد تمت الدراسة من خلال استقراء أراء عينة من الخبراء في مجال المحاسبة والمراجعة في ولاية برج بو عريج عن طريق استمارة استبيان، وقد توصلت الدراسة إلى أن المراجعة القانونية لها دور جداً أساسي وفعَّال في تحسين جودة الرقابة الداخلية مما يساعد على تحسين الخصائص النوعية للمعلومة المالية وبالتالي زيادة جودتها.

٤. دراسة: د. معين محمد العركي: (٢٠٢١م)، تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على عملية دور المراجعة الخارجية في جودة معلومات القوائم المالية بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي ٢٠١٧م واعطاء لمحة تاريخية حول المراجعة ومعايير المراجعة، التعرف على الدور الذي يلعبه الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة، وخلصت إلى عدد من النتائج أهمها: أتقوم المراجعة الداخلية بدور هام في زيادة موثوقية معلومات القوائم المانية، وتحسين ملاءمة معلومات القوائم

المالية وتساهم في تحسين جودة معلومات القوائم المانية، وأوصت بضرورة وجود مراجعة خارجية لأنها تلعب دور في تحســين معلومات القوائم المالية، وضــرورة التأهيل العلمي والمهني للمراجعين الخارجين لأنه يقوم بدور في تحسين معلومات القوائم المالية وضرورة وجود مشرف ذو خبرة عالية علي العمليات المالية يضمن الالتزام بإجراءات المراجعة الخارجية بالبنك، ويجب توافر الكفاءة المهنية لدي المحاســبين لأنه يســاعد على التطبيق السليم لعملية المراجعة بالبنك.

٥.دراسة: خالد مفضل حالي: (٢٠١٧م)، جودة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات الغش في القوائم المالية.

حيث تكمن أهمية الدراســة في مســاعدة مســتخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الســليمة فيما يختص باســتماراتهم في المصــارف الســودانية، وتوصــلت الدراســة إلى العديد من النتائج أهمها: أن التزام المراجعين الداخليين بالموضــوعية يســاعد في الحد من ممارســات الغش في القوائم المالية، أن القدرة المهنية للمراجعين الداخليين تســاهم في الحد من ممارســات الغش في القوائم المالية، وأن الأداء الفعال من التلاعب في القوائم المالية، وأوصــــت بزيادة الاهتمام بجودة المراجعة الداخلية داخل المصــــارف الســــودانية، وإقامة الندوات والدورات المتخصصة في مجال المراجعة الداخلية، كما أوصت بدعم موضوعية المراجعين الداخليين وحيادتهم في الأداء.

٦.دراســـة: د. هبة الله عبد الســـلام: (٢٠١٧م)، "أثر جودة المراجعة على جودة التقارير المالية مقاسةً باستيفاء المعلومات المحاسبة لخاصيتي الملائمة والتمثيل العادل.

هدف البحث إلى دراسة وتحليل واختيار العلاقة بين جودة المراجعة، المقاسة بحجم مكتب المراجعة، وجودة التقارير المالية، مقاســة بخاصــيتي الملائمة والتحليل العادل للمعلومات المحاســبية، التي توصــلها التقارير المالية، وذلك في عينة من ٤٤ شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية عام ٢٠١٥م ولتحقيق هدف البحث تم صباغة نموذج انحدار خطي بسيط يتناول هذه العلاقة، وأوصت بضرورة

اهتمام الشركات بتطوير محتوى الإفصاح بحيث أكثر تفصيلاً، وتطوير نموذج الإفصاح عبر تقرير مجلس الإدارة، كما أوصت بضرورة اهتمام الأكاديميين وجهات الرقابة على سوق العمل المالي بالدور الذي تلعبه مكاتب المراجعة في تحسين مستوى الشفافية وتعزيز افصاح الشركات ومحتوى تقاريرها المالية.

٧. **دراسة: رمضان مراد محمود جاب الله: (٢٠٢١م)، دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية وأثر ذلك على كفاءة الاستثمارية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، بحث مستخلص من رسالة ماجستير.**

استهدف البحث دراسة دور إدارة المراجعة الداخلية (كمتغير مستقل) في تحسين جودة التقارير المالية (كمتغير تابع)، وقد تناول الباحث الخلفية النظرية لمتغيرات البحث، وقد قام الباحث في ضوء الهدف الرئيسي للبحث وفروضه بتصميم قائمة استقصاء بهدف جمع البيانات من ثلاث فئات مرتبطة باتخاذ القرارات المرتبطة بالشركات نظراً لما يتمتعون به من خبرات علمية وعملية في المجال البحث، وذلك بهدف استبيان آرائهم عن دور إدارة المراجعة الداخلية في رفع جودة التقارير المالية، وتتمثل فئات الدراسة (فئة المراجعين الداخليين بالشركات المقيدة بالبورصة – فئة المحللين الماليين بشركات السمسرة – فئة العاملين بصناديق الاستثمار بالبنوك)، حيث كان حجم العينة(٢٥٠) قائمة، وجاءت القوائم الصالحة للتحليل بواقع (١٨٤) قائمة بمعدل استجابة (٧٣.٦٪)، وقد خلصت نتائج البحث الى أن إدارة المراجعة الداخلية لها تأثيراً إيجابياً في تحسين جودة التقارير المالية.

عاشراً: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

-أنه لم يتم دراسة هذا الموضوع في بلد اليمن وذلك حسب المعلومات المتحصل عليها بحثنا.

-تبين مدى إدراك المجتمع اليمني لمصطلح أساليب المراجعة والتدقيق ومدى إمكانية تطبيقها.

-هذه الدراسة تسعى إلى قياس واقع تطبيق المراجعة والتدقيق في الحد من الفساد المالي.

الفصل الثاني
الإطار النظري للمراجعة والقوائم المالية

تمهيد وتقسيم:

أدى التطور الكبير الذي شهدته المؤسسات عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها إلى جعل المؤسسات تتعامل مع أطراف وهيئات مختلفة لها مصالح بشكل مباشر أو غير مباشر مع تلك المؤسسات، مما أوجب عليها تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ المتعاملين معها بكل التطورات داخلها والنشاطات التي تقوم بها، ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير إلى من يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأت عملية المراجعة لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات، ومن هنا جاء تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم المراجعة وأهميتها
- **المطلب الأول: مفهوم المراجعة**
- **المطلب الثاني: التطور التاريخي للمراجعة**
- **المطلب الثالث: أهمية المراجعة وجودتها**

المبحث الثاني: أنواع المراجعة وأهدافها
- **المطلب الأول: أنواع المراجعة والمراجعين**
- **المطلب الثاني: أهداف المراجعة وفروضها**
- **المطلب الثالث: مبادئ المراجعة**

المبحث الثالث: معايير المراجعة وإجراءاتها وجودتها
- **المطلب الأول: معايير المراجعة**
- **المطلب الثاني: إجراءات المراجعة**
- **المطلب الثالث: جودة المراجعة**

المبحث الرابع: القوائم المالية
- **المطلب الأول: تعريف القوائم المالية**
- **المطلب الثاني: أهمية وأهداف وخصائص القوائم المالية**
- **المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية وخصائصها**

المبحث الأول

مفهوم المراجعة وأهميتها

سـنستعرض في هذا المبحث مفهوم المراجعة والتطور التاريخي للمراجعة وأهمية المراجعة وجودته، لذلك سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة فروع على النحو الآتي:

المطلب الأول: مفهوم المراجعة
المطلب الثاني: التطور التاريخي للمراجعة
المطلب الثالث: أهمية المراجعة وجودتها

المطلب الأول

مفهوم المراجعة

سـنبين في هذا المطلب تعريف المراجعة بشـكل عام ثم نبين تعريف المراجعة الخارجي، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: تعريف المراجعة بشكل عاماً:

عُرفت المراجعة على أنها: "فحص البيانات والأرقام والسجلات بقصد التحقق من صحتها"، غير أن للمراجعة معنىً مهنياً اصطلح عليه الكتاب المحاسبون، والذي يقصدون به الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة المراقبة الداخلية والبيانات المحاسبية بالدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية التي تراجع حساباتها بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها وعن مدى دلالة القوائم المالية أو الحسابات الختامية الذي أعدتها المؤسسة عن نتيجة أعماله من ربح أو خسارة وعن مركزها

المالي[١]، وأوردت هاجر مبروك بنت علي في رسالتها للحصول على ماستر أكاديمي[٢] عدة تعاريف لعدد من الباحثين والكتاب نورده أهمها كالتالي:

وعرفت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) المراجعة بأنها: "عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث الاقتصادية للمشروع وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعة والمقبولة قبولاً كاملاً، وتوصيل النتائج للأطراف المعينة"[٣].

وعُرفت المراجعة كذلك بأنها: "فحص منتظم ومستقل للبيانات والقوائم والسجلات والعمليات والفعالية (المالية وغير المالية) لأي مؤسسة، وأن يقوم المراجع بجمع الأدلة والقرائن وتقييمها وإبداء الرأي الفني من خلال تقريره"[٤].

وتُعرف المراجعة أيضاً بأنها: "عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصاً فنياً انتقادياً محايداً للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة التقارير المالية للمؤسسة معتمداً في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية"[٥].

كما تُعرف المراجعة بأنها: "عملية فحص البيانات أو الأرقام أو السجلات قصد التحقق من صحتها"[٦].

---

(١) د. عبدالمنعم محمود؛ د. عيسى أبو طبل: المراجعة أصوله العملية والعلمية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، بون تاريخ طبعة، صـ١٨.

(٢) هاجر مبروك بنت علي: أثر جودة التدقيق الخارجي على جودة القوائم المالية في ظل الإفصاح، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ٢٠١٨- ٢٠١٩، صـ١١-١٢.

(٣) د. محمد الفيومي؛ د. عوض لبيب: أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٩٨م صـ١١؛ د. أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط١، ٢٠٠٩، صـ٢٥.

(٤) د. غسان فلاح المطارنة: تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط٢، عمَّان، الأردن، ٢٠٠٩، صـ١٩.

(٥) د. أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، مرجع سابق، صـ٢٥.

(٦) د. نواف محمد عباس الرمحي: مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ٢٠٠٩م، صـ٣٥.

ونورد هنا آخر تعريف للمراجعة حيث عُرفت على أنها "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع، التي تحت فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية وعن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة أو مدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح وخسارة عن تلك الفترة"[١].

لذلك فإن عملية المراجعة تتضمن ما يسمى بالفحص والإيصال وبذلك يمكن القول بأن المراجعة دور انتقادي للمعلومات والعناصر المقدمة[٢].

وتبعاً إلى ما تم سرده في التعاريف السابقة يتضح لنا ما يلي:

- ❖ المراجعة تنتهي الى ضرورة إيصال نتائج الفحص والدراسة إلى الأطراف المعينة ومن ثم فإن المراجعة تمثل وسيلة من وسائل الاتصال ويعتمد المراجع في عرض نتجه الفحص والدراسة وإيصالها الى من يهمه الأمر على شكل تقرير يبرز من خلاله رأيه الفني المحايد.
- ❖ المراجعة عملية منظمة تعتمد على الفكر والمنطق، إذ يمكن اعتبارها بمثابة نشاط يجب التخطيط له مسبقاً وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية.
- ❖ المراجعة تحدد معايير مقررة مسبقاً، بمعنى أن عمل المراجع يستند الى قواعد موضوعه بدقة ومفهومة الى حد كبير لدى جميع الأطراف ذات العلاقة وهي تتمثل في المعايير التي يستند إليها المراجع الخارجي والمتمثلة في اللوائح والقوانين التي تعمل من خلالها الإدارات الحكومية، وغيرها من المعايير الأخرى التي تراعي الرقابة الداخلية.

---

(١) د. خالد أمين: علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط٢، عمَّان، الأردن، ٢٠٠٤، صـ١٠.

(٢) د. بو حفص رواني: التدقيق المالي والمحاسبي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، ٢٠١٧م-٢٠١٨م، صـ٨-٩.

ثانياً: مفهوم المراجعة الخارجية:

تُعرف المراجعة الخارجية بأنها: "عملية تأكيد (معقولة) يبدي فيها الممارس استنتاجاً مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الجهة المسئولة بشأن تقييم أو قياس موضوع مقابل المقاييس، ونتيجة تقييم أو قياس الموضوع هي المعلومات التي تنجم عن تطبيق المقاييس"(١).

كما تعرف المراجعة الخارجية بأنها: "عبارة عن الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات، ومفردات القوائم المالية لإعداد تقرير يحتوي على رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية ومدى الاعتماد عليها لمعرفة الوضعية المالية المؤسسة"(٢).

كما أن المراجعة الخارجية تُعرف بانها: "المراجعة التي تتم بواسطة طرق من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من أجل إبداء رأي فني محايد حول صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات للمحاسبية المولد لها"(٣).

فالمراجعة الخارجية تتم من طرف من خارج المؤسسة، بحيث يكون مستقلاً عن إدارتها، وتتمثل مهامه في الفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية، وفحص المستندات والعمليات المالية خلال فترة معينة، والتأكد من أنها طبقت وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من أجل إبداء رأي فني محايد عن

---

(١) د. أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط٢، ٢٠١٥م، صـ٢٤.

(٢) سمية أحمد ميلي: أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية: ٢٠١٦/ ٢٠١٧م، صـ١٠١.

(٣) د. محمد التهامي الطواهر؛ د. مسعود صديقي: المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٦م، صـ٣٠.

مدى صـــحة وســـلامة القوائم المالية والمعلومات المحاســـبية الموجودة بداخل المؤســـســـة، ومن ثم رفع تقرير للأطراف المستخدمة [١].

المطلب الثاني
التطور التاريخي للمراجعة

المتتبع لتاريخ المراجعة يعطى أســـســـا لتحليل وتفســـير التغيرات التي طرأت على أغراض التدقيق وأســـاليبها، حتى أن التطورات المتلاحقة للتدقيق كانت نتيجة الأهداف المتوخاة منه من جهة ومن جهة أخرى كانت نتيجة البحث المســـتمر هذا الأخير بغية جعله يتماشـــى والتغيرات الكبرى التي عرفتها حركة التجارة العالمية والاقتصـاد العالمي بشـكل عام[٢]، ومن خلال هذا العرض يمكن تقسـيم التطور التاريخي للتدقيق إلى خمسة مراحل:

المرحلة الأولى (قبل عام ١٥٠٠م): تعود المراجعة الى حكومات قدماء المصـريين واليونانيين الذين اســتخدموا المراجعين بغية التأكد من صـــحة الحســابات العامة وكان المدقق وقتها يســتند الى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى سلامتها من كل التلاعبات الأخطاء[٣].

وفي هذه المرحلة كان الآمرون بالمراجعة أغليهم من الطبقة الحاكمة كالملوك والأباطرة والاقطاعيين، أما المراجع فكان إما حاجب الملك أو الكاتب وذلك من أجل معاقبة الســراق على اختلاس الأموال لحمايتها، وبســـقوط الإمبراطورية الرمانية تطورت المراجعة بتطور النشـــاط التجاري في إيطاليا، وتم حينها اســـتخدام

---

(١) صبرين العايب: المراجعة الخارجية في ظل اعتماد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي الجديد –دراسة حالة–، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي، السنة الجامعية: ٢٠١٢/ ٢٠١٣م، صـ٢٣، هاجر مبروك بنت علي: مرجع سابق، صـ٢١–٢٢.

(٢) د. حمدي السقا: أصول المراجعة، ج١، مطبعة بن حيان، دمشق، سوريا، ١٩٧٩م، صـ١٣.

(٣) د. خالد أمين: علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد، عمَّان، الأردن، ١٩٨٠م، صـ٥.

المراجعين لغرض محاسبة فباطنة السفن العائدة بالثروات من آسيا وإفريقيا للقارة الأوربية، ذلك لمنع اختلاس هذه الثروات [١].

المرحلة الثانية (من ســـنة ١٥٠٠م الى ســـنة ١٨٥٠م): لم يكن هناك أي اختلاف في أغراض المراجعة عن الفترة ما قبل سنة ١٥٠٠م غير أن مهنة المراجعة قد أتسع استخدامها لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بظهور الثورة الصناعية، وظلت أغراض المراجعة تتجه نحو اكتشاف الاختلاس والتلاعب وازدادت أهمية ذلك بسـبب انفصـال ملكية رأس المال عن الإدارة وكانت القاعدة الأسـاسـية هو الفحص المفصـل للأحداث المالية، إلا أن هناك تغيرات جوهرية في اتجاهات المراجعة قد تحققت في هذه الفترة، فأول مرة يتم الاعتراف بضـرورة وجود نظام محاسـبي منظم لغرض الدقة في التقارير المالية ومنع التلاعب والاختلاس، وثاني تغيير هام كان القبول العام بالحاجة إلى اسـتعراض مسـتقل للحسـابات سـواءً للمؤسـسـات الكبيرة أم الصغيرة، وكان الآمر بالمراجعة في هذه الفترة من الحكومة أو المحاكم التجارية والمساهمين وذلك لهدف منع الغش، ومعاقبة فاعلية، وحماية الأصول[٢].

المرحلة الثالثة (من سنة ١٨٥٠م الى ما بعد ١٩٦٠م): كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة حيث ظهرت في بريطانيا مؤسسات كبيرة الحجم التي نتجت عن الثورة الصناعية وبرزت المؤسسات في صورة شركات أموال، وانتقلت الإدارة من الأفراد المهنيين وأصبح أصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي انصب الاهتمام على سلامة المحافظة على رأس مال المستثمر وتنميته، وبالتالي ظهرت المراجعة كرقابة خارجية محايدة، حيث يمكن تجزئة هذه المرحلة الى فترتين [٣]:

---

(١) د. عبدالفتاح الصحن؛ د. فتحي رزق السواف يري: الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤م، صـ١٠.

(٢) د. بو حفص رواني: مرجع سابق، صـ٦.

(٣) د. بو حفص رواني: المرجع السابق، صـ٦.

١.الفترة ما بين ١٩٠٥م حتى سنة ١٩٣٣م: تطورت مهنة المراجعة في أمريكا على أساس الأغراض التي تكونت في إنجلترا لتصبح أغراض المراجعة هي[١]: الحكم على المركز المالي الفعلي وعلى نتيجة المشروع واكتشاف التلاعب والأخطاء.

٢.الفترة ما بين ١٩٤٠م حتى سنة ١٩٦٠م: لم تتغير أغراض المراجعة إلا تغيراً طفيفاً بحيث أن أهمية المراجعة أنصبت على تكوين الرأي حول النتيجة والمركز المالي للمؤسسة وقلت أهمية الأغراض الفرعية، إلا أنه توجب على المراجع أن يجري الاختبارات اللازمة لغرض أن يطمئن بنفسه بأنه ليس هناك تلاعب أو خطأ، فكان الغرض الأساسي للمراجعة هو إبداء الرأي في سلامة وصحة التقارير المالية، ولكي يكون المراجع في مركز يمكنه من تكوين رأيه المهني في التقارير المالية يجب أن يقوم بعمل كافٍ ليتأكد من أنه ليس هناك أي أخطاء ارتكبت تؤدي الى عدم سلامة التقارير المالية، وفي هذه الفترة غلب على الآمرين بالمراجعة البنوك التي تسعى الى صدق وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية لها[٢].

المرحلة الرابعة (من سنة ١٩٦٠م الى ٢٠٠٢م): شهدت هذه المرحلة تطوراً ملحوظا للمراجعة بصفة عامة حيث لم تعد تقتصر على المجال المحاسبي والمالي فقط بل تعدت ذلك حتى أصبحت تعالج المشاكل والقضايا المعاصرة، فمن المراجعة الجنائية والمراجعة التسويقية والمراجعة الإدارية إلى المراجعة القضائية وبعدها ظهرت المسؤولية الاجتماعية والبيئية لتتشكل ما تسمى بالمراجعة البيئية والاجتماعية، لكن يبقى هناك تداخل كبير بين هذه المجالات[٣].

---

(١) صلاح ربيعة: المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤م صـ١٥.

(٢) صلاح ربيعة: المرجع السابق، صـ١٧.

(٣) د. بو حفص رواني: مرجع سابق، صـ٧.

المرحلة الخامسة (من سنة ٢٠٠٢م الى يومنا هذا): بعد حادثة شركة أنرون الامريكية وظهور القانون الأمريكي ظهرت مفاهيم حديثة متصلة بخدمات المراجعة مثل التأكيد وحوكمة الشركات، بالإضافة الى ظهور لجنة المراجعة على مستوى الشركات لمراجعة أعمال المدققين الخارجيين والداخليين هذه اللجنة تضم أعضاء مستقلين يقومون بالإشراف على عملية تقييم التدقيق(١).

المطلب الثالث

أهمية المراجعة وجودته

في هذا المطلب سنسلط الضوء على أهمية المراجعة وجودتها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أهمية المراجعة:

ترجع أهمية المراجعة الى كونها وسيلة تهدف الى خدمة عدة جهات مختلفة تستفيد من مختلف القوائم المالية التي تم المراجعة فيها، والتي يُعتمد عليها في اتخاذ القرارات وكذا رسم السياسات والاستراتيجيات(٢)، ومن أمثلة تلك الجهات الآتي(٣):

- **إدارة المؤسسة:** استقلال المراجع وحياده يزيد من درجة الثقة في المعلومات المحاسبية والاعتماد عليها، كما أن هذه المعلومات التي تم مراجعتها تعتبر وسيلة للحكم على إدارة المؤسسة من حيث التزاماتها بالأهداف المسطرة، ويتيح لمجلس الإدارة اتخاذ القرار المناسب والمصائب.

---

(١) د. أمين السيد أحمد لطفي: دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧م، صـ١٦٤.

(٢) هاجر مبروك بنت علي: مرجع سابق، صـ١٤.

(٣) فاتح سر دوك: دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية –دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم بالمسيلة–، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية: ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م، صـ٣٥-٣٦.

- **المســـتثمرين:** تعتمد فئة المســـتثمرين على القوائم المالية التي تم مراجعتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصـيص المدخرات والاسـتثمارات، بحيث تحقق لهم أكبر عائد ممكن في ظل اختيار البديل الأمثل من مجمل البدائل المتاحة.
- **البنوك:** تسعى معظم المؤسسات الى الحصول على التمويل اللازم من أجل مزاولة نشاطها، فتقوم بطلب الحصـــول على قروض من البنوك وقبل الموافقة على منح تلك القروض فان البنوك تقوم بفحص وتحليل المركز المالي لتلك المؤسـسـات، وهذا من اجل ضـمان القدرة على سـداد تلك الفروض والفوائد.
- **الجهات الحكومية:** تعتبر المعلومات المحاسـبية التي تصـدرها المؤسـسـات قاعدة للبيانات تعتمد عليها بعض الجهات الحكومية في عدة أغراض كمراقبة النشاط الاقتصادي، فرض الضرائب[١].
- **المؤسسات المالية والتجارية والصناعية:** تعتبر المراجعة ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات فتعتمد القوائم المالية المراجعة من قبل هيئة فنية محايدة عند فحصـها المراكز المالية للمشـروعات التي تتقدم بطلب قروض وتسـهيلات ائتمانية كذلك نجد رجال الاقتصـاد يعتمدون هذه القوائم في تقريرهم بشأن الدخل القومي وفي التخطيط الاقتصادي[٢].
- **الاقتصـــاد القومي:** تخدم المراجعة الاقتصـــاد القومي بصـــفة عامة، فمهنة المراجعة من المهن العريقة في الدول المتقدمة وقد سـاهمت مسـاهمة كبيرة وفعالة في تنمية المجتمعات لما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاسـتثمارات وتوضـيح حالات الإسـراف والتلاعب وتوجيه اسـتثمار المدخرات والمواد المتاحة القادرة، وتعتبر المراجعة من عوامل النهضة الاقتصادية والمالية وأفضل

---

(١) هاجر مبروك بنت علي: مرجع سابق، صـ١٤.

(٢) د. خالد أمين عبدالله: علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية والمالية–، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠٧م، صـ١٥.

وسيلة للدولة في سبيل تحقيق أهدافها القومية، وخاصةً ما يتصل بتنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشة مواطنيها وتوفير الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لهم[١].

ثانياً: أهمية جودة المراجعة[٢]:

تكمن أهمية جودة المراجعة في أنها مطلب جميع مستخدمي القوائم المالية وذلك للأسباب التالية:

١. يهدف المراجع الخارجي من تنفيذ عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة حتى يضفي أعلى درجات المصداقية على تقريره.

٢. تسعى الشركة الى تأكيد تمتع قوائمها المالية بالموثوقية، مما يوجب القيام بعملية المراجعة بأعلى مستوى من الجودة.

٣. ترى المنظمات المهنية أن تنفيذ عملية المراجعة بأعلى مستوى من الجودة يحقق المصلحة لجميع مستخدمي القوائم المالية.

٤. تمثل جودة مهنة المراجعة مقياساً لتقييم مكاتب المراجعة في ظل المنافسة الشديدة بين تلك المكاتب[٣].

كما تكمن أهمية جودة المراجعة في تأكيد الالتزام بالمعايير المهنية، ويقصد بذلك أداء عملية المراجعة بمستوى جودة ملائم يؤكد تمسك المراجعين بالمعايير المهنية التي تحتوي على سياسات وإجراءات تهدف لتحسين أداء المراجعين، كما تقوم جودة المراجعة بالإسهام في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة

---

(١) د. سامي محمد الوقاد؛ لؤي محمد وديان: تدقيق الحسابات"١"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط١، ٢٠١٠م، صـ٢٨، نقلاً عن: يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره: التدقيق المحاسبي في المؤسسات العمومية دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة بوبكر بالقايد–تلمسان–، الجزائر، السنة الجامعية: ٢٠١٤/ ٢٠١٥م، صـ١٦.

(٢) علاء الدين صالح محمود عودة: أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،٢٠١١م، صـ١١–١٢.

(٣) مرشد عيد المصدر: أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين،٢٠١٣م، صـ٤٤–٤٥.

فهي تمثل أحد المكونات الفرعية لفجوة التوقعات في المراجعة، وقد عرف أحد الباحثين فجوة التوقعات بأنها (الاختلافات بين توقعات كل المستخدمين والمراجعين تجاه جودة خدمات المراجعة المؤدة). كما أكد على أن السبب الرئيسي لوجودها هو انخفاض الأداء الفعلي للمراجع عن معايير المراجعة ومعايير الجودة المتعارف عليها، ولذلك بعد تحسين جودة خدمات المراجعة أحد أساليب تضييق فجوة التوقعات، كما يمكن من خلالها تعزيز إمكانية اكتشاف المخالفات والأخطاء الموجودة في القوائم المالية، وحظي هذا الهدف اهتماما كبير من المنظمات المهنية والعديد من الباحثين خصوصاً بعد فشل العديد من الشركات الكبرى، وذلك على اعتبا أن المراجعين ذوي الجودة العالية يقومون باكتشاف الأخطاء والمخالفات الموجودة في القوائم المالية بشكل أفضل من المراجعين ذوي الجودة المنخفضة، حيث أن تحسين جودة المراجعة يزيد من اكتشاف الأخطاء والحد من التحريف في القوائم المالية، كما تزيد الثقة في تقرير المراجعة ومصداقية القوائم المالية فالاهتمام بجودة المراجعة مهم لتدعيم الثقة بتقارير المراجعة وذلك للدور المهم الذي تلعبه هذه التقارير في إضفاء المصداقية على القوائم المالية[1].

(١) د. صلاح نوري خلف: النموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد: (٨)، العدد: (٢٣)، الفصل الثاني، لسنة: ٢٠١٣م، صـ٢٦٥؛ هاجر مبروك بنت علي: مرجع سابق، صـ٢٤.

المبحث الثاني
أنواع المراجعة وأهدافها

سنسلط الضوء في هذا البحث على أنواع المراجعة والمراجعين وأهداف المراجعة وفروضها ومبادئ المراجعة وذلك في ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: أنواع المراجعة والمراجعين
المطلب الثاني: أهداف المراجعة وفروضها
المطلب الثالث: مبادئ المراجعة

المطلب الأول
أنواع المراجعة والمراجعين

سنوضح في هذا المطلب أنواع المراجعة والمراجعين وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أنواع المراجعة:

يمكن تقسيم أنواع المراجعة إلى الأنواع الآتية:

١.الأنواع المتداخلة:

تأخذ المراجعة عدة مفاهيم ومعاني وذلك حسب الأدوار التي تلعبها داخل المؤسسة، لذا وردت عدة تقسيمات لتحقق حاجة المجموعات الطالبة لتقريرها، فالحاجة لنوع معين تنبثق من الحاجة لفحص بند معين داخل المؤسسة ينسجم مع طبيعة هذا النوع، فهناك أنواع مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمراجعة المالية وتسمى بالأنواع المتداخلة للمراجعة وأهمها الآتي:

أ. من ناحية نطاق عملية المراجعة:

حيث تقسم من ناحية نطاق عملية المراجعة إلى عدة أنواع نوردها على النحو الآتي:

❖ **المراجعة الكاملة:**

يقصـد بها المراجعة التي ليس لها إطار محدد أو قيود تضـعها الإدارة ويشـمل هدف هذه المراجعة الكشـف عن جميع الأخطاء في المؤسـسـة[١]، وفي هذا النوع من مراجعة الحسـابات يسـتخدم المراجع رأيه الشخصي في تحديد نطاق وحدود إطار ودرجة التفاصيل اللازمة لبرامج مراجعته، وذلك في ضوء ما يتضح له من قوة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية محل مراجعة الحسابات[٢].

ومن الناحية النظرية يفترض في مراجعة الحسـابات الكامل قيام المراجع بمراجعة جميع القيود الخاصـة بالعمليات والأحداث المالية التي تمت فعلاً، ومراجعة المراكز المالية لجميع الحسـابات، أو فحص وتقييم جميع عناصـر القوائم المالية الختامية التي يتم إعدادها بمعرفة الوحدة الاقتصـادية محل المراجعة، ويعني ذلك أن المراجع كان مسؤولاً عن إجراء حسابات كاملة[٣]، ويناسب هذا النوع من المراجعة المؤسسات الصـغيرة أو تلك التي لا يعتمد نظامها على الرقابة الداخلية، وهذا يعني أن المؤسـسـات الكبيرة عندما تعتمد على هذا النوع من المراجعة فإن ذلك يتوقف على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية أو ضـعف ذلك النظام الذي يعني توسع المراجع في اختباراته[٤].

❖ **المراجعة الجزئية:**

هي مراجعة جزء محدد من عمليات المؤسسة وذلك بتكليف خطي من قبل إدارة المؤسسة، كأن تتفق الإدارة مع المراجع على مراجعة مسـتندات عملية معينة أو فحص جزء محدود من الفترة المالية أو فحص

---

(١) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٣٣.

(٢) د. محمد فضل مسعد؛ د. خالد راغب الخطيب: دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط١، ٢٠٠٩م، صـ٢٨.

(٣) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٣٣.

(٤) د. أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط١، ٢٠٠٠م، صـ١١.

عمليات قسم من أقسام المؤسسة[١]، ويهدف هذا النوع إلى الحصول على التقرير المتضمن للخطوات التي اتبعث والنتائج التي وصل إليها الفحص ولا يهدف إلى الحصول على رأي فني محايد على مدى عدالة القوائم المالية ومدى دلالتها للمراكز المالية ونتيجة الأعمال كما هو في المراجعة الكاملة، ويجب على المراجع في المراجعة الجزئية الحصول على عقد كتابي يوضح المهمة المطلوب قيامه بها ليحمي نفسه ولا ينسب إليه تقصيره في الأداء[٢].

ب.من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة[٣]:

يمكن تقسيم المراجعة من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية المراجعة إلى نوعين هما:

❖ **مراجعة مستمرة طوال العام:**

حيث يقوم المراجع بعمليات المراجعة والفحص لعمليات المؤسسة طوال العام في ضوء خطة وبرنامج زمني متفق عليه، ويقدم تقارير دورية شهرية وربع سنوية ونصف سنوية وسنوية، ومن أهم مزاياها أنها تحقق اكتشاف الأخطاء والغش والتزوير والتدليس أولاً بأول وتقديم معلومات دقيقة وسريعة لتساعد في اتخاذ القرارات، وهي تلائم المؤسسات الكبيرة [٤].

❖ **مراجعة في نهاية العام أو عند الطلب:**

حيث يقوم المراجع بعمليات المراجعة والفحص مرة واحدة في نهاية العام، أو عند الطلب، ويفقد هذا النوع من المراجعة مزايا المراجعة المستمرة، وهي تلائم المؤسسات الصغيرة والمصغرة [٥].

ج.من حيث الهيئة التي تقوم بالمراجعة:

---

(١) د. نواف محمد عباس الر ماحي: مرجع سابق، صـ٢٤.

(٢) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد بورة: مرجع سابق، صـ٣٤.

(٣) د. حسين يوسف القاضي وآخرون: تدقيق الحسابات، ج١، منشورات جامعة دمشق، سورية، ٢٠٠٩م، صـ٣١.

(٤) د. بو حفص رواني: مرجع سابق، صـ١٤.

(٥) د. بو حفص رواني: مرجع سابق، صـ١٥.

❖ **المراجعة الداخلية**[١]:

هي نشاط رقابي مستقل يساعد الإدارة على القيام بوظيفتها الرقابية بفعالية وكفاءة، وذلك من خلال تقويم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وحماية الأصول والتحقق من دقة السجلات المحاسبية واكتمالها وما تحتوي عليه من بيانات وتقويم كفاءة العمليات التشغيلية للمؤسسة الاقتصادية وكفاءة العاملين فيها وأمانتهم[٢].

ويقوم بعملية المراجعة شخص من داخل المؤسسة حيث يقوم بعملية فحص للدفاتر والسجلات ومدى الالتزام بالمعايير المحاسبية خلال عملية التسجيل في الدفاتر والسجلات، وفي هذه الحالة تسمى هذه المراجعة بالمراجعة الداخلية وهي تعتبر من إحدى أدوات الرقابة وتعتبر أداة بيد الإدارة كونها تتم المراجعة من قبل شخص يعتبر موظف في المؤسسة ويخضع لسلطة الإدارة، ومن واجبات المراجع الداخلي فيما يخص تزويده للإدارة بالمعلومات الآتية [٣]:

- دقة أنظمة الرقابة الداخلية.
- الكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المؤسسة.
- كيفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس بصدق نتائج العمليات والمركز المالي.

هذا وقد ظهرت وتطورت المراجعة الداخلية نتيجة الآتي [٤]:

- تحول المراجعة من كاملة تفصيلية إلي كاملة اختبارية.

---

(١) د. حسين يوسف القاضي وآخرون: تدقيق الحسابات، ج٢، منشورات جامعة دمشق، سورية، ٢٠١٠م، صـ٤٦٤.

(٢) د. بو حفص رواني: مرجع سابق، صـ١٥.

(٣) د. محمد سمير الصبان؛ د. عبد الوهاب نصر علي: المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢م، صـ٣٠.

(٤) د. رأفت سلامة محمود؛ د. أحمد يوسف كلبوته؛ د. عمر محمد زريقات: علم تدقيق الحسابات –العملي–، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمَّان، الأردن، ط١، ٢٠١١م، صـ٣٣.

- اعتماد الإدارة على البيانات المحاسبية كوسيلة رقابة إدارية وحاجتها إلى التأكد من دقة وصحة هذه البيانات.
- حاجة الإدارة لتقييم وتحليل عمليات المؤسسة الداخلية بهدف تحقيق أكثر كفاية إنتاجية ممكنة لاشتداد المنافسة وتضييق هامش الربح بين المؤسسات المختلفة.
- مسؤولية الإدارة تجاه هيئات الرقابة الحكومية والتزامها بتنفيذ تعليماتها وقراراتها وتزويدها بالبيانات التي تطلبها مما أدى الى اعتماد الإدارة كليةً على المراجعة الداخلية للتأكد من دقة وصحة البيانات والتقارير المطلوبة.

وتشمل المراجعة الداخلية أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية والادارية والضبط الداخلي، ويهدف هذا النوع من المراجعة الى تحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمؤسسة عن طريق محو الإسراف واكتشاف أخطاء التلاعب في الحسابات والتأكد من صحة البيانات التي تقدم للإدارة لتسترشد بها في رسم خططها واتخاذ قرارتها ومراقبة تنفيذها، إلا أن وجود قسم إدارة داخلية للمراجعة بالمؤسسة لا يغني عن تكليف المراجع الخارجي بفحص ومراجعة الحسابات، فالطريقة التي ينفد بها المراجع الخارجي عمله تختلف عن الطريقة التي يتبعها المراجع الداخلي[1].

❖ **المراجعة الخارجية[2]:**

هي عملية رقابية من خارج المؤسسة يقوم بها مراجع خارجي يعينه المساهمون بموجب عقد يتقاضى عنه أتعاب بهدف إبداء رأيه الفني المحايد وينقسم بدوره إلى أربعة أشكال كالآتي:

- مراجعة خارجية قانونية.
- مراجعة خارجية فضائية.
- مراجعة خارجية حكومية.

---

(١) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد بورة: مرجع سابق، صـ٣٨.

(٢) د. جيهان عبد العزيز الجمال: المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، ٢٠١٤م، صـ٣٢.

● مراجعة خارجية تعاقدية.

إن أهداف المراجعة الخارجية تلتقي مع أهداف المراجعة الداخلية، وبذلك فإن التعاون الوثيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية تؤدي إلى ضمان سلامة تسجيل العمليات المالية للمؤسسة في الدفاتر والسجلات وكذلك ضمان تعبير القوائم المالية الختامية بشكل صحيح عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها من ربح أو خسارة(١).

ويتضح من خلال التفرقة السابقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية أن هناك أوجه تشابه نحصرها في الآتي(٢):

❖ كلاً منهما يمثل نظام محاسبي فعَّال يهدف إلى توفير المعلومات الضرورية والتي يمكن الثقة فيها والاعتماد عليها في إعداد تقارير مالية نافعة.

❖ كلاً منهما يتطلب وجود نظام فعَّال للرقابة الداخلية لمنع أو تقليل حدوث الأخطاء والتلاعب والغش.

كما يوجد أيضاً تعاون بينهما يمكن توضيحه في النقاط الآتية (٣):

❖ وجود نظام جيد للمراجعة الداخلية يعني إقلال المراجع الخارجي لكمية الاختبارات التي يقوم بها عند الفحص وبالتالي توفير وقت وجهد المراجع، فضلاً عن كفاءة النظام الكلي للمراجعة.

❖ أن وجود نظام داخلي للمراجعة لا يغني عن المراجع الخارجي وهذا يؤكد صفة التكامل.

د. من حيث درجة الالتزام بعملية المراجعة(٤):

❖ **المراجعة الإلزامية:**

---

(١) د. نواف محمد عباس الرمحي: مرجع سابق، صـ٢٦.

(٢) د. أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث، مرجع سابق، صـ١٧.

(٣) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد بورة: مرجع سابق، صـ٣٩.

(٤) د. بو حفص رواني: مرجع سابق، صـ١٥.

هي المراجعة التي تلزم به المؤسسات وفقاً للقانون والتشريعات السائدة في الدولة (قانون الشركات، قوانين الضرائب، قانون الاستثمار) حيث تلتزم المؤسسة بتعيين مراجع حسابات خارجي لمراجعة حساباتها، ويتم تعيين المراجع عن طريق الجمعية العامة بعقد بين المؤسسة والمراجع يتحدد بموجبه الأتعاب التي سوف يتقاضاها المراجع نظير عمله(١).

وفي ضوء هذه المراجعة فإن المراجع يؤدي عمله بالطريقة التي يراها مناسبة وضرورية كما أنه لا يجب أن توضع أية قيود أو حدود على المراجع أثناء تأديته لواجباته حتى ولو كانت هذه القيود واردة في القوانين التنظيمية للمؤسسة، أو في صورة قرارات صادرة عن الجمعية العامة للمساهمين تعتبر مثل هذه القيود كأنها لم تكن في مواجهة المراجع الذي يعتبر مسؤولاً إذا ما رضخ لهذه القيود(٢).

❖ المراجعة الاختيارية:

وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها، ففي المؤسسات الفردية وشركات الأشخاص قد تتم الاستعانة بخدمات المراجع الخارجي في مراجعة حسابات المؤسسة واعتماد القوائم المالية الختامية، نتيجة للفائدة التي تتحقق من وجود مراجع خارجي من حيث اطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المحاسبية عن نتائج الأعمال والمركز المالي، والتي تُتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركات وخاصةً في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد، وفي حالة المؤسسات الفردية نلاحظ أن وجود مراجع خارجي يعطي الثقة للمالك في دقة البيانات المستخرجة من الدفاتر، وتلك التي تقدم الى الجهات الخارجية وخاصةً لمصلحة الضرائب(٣).

هـ.من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ:

---

(١) د. غسان فلاح المطارنة: مرجع سابق، صـ٢٧.

(٢) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد بورة: مرجع سابق، صـ٣٤.

(٣) د. محمد سمير الصبان؛ د. محمد الفيومي محمد: المراجعة بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٠م، صـ٤٧.

❖ **مراجعة عادية:**

وهي المراجعة التي تهدف الى فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات بهدف إبداء رأي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية الختامية عن نتائج أعمال المؤسسة وعن مركزها المالي في نهاية فترة معينة، ويجب أن يبذل المراجع العناية المهنية الضرورية أثناء ذلك، وقد تكون المراجعة العادية مراجعةً كاملةً أو مراجعةً جزئيةً إلا أن هدفها النهائي يتمثل في الحكم على سلامة القوائم المالية للمؤسسة واتفاقها مع ما سبق تسجيله في الدفاتر والمستندات[١].

❖ **المراجعة لغرض معين:**

ويكون هذا النوع من المراجعة بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول الى نتائج معينة يستهدفها الفحص[٢]، ويتم تكليف المراجع للقيام بهذا النوع من المراجعة من خلال عقد كتابي يحدد فيه نطاق عملية المراجعة والغرض منها، كأن تقوم المؤسسة بتكليف المراجعة بفحص نظام الرقابة الداخلية لها بهدف تصميم نظام آخر أكثر دقة أو تكليف المراجع بمراجعة مستندات عملية ما أو الاشتراك في لجان جرد المخزون أو اكتشاف اختلاسات أو أخطاء حدثت في فترة معينة، وقد يتم التكليف من جهات أخرى حكومية أو غير حكومية، كأن تنتدب المحكمة مراجعاً لحصر تركة شخص ما أو لتصفية مؤسسة أو إعادة تقييم ممتلكات مؤسسة ما، ومن الملاحظ أن هذه التقسيمات متداخلة الى حد كبير، فمثلاً يمكن للمراجعة أن تكون كاملةً ومستمرةً وخارجيةً وإجباريةً وعاديةً في آنٍ واحد، كما يمكن أن تكون داخليةً وكاملةً ولغرض معين...الخ[٣].

٢.الأنواع المستقلة للمراجعة:

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى أهم الأنواع المستقلة للمراجعة حيث نجد من هذه الأنواع الآتي:

---

(١) د. نواف محمد عباس الرمحي: مرجع سابق، صـ٢٨.

(٢) د. خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية والمالية–، مرجع سابق، صـ٣١.

(٣) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٤١.

أ. المراجعة المالية:

مراجعة القوائم المالية هي عبارة عن الحصـــول على أدلة لإثبات توفير تأكيدات بصـــحة الأرقام الظاهرة في القوائم المالية واتساقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو أي أسس محاسبية شاملة[١]، حيث يقتصر عمل المراجع هنا على فحص الحسابات الظاهرة على القوائم المالية وإبداء رأيه حولها، إذ يطلع المراجع في عمله هذا على فحص جل المســـتندات المبررة، كما ينبغي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، والذي هو مجموعة الضمانات التي تسهم في التحكم في المؤسسة، وبتقييمه لهذا النظام يمكنه الوقوف على مدى سلامته وبالتالي سلامة النظام المحاسبي والحكم على مجموعة العمليات المحاسبية رغم أنه اكتفى بدراسة مقررات العينة فقط[٢]، وهي أكثر أنواع المراجعة شيوعاً في الاستعمال، وتشمل الفحص والتحقيق والتقرير أي فحص البيانات المحتوية في الدفاتر والســـجلات، والتحقق من صـــحتها، ورفع تقرير يتضمن الرأي الفني حولها الى الجهات ذات العلاقة[٣]، وتنقسم المراجعة المالية إلى الآتي:

- **المراجعة المستندية:**

وتتركز في مراجعة النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية بما في ذلك مراجعة البيانات الحسابية المحتوية في تلك المستندات[٤].

---

(١) د. طارق عبدالعال: موسوعة معايير المراجعة، ج١، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ طبعة، صـ٣٤.

(٢) د. بوحفة رواني: مرجع سابق، ص١٦.

(٣) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحد يوره: مرجع سابق، صـ٤٢.

(٤) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحد يوره: المرجع السابق، صـ٤٢.

● **المراجعة الفنية:**

وتتركز في البحث حول قيام المؤسسة أو عدم قيامها بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويكون هنا أغلب الحوار بين إدارة المؤسسة والمراجع في قضايا النسب العادلة للإهلاك واقتطاع الاحتياطات، ومدى اقتناع المراجع بعدالة تصوير القوائم المالية للمركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها[١]، وتخضع كافة العمليات المالية للمراجعة المالية والمستندية، والتي تقوم على الآتي[٢]:

- ❖ التأكد من أن الصرف يتماشى مع ما تسمح به اللوائح والقواعد والتعليمات الصادرة المعمول بها.
- ❖ التأكد من سلامة إجراءات الصرف والتثبت من اعتماد السلطة المخول لها اعتماد الصرف وفي حدود صلاحيتها.
- ❖ المراجعة المستندية لعملية الصرف والتأكد من استكمال أصل مستند الصرف الأساسي كالفواتير والإيصالات والكشوف الأصلية.
- ❖ التأكد من عدم احتمال تكرار الصرف من خلال الصرف بالمستند الأصلي[٣].

ب.مراجعة العمليات:

تعرف مراجعة العمليات بأنها: "مراجعة منتظمة لأنشطة الوحدة الاقتصادية (أو قطاع محدد منها) ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها وذلك بغرض تحسين الأداء وتحديد الفرص المتاحة لتحسين هذا الأداء ووضع التوصيات اللازمة لذلك أو اتخاذ تصرفات أخرى"[٤]، وقد قدم المعهد الفيدرالي المالي الكندي لمراجعة العمليات تعريفاً أشمل إذ يقول: "أن الهدف الأساسي لمراجعة العمليات هو مساعدة مراكز القرار في المؤسسة والتخفيف من مسؤولياتها عن طريق تزويدها بتحاليل موضوعية، وتقييم النشاطات وتقديم تعليقات واقتراحات

---

(١) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحد يوره: مرجع سابق، صـ٤٢.

(٢) د. خلف عبد الله اللوردات: التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق –وفقاً لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط١، ٢٠٠٦م، صـ٥٧.

(٣) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٤٢-٤٣.

(٤) د. طارق عبدالعال: مرجع سابق، صـ٣٥.

حوله"، ويتم القيام بمراجعة العمليات بهدف تحليل الخطر والانحراف الموجود في الأهداف الموضـــوعة من طرف مجلس الإدارة، والعمل على النصـيحة بوضـع الإجراءات اللازمة لذلك واقتراح اسـتراتيجية جديدة، ومن هذه الأمثلة لمراجعة العمليات: مراجعة النظام المحاسبي الذي يعتمد على الحساب الآلي وتقييم كفاءته ومدى إمكانية الاعتماد عليه وتقديم توصيات تحسين النظام(١).

ج.المراجعة الجبائية:

الهدف من عملية المراجعة الجبائية هو معاينة صـحة الحالات الجبائية للمؤسسـة والنظر في إمكانية تنويع طرق التسـيير العقلاني في المؤسـسـة بالرجوع إلى النصـوص القانونية التي تمنح اقل جباية مفروضـة على المؤســســـة والنظر في إمكانية الاســتفادة منها حيث يمكن أن نميز بين نوعين من الجهات التي تقوم بعملية المراجعة الجبائية هما(٢):

- مراجعة تقوم بها مصـلحة الضـرائب إذ أنها تعمل على مراجعة السـجلات المحاسـبية للمؤسـسـة وما يظهر عليها من معلومات وتسند في ذلك إلى التشريعات الجبائية المختلفة.
- مراجعة تقوم بها المؤسسة هي بذاتها من أجل التسيير الجبائي الخاص بها إذ تعمل على تكليف إما جهة داخلية والمتمثلة في خلية المراجعة الداخلية بالاشتراك مع مستشار جبائي تعتمد عليه، أو جهة خارجية "مراجع حسـابات" وهذا من أجل تسـيير المخطط الجبائي للمؤسـسـة إذ يكتفي هذا المراجع بمراجعة القوائم المالية للمؤسسة مع التركيز الكبير على الناحية الجبائية(٣).

---

(١) د. بوحفة رواني: مرجع سابق، صـ١٦.

(٢) د. محمد عباس الحجازي: المراجعة الأصول العلمية والممارسة الميدانية، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر، ١٩٨١م، صـ٧٩.

(٣) د. بوحفة رواني: مرجع سابق، صـ١٧.

د. أنواع أخرى للمراجعة:

هناك أنواع أخرى للمراجعة تكون حسب بيئة المراجعة، لأن المراجعة كما هو معلوم تتبع بيئتها، ومن بين أنواعها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر الآتي:

❖ **مراجعة الجودة:**

هي عبارة عن فحص منهجي مستقل لنشاط ونتائج المؤسسة وهذا بالاعتماد على معايير جودة معينة ليتم إبداء رأي فني محايد حول ما إذا كانت هذه النتائج والنشاطات تم إنجازها بصفة فعالة، أما مراجع الجودة هو شـــخص مؤهل يعمل على مراجعة نظام الجودة في المؤســـســـة ويعمل على مراجعة إدارة الجودة ويتمثل الهدف من هذا الفحص في أن العمليات المنجزة داخل المؤســـســـة تمت وفقاً لمعايير معينة من الجودة أم لم تتم[١].

❖ **المراجعة الإدارية:**

هي المراجعة التي تتم بهدف التحقق من كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها على أفضل وجه وتقديم النصـح لمعالجة مواطن الضـعف في النظام الإداري المطبق، وتعتبر أداة من أدوات الإدارة، لذلك يقوم المراجع الإداري بمراجعة جميع الأحداث التي تتم في المؤســـســـة، مثل: خطط الإدارة، أهداف الإدارة، استغلال الطاقة الإنتاجية، الأعباء الإدارية، التنسيق بين الإدارات في مستوياتها المختلفة[٢]، ويعتبر هذا النوع من المراجعة خطوة مسـتقلة وموضـوعية يتمكن المراجع الداخلي من خلالها من تقييم فعالية القرارات المتخذة من طرف المسيرين كما تسمح باقتراح الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة في إطار السياسة العامة وتأمين نوعية جيدة من الاستنتاجات والقرارات للإدارة[٣].

---

(١) د. بوحفة رواني: مرجع سابق، صـ١٦.

(٢) د. غسان فلاح المطارنة: مرجع سابق، صـ٣٢.

(٣) صلاح ربيعة: مرجع سابق، صـ٣١.

ويطلق عليها مراجعة الكفاءة الإدارية للمؤسسة من اقتصادية وبشرية وغيرها بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة، وهو ما يطلق عليه الاستخدام الاقتصادي، وقد بدأ هذا النوع من المراجعة يعم وينتشر في الدول المتقدمة محاسبياً كبريطانيا والولايات المتحدة وكندا واستراليا وغيرها، حتى أنه أصبح لزاماً على المراجع المالي أن يعطي رأياً فنياً مستقبلياً حول كفاءة إدارة المؤسسة(١).

❖ المراجعة الاجتماعية:

يعرف البعض المراجعة الاجتماعية بأنه منهج لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم الأداء الاجتماعي، ويقصد بلفظ الأداء الاجتماعي كل ما من شأنه أن يؤثر على رفاهية المجتمع أو طائفة من طوائفه الذي قد يتعارض مع اهتمامات طوائف أخرى، بمعنى أن المراجعة الاجتماعية تلقي الضوء على أداء المؤسسة من وجهة نظر المجتمع ككل ومسؤولياته عن نوع من الصفقات المالية التي تختلف في شكلها وتأثيرها وفرضية وجودها عن الصفقات الاجتماعية(٢).

❖ مراجعة الإعلام الآلي:

وهي المراجعة التي تهتم بالبرامج الشعرية المستخدمة وبرامج الخبرة أي مراجعة جميع حسابات الإعلام الآلي التي تستخدمها المؤسسة، هذا ومع ظهور ما يسمى بالمحاسبة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، أصبحت الحاجة إلى هذا النوع من المراجعة أمر لا بد منه لمسايرة التطور الرقمي(٣).

❖ مراجعة نظم المعلومات:

وهي عملية منهجية منظمة للتقييم والمراجعة والتحقق من أن جميع مكونات النظام قد نفذت طبقاً لما هو متفق عليه منذ البداية بين المراجع وعميل المراجعة من حيث المواصفات والتكلفة والقابلية للتطبيق

---

(١) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٤٣.

(٢) د. محمود سيد الناغي: المراجعة إطار النظرية والممارسة، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، ط٢، ١٩٩٢م، صـ٢٩٨.

(٣) د. بوحفة رواني: مرجع سابق، صـ١٨.

بالإضـــافة إلى تقديم تأكيد معقول إلى الجهات المعنية بأن الأهداف الموضـــوعة تم تحقيقها [١]، والهدف من مراجعة نظم المعلومات هو التحقق من أمن وسـلامة المعلومات لإعطاء التقارير المالية والتشـغيلية صـحيحة وكاملة ومفيدة في الوقت المناسب [٢].

❖ **المراجعة من حيث طبيعة المؤسسة:** وتتضمن نوعين:

● **مراجعة المؤسسات العمومية:**

تنصـب عملية المراجعة على المؤسـسـة ذات الصـفة الحكومية أو غير الحكومية في حد ذاتها والتي تخضـع لقواعد الحكومة الموضـوعة، أما الأموال المستغلة في هذه المؤسسـة لها صـفة عمومية وتمتلكا الدولة ولها صـفة رقابة مباشرة عليها، كما تقيد المصـالح الحكومية حساباتها بطريقة خاصـة تختلف عن تلك المتبعة في المؤسسات التجارية أو الصناعية، إلا أن طريقة المراجعة واحدة في كلتا الحالتين[٣].

● **مراجعة المؤسسات الخاصة:**

هي عملية مراجعة المؤسسات التي تكون ملكيتها للأفراد لأن الذي يمتلك رأس المال المحدود هو من الأفراد، فهناك عدة أشخاص في شركات المساهمة وفرد واحد في المؤسسات الفردية، وتختلف علاقة المراجع بأصـحاب هذه المنشآت، وذلك حسـب طبيعة العقد الموجود بينهما وحسـب درجة الالتزام، فشركات المسـاهمة مثلاً ملزمة بتعين مراجع خارجي لمراجعة حساباتها وأوراقها الختامية والعكس لشركة ذات الفرد الواحد الذي له أن يختار المراجع والمهمة المسندة اليه[٤].

---

(١) د. هادي التميمي: مدخل إلى التدقيق –من الناحية النظرية والعملية–، دار وائل للنشر، عمَّان، الأردن، ط٢، ٢٠٠٦م، صـ٢٤.

(٢) د. محمود سيد الناغي: المراجعة إطار النظرية والممارسة، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، ط٢، ١٩٩٢م، صـ٢٩٨.

(٣) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٣٢.

(٤) د. زاهرة توفيق سواد: مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط١، ٢٠٠٩م، صـ٥١.

❖ **المراجعة التشغيلية:**

هي تقييم الأدلة والقرائن حول كفاءة وفعالية نشـاط المؤسـسـة والخاص بعملية معينة، وقد يشـمل مراجعة العمليات تقييماً كاملاً للنظام وقد يكشـف عن مشـاكل هامة في مجال العمليات، على سـبيل المثال (مراجعة المشتريات، الأصول الثابتة، المستودعات، ... الخ)، وعُرفت المراجعة التشغيلية بأنها النطاق الذي تغطيه الرقابة من حيث اختبار وتقييم النشـاطات التشـغيلية والإدارية ونتائج الأداء للنشـاطات، أو الوحدات المختلفة، زيادة عما تتطلبه عملية المراجعة التقليدية[١]، كما عرف مجمع المحاسـبين الداخليين المراجعة التشـغيلية بأنها: إجراءات منظمة لتقييم فاعلية وكفاءة نشـاط المؤسـسـة، وتقديم تقرير مناسـب إلى الإدارة المختصة حول النتائج وإعطاء التوصيات الضرورية للإصلاحات[٢].

❖ **المراجعة القانونية أو مراجعة الالتزام:**

ويقصـد بها تأكد المراجع من أن المؤسـسـة قد طبقت النصـوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصـدرتها السـلطة التشـريعية أو التنفيذية في الدولة[٣]، ومثال ذلك التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي على البنوك التجارية للتأكد من أن تعليمات وقوانين البنك المركزي قد تم تطبيقها بصـورة صـحيحة، أو المراجعة التي تقوم بها السلطات الضـريبية للتأكد من دقة الدخل الخاضـع لضـريبة الدخل، أو المراجعة التي تقوم بها مؤسسة المراجعة للتأكد من أن إجراءات الجودة التي وضعتها مؤسسة المراجعة أو الجمعيات المهنية قد طبقت بصورة جيدة[٤].

❖ **المراجعة الاستراتيجية:**

---

(١) د. خلف عبد الله اللوردات: مرجع سابق، صـ٣٢.

(٢) د. هادي التميمي: مرجع سابق، صـ٢٤.

(٣) د. خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية والمالية–، مرجع سابق، صـ١٣.

(٤) يعقوب ولد الشيخ ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٥٤٤.

هي مراجعة شـــاملة ومنظمة ودورية للقوى البشـــرية ولإدارتها، تشـــمل هذا المراجعة مراجعةً شـــاملةً الأهداف والاستراتيجيات والسياسات والبرامج والأنشطة المتبعة التي صبغت في استراتيجية إدارة القوي البشرية لتحديد أو التعرف على نقاط الضـعف والقوة في تلك الاسـتراتيجية أو في تنفيذها، لوضـع التوصـيات اللازمة لتحسين أداء المؤسسة الاستراتيجي في مجال القوي البشرية[١].

وبالإضـــافة إلى ما ســـبق من أنواع المراجعة توجد أنواع أخرى حســـب الهدف من المراجعة مثل الآتي[٢]:

- المراجعة التجارية.
- المراجعة الصحية.
- مراجعة الموارد البشرية.
- المراجعة التسويقية.
- المراجعة البيئية.
- مراجعة الأداء.
- مراجعة الطاقة.
- مراجعة الإنتاج.
- مراجعة الاستثمار.

(١) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره: المرجع السابق، صـ٤٦.

(٢) د. بوحفة رواني: مرجع سابق، صـ١٨-١٩.

ثانياً: أنواع المراجعين:

هناك أنواع عديدة من المراجعين، ويمكن تصنيف تلك الأنواع إلى ثلاثة أنواع من حيث الأكثر شيوعاً واستخداماً نوضحها كالآتي[١]:

١.المراجع الخارجي:

هو شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة محل المراجعة، ويعين بواسطة الملاك، ويتمتع باستقلال كامل في ممارسته لمهام المراجعة، هدفه الرئيسي هو إبداء رأيه في سلامة وصدق تمثيل القوائم المالية التي تعدها الإدارة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي للمؤسسة محل المراجعة، وهو مسؤول أمام الملاك، ومن ثم يقدم تقاريره ورأيه الفني عن القوائم المالية إليهم، وبالإضافة إلى مراجعة القوائم المالية للمؤسسة، فإنه يمكنه أيضا بمهام تدقيق الالتزام والمراجعة التشغيلي لنفس المؤسسة، كما يمكنه مزاولة المهنة كفرد أو من خلال عضويته في مكتب مراجعة[٢].

٢.المراجع الداخلي:

هو موظف من داخل المؤسسة ويعين بواسطة إدارة المؤسسة واستقلاليته تكون محدودة، وهو مسؤول أمام الإدارة، ومن ثم يقدم تقاريره إلى المستويات الإدارية العليا بالمؤسسة، وتختلف مسؤوليات المراجع الداخلي تبعا لاختلاف صاحب المؤسسة. فقد يتكون فريق المراجعة الداخلي من موظف أو أثنين ويستغرقون معظم وقتهم في إجراء المراجعة الإجرائي، أما في منشآت أخرى فقد يتكون فريق المراجعة الداخلي من الموظفين لهم مستويات متنوعة تشمل إجراء المراجعة التشغيلي ومراجعة نظم الكمبيوتر[٣].

---

(١) د. عبد الفتاح محمد الصحن؛ د. حسن أحمد عبيد؛ د. شريفة علي حسن: أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧م، صـ٢٢.

(٢) د. عبد الفتاح محمد الصحن؛ د. حسن أحمد عبيد، د. شريفة علي حسن: المرجع السابق، صـ٢٣.

(٣) د. حاتم محمد الشيشان: أساسيات المراجعة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، ط١، ٢٠٠٧م، صـ٢٨.

٣.المراجع الحكومي:

هو مراجع يقوم بإجراءات مراجعة القوائم المالية للوحدات الحكومية، مثل الوزارات وهيئات ومؤسسات القطاع العام وغيرها، فالمراجع الحكومي يقوم في الواقع بمراجعة الأنشـــطة والعمليات المالية للوحدات الحكومية المتعلقة بإنفاق الأموال العامة حســب ما تصــرح به الدولة في هذا الجانب، فنظرا لأن ســلطات الإنفاق والتحصـــيل في الوحدات الحكومية محددة بواســطة القانون، فإن هناك قدر كبير من التركيز على المراجعة الإجرائي[١].

المطلب الثاني
أهداف المراجعة وفروضها

تكتســـي المراجعة بأهمية بالغة لدى العديد من الأطراف كما أنها تحقق أهداف مختلفة وفق فروض مميزة لها وفي هذا المطلب سنبرز أهداف المراجعة وفروضها وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أهداف المراجعة:

كانت النظرة إلي أهداف المراجعة قاصرة علي أنها مجرد وسيلة لاكتشاف الغش والخطأ أو محاولات التلاعب والتزوير في الدفاتر والسجلات المحاسبية، ولكن هذه النظرة تغيرت حيث أن اكتشاف هذه العوامل تتحقق تلقائياً أثناء المراحل والخطوات التنفيذية لعملية المراجعة، باعتبار أن الناتج الرئيســـي من عملية المراجعة هو إبداء المراجع لرأيه الفني المحايد في القوائم المالية، وأن اكتشـــاف الغش والخطأ والتزوير هو الناتج الفرعي لعملية المراجعة، ولا يعني هذا إهمال هذه العوامل الفرعية، وإنما ينبغي اعتبارها أهدافاً تبعيةً يمكن أن يعتمد عليها المراجع في إبداء رأيه عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، باعتبار أن اكتشاف الغش والأخطاء لا يقل أهميةً عند قيام المراجع بفحص الحســابات، خاصــةً إذا ســلمنا بأن رأي المراجع يبني علي

(١) د. حاتم محمد الشيشاني: مرجع سابق، صـ٢٦.

مصـدرين أسـاسـيين هما: نتائج فحص الحسـابات، ونتائج تقييم وفحص نظام الرقابة الداخلية، الذي يسـعي المراجع من خلالهما إلى التأكد من خلو الحسابات من الغش والخطأ[١].

ومع تطور المفاهيم والأهداف في المجالات العلمية ومنها علوم الإدارة والمحاسـبة[٢]، تطورت بالمثل مفاهيم وأهداف مهنة مراجعة الحسـابات، وقد صـاحب تطور مهنة المراجعة تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على نظام الرقابة الداخلي[٣]، وكان السبب في تطور أهداف المراجعة هو القرار الصـادر عن القضـاء الانجليزي عام ١٨٩٧م عندما قرر أن اكتشـاف الغش والخطأ ليس هدفاً رئيسياً لمراجع الحسابات وأن المراجع لا يفترض الشك في كل ما يقدم إليه من معلومات، وقد وصف القضاء الإنجليزي المراجع بأنه كلب حراسـة وليس كلب يتعقب آثار المجرمين[٤]، ويمكن تحديد أهداف المراجعة بمجموعتين أساسيتين تقليدية وحديثة أو متطورة[٥]، نوضحها على النحو الآتي:

١.الأهداف التقليدية:

تنقسم الأهداف التقليدية بدورها إلى نوعان هما أهداف رئيسية وأهداف فرعية:

❖ **الأهداف الرئيسية:**

وتشمل عنصرين هما:

أ. التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.

ب.إبداء رأي في محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.

---

(١) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ١٦.

(٢) د. محمد فضل مسعد؛ د. خالد راغب الخطيب: مرجع سابق، صـ٢٠.

(٣) د. أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق الحديث، مرجع سابق، صـ٨.

(٤) د. أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث إلى تدقيق الحسابات، مرجع سابق، صـ٩.

(٥) د. خالد راغب الخطيب، خليل محمود الرفاعي: الأصول العلمية والعملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل، الأردن، ١٩٩٨، صـ١٠.

❖ **أهداف فرعية (ثانوية):**

أ. اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش.

ب.تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.

ج.اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ قرارات مناسبة حاضرا أو مستقبلا.

د. طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.

هـ.معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

و. تقديم التقارير المختلفة وملئ الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المراجع.

٢.الأهداف الحديثة أو المتطورة: تؤدي الأهداف الحديثة إلى تحقيق الآتي:

أ. مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقيق الأهداف وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها.

ب.تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسوم.

ج.تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.

د. تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية الأفراد المجتمع [١].

وقد بين الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار رقم: (٢٠٠) على أن الهدف من مراجعة البيانات المالية هو تمكين المراجع من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من كافة النواحي الأساسية وفقا لإطار تقارير مالية محددة [٢].

وبصفه عامة فإن الأهداف هي الغايات المتوقع أو المرجو تحقيقها من نشاط معين، ويتمثل الهدف الأساسي للمراجع الحيادي المستقل في التعبير عن رأيه في القوائم المالية[٣]، هذا الرأي الذي يمثل محصلة

---

(١) يعقوب ولد الشيخ ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ١٩؛ نريمان تومي: دور التدقيق المحاسبي ومراجعة الحسابات في ترشيد القرارات دراسة حالة –ديوان الترقية والتسيير العقاري بسكرة–، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، الموسم الجامعي: ٢٠١٣/ ٢٠١٤م، صـ٩–١٠.

(٢) د. غسان فلاح المطارنة: مرجع سابق، صـ١٩.

(٣) ظاهر القشي: أخلاقيات المهنة بين الأمس واليوم، مجلة المدقق، العدد: (٤٨)، الأردن، ٢٠٠١م، صـ٢٣.

لإجراءات طويلة استنباطية واستقرائية وأحكام منطقية، ولغرض تكوين رأي المراجع فانه يجب تحقيق أهداف عملية المراجعة المسنة التالية عند مراجعة أرصدة حسابات القوائم المالية والتحقق منها، وهذه الأهداف تستخدم كأهداف وسيطة، كما أنها ترشد في التطبيق العملي لمعايير المراجعة، بمعنى أنها تتطلب التحقق من العناصر التالية وهي أهداف المراجعة[١]:

- عرض القوائم المالية بصدق وعدالة (الإفصاح).
- شرعية وصحة العمليات المالية.
- الملكية (الحقوق والالتزامات).
- استقلال الفترة المالية.
- التقويم.
- الوجود.

وهذه الأهداف تستخدم كحلقة وصل بين معايير المراجعة وإجراءاته، أو مع الوسيلة التي تتحول من خلالها معايير المراجعة إلى إجراءات، ويجب تحقيق بعض الأهداف أو كلها عند مراجعة أرصدة القوائم المالية. إن فحص السجلات المحاسبية والتقارير ينتج للمراجع الداخلي مقدرة على الحكم على مدى قوة النظام الموضوع ونقاط الضعف فيه [٢]، وسنتحدث عن كل هدف من الأهداف السابق ذكرها بشيء من التفصيل كالآتي:

١.عرض القوائم المالية:

لتحقيق هدف عرض القوائم (الإفصاح) فإن المراجع يجب أن يكون معنياً بالتحقق من أن عناصر أو مكونات القوائم المالية التي قد تم تبويبها والإفصاح عنها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن هنا فان على المراجع أن ينفذ إجراءات المراجعة للتحقق من صحة مزاعم الإدارة التي قامت بإعداد القوائم

(١) يعقوب ولد الشيخ ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٢٠.

(٢) د. أمين السيد أحمد لطفي: التطورات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، مصر، ٢٠٠٧م، صـ٣٩.

المالية، وبالطبع فان الإفصاح يشمل ما جاء في صلب القوائم المالية أو ما ألحق بها في شكل ملاحظات أو مرفقات وأن هدف عرض القوائم يجب أن ينفذ ويستوفي لكافة العناصر الجوهرية بالقوائم المالية [١].

٢. شرعية وصحة العمليات المالية (الشمولية):

يتطلب هدف التحقق من شرعية وصحة العمليات من المراجع ضرورة التحقق من أن كل العمليات المالية المسجلة بالدفاتر خلال الفترة تعكس بشكل صحيح وفعال التغيرات في موارد والتزامات المؤسسة خلال هذه الفترة، والتحقق من شرعية وصحة العمليات يتضمن هدفين فرعيين، أولهما انه للمساعدة على التحقق من شرعية وصحة العمليات فإن هذه العمليات يجب أن تكون مؤيدة ومدعمة بنظام جيد للرقابة الداخلية، ومن هنا كانت مسؤولية المراجع المتعلقة بدارسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به بالنسبة لكل عملية من العمليات المالية المسجلة بالدفاتر، وذلك لأن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد المراجع على تقرير طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات الأساسية الواجب أدائها بالنسبة لكل رصيد من أرصدة الحسابات المختلفة، وبحيث يتمكن المراجع من إبداء رأيه بخصوص عدالة وصدق عرضها، وبالطبع فلو أن لدى العميل نظام رقابة داخلية قوي وفعال فان هذا ينهض كدليل على أن هناك احتمال كبير أن العمليات المالية التي نتجت عنها أرصدة الحسابات يمكن الاعتماد عليها أكثر مما لو كان هذا النظام للرقابة الداخلية ضعيفا، أما الهدف الفرعي الآخر فانه يتطلب من المراجع التأكد من أن هناك تأييد مستندي ملائم للعمليات المالية التي تنتج عنها هذه الأرصدة للحسابات، وبالطبع سيختلف حتما مثل هذا التأييد المستندي باختلاف طبيعة نشاط العملاء وعملياتهم المالية، إلا أن بعض التأبيد المستندي يجب أن يكون موجود بالنسبة لكل العمليات المالية، حتى يمكن التحقق من صحتها وشرعيتها، وان مثل هذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق بالنسبة لكافة عناصر وأرصدة الحسابات الناتجة عن العمليات المالية[٢].

---

(١) يعقوب ولد الشيخ ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٢١.

(٢) يعقوب ولد الشيخ ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٢١.

٣.الملكية (الحقوق والالتزامات):

يجب على المراجع فحص الوسائل المختلفة اللازمة لحماية أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوبة، وعلى الرغم من أن الحيازة قد تكون دليلا مقبولا على ملكية بعض الأصول، إلا أن المراجع يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلا، ولعل الإجراء للمتبع غالبا للتحقق من هذه الملكية إنما هو بفحص المستندات الدالة على هذه الملكية. فعلى سبيل المثال يفحص المراجع سندات أو صكوك ملكية الأصول، وعقود المبيعات للتحقيق من ملكية المخزون، كما أن عقود الإيجار توفر وسيلة مناسبة للتحقق من الملكية في حال الأصول المشتراة عن طريق عقود الإيجار التمويلي. وبالنسبة للأصول المملوكة للآخرين والمؤجرة للعميل فان المراجع يجب أن يتحقق من أن المدفوعات المقابلة لاستخدام هذه الأصول اعتبرت مصروفات ولم تتم رسالتها، وهكذا نجد أن المدفوعات مقابل استخدام الأصول المؤجرة بعقود إيجار تشغيلية يجب أن تُحمل كعبء على الدخل في كل فترة [١].

أما فيما يتعلق بالالتزامات فإنه يجب أن يتحقق المراجع من صدق هذه الالتزامات المسجلة بالدفاتر، وفي ذات السياق يتحقق من أن حسابات الدائنين بالدفاتر تمثل مطالبات لدائنين حقيقيين، وهذا يتحقق من خلال ما يعرف بالمصادقات. والمصادقات أكثر أدلة الإثبات المستندية صلاحية وإقناعا، والتي سيستخدمها المراجع في إجراء التحقيق من الوجود، فالمصادقات تستخدم عموما للتحقق من وجود النقدية بالبنوك وحسابات المدينين أو الدائنين أو المخزون.. الخ، وهي تمثل دليلا للإثبات يمكن الاعتماد عليه والوثوق فيه بدرجه كبيرة، ذلك لأنها أنشئت خارج مؤسسة العميل وأيضا سلمت وحولت مباشرة إلى المراجع دون تعرضها لمخاطر احتمال تغيرها بواسطة العميل وتحريفها [٢].

---

(١) د. عبد الفتاح محمد الصحن؛ د. محمد سمير الصبان؛ د. شريفة علي حسن: أسس المراجعة "الأسس العلمية والعملية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤م، صـ٢١٩.

(٢) يعقوب ولد الشيخ ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٢٢.

٤.استقلالية الفترة المالية:

يتمثل هذا الهدف في التحقق من أن الإيرادات والتكاليف قد تم تسجيلها بشكل ملائم بين الفترات المحاسبية، وهذا يتطلب من المراجع التحقق من أن كل العمليات المالية التي حدثت قبل نهاية الفترة المحاسبية قد سجلت كجزء من نشاط هذه الفترة، وبالمثل يجب أن يتحقق المراجع من أن العمليات المالية التي تخص الفترة التالية لم تدرج ضمن نشاط هذه الفترة الحالية محل المراجعة، وهذا الهدف يتطلب غالبا ضرورة فحص المستندات ذات الأرقام المتسلسلة خلال السنة، وتتبع أو مطابقة هذه المستندات على سجلات الفترة، كما أن هذا الهدف يتطلب أيضا، إعادة حساب قيم معينة كالاستهلاك والاستنفاذ، فضلا عن تحديد كافة الإيرادات المقبوضة مقدما والمصروفات المستحقة، وهذا الهدف يجب أن يتحقق ويطبق لكل عناصر القوائم المالية، لكنه غالبا ما يكون أكثر أهميةً بالنسبة لبعض العناصر عنه بالنسبة للبعض الآخر[١].

٥.التقييم:

يمثل تقييم الأصول غير النقدية هدفا هاما بالنسبة للمراجع، وعاده ما تقوم الأصول على أساس التكلفة غير المستنفذة أو التكلفة التاريخية، أو السوق أيهما أقل، وذلك طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، كما أن هناك بعض الآراء الحديثة تتطلب الإفصاح عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية للمخزون والمباني والمعدات بالمنشآت الكبيرة، وقد يتم المراجعة والتحقق من التكاليف التاريخية بفحص أدلة الاثبات المستندية، كالعقود وفواتير البيع، كما أن قيم السوق للأوراق المالية المتداولة يتم التحقق منها بالرجوع إلى الأسعار اليومية المعلنة في الصحف المالية، أما قيم السوق لبعض الأصول كالمحزون الراكد أو المتقادم فإنه يمكن التحقق منها عن طريق التقديرات المحايدة[٢]، وحتى وقتنا الحاضر فإن إفصاح العميل عن التكاليف التاريخية المعدلة بمستوى الأسعار والتكاليف الجارية غير مطلوب مرجعتها،

---

(١) يعقوب ولد الشيخ ولد أحمد يوره: المرجع السابق، صـ٢٣.

(٢) د. كمال الدين مصطفى الهراوي؛ د. محمد السيد السرايا: دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦م، صـ١٧٨.

ومع هذا فإن المراجع لازال يتحمل بعض المسؤولية بخصوصها، أما بالنسبة لأغلب الالتزامات فإنها تقوم على أساس القيمة النقدية المطلوبة لسدادها في تاريخ الميزانية، وهذا الهدف من أهداف المراجعة يجب أن يستوفى ويطبق بالنسبة لكافة الأصول غير النقدية.

٦.الوجود (الحدوث):

يمثل التحقق والتأكد من الوجود هدفا من أهداف المراجعة كافة حسابات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، فمسؤولية المراجع الأساسية فيما يتعلق بحسابات الأصول والحقوق تتمثل في التأكد من أن الأصول والحقوق موجودة فعلا، أما فيما يتعلق بحسابات الخصوم فإن مسؤولية المراجع تتمثل في التحقق من أن الالتزامات الموجودة مسجلة بالدفاتر، وأن إجراءات التحقق من الوجود إنما تعتمد على طبيعة العنصر وفعالية تكلفة الحصول على الدليل[١].

ثانياً: فروض المراجعة:

يعرف الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام تعبر عن التطبيق وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك[٢]، ويقوم المراجعة على جملة من الفروض يتخذ منها إطار نظري يمكن الرجوع إليه في عمليات المراجعة المختلفة، لذلك سنقوم هنا بتلخيص أهم الفروض التي تستند عليها عملية المراجعة[٣]، وذلك كفروض تجريبية يعتمد عليه مراجع الحسابات كالآتي[٤]:

---

(١) يعقوب ولد الشيخ محمد ولد أحمد يوره: مرجع سابق، صـ٢٤.

(٢) حسن محمد العربي: دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، السنة لجامعي: ٢٠٠٤م، صـ٢١.

(٣) د. عصام الدين محمد متولي: المراجعة وتدقيق الحسابات (٢)، جامعة العلوم والتكنولوجيا بالتعاون مع جامعة السودان المفتوحة، صنعاء، اليمن، ٢٠٠٩م، صـ١٢.

(٤) د. عبد الفتاح محمد الصحن؛ د. محمد سمير الصبان؛ د. شريفة علي حسن: أسس المراجعة "الأسس العلمية والعملية"، مرجع سابق، صـ٣٠.

١.**فرض عدم التأكد:** وفقاً لهذا الفرض تقتضـــي الحاجة وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد.

٢.**فرض اســـتقلال مدقق الحســـابات:** يعد مدقق الحســـابات حكماً عندما يمارس عمله، حيث يعتمد أصـــحاب المؤســـســـة والإدارة على رأيه في اتخاذ قراراتهم، ولهذا يجب أن يكون طرفاً محايداً لكلا الطرفين.

٣.**فرض توفر تأهيل خاص لمراجع الحسابات:** لكي يبدي مراجع الحسابات رأيه الفني، وما يواجها من مشاكل عديدة أثناء أداء عمله يستلزم توفر تأهيلاً علمياً وعملياً كافياً لأداء مهمته[١].

٤.**فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية:**

ضماناً لحسن سير العمل داخل المؤسسة تم وضع نظام الرقابة الداخلية، والذي يتضمن مجموعة من أدوات المراقبة لضمان حسن سير العمل داخل المؤسسة وذلك النظام يشمل: الرقابة الداخلية، الرقابة الإدارية، الرقابة المحاسـبية والضـبط الداخلي، حيث أن عملية المراجعة تعتمد على مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية، فإذا كان ذلك النظام كفؤاً فإن المراجع ســـيقلل من حجم اختباراته أما إذا كان النظام ضـــعيفاً فيجب على المراجع أن يوســـع من حجم اختباراته ليصـــل إلى رأيه الفني المحايد[٢]، ولأنَّ وجود نظام ســـليم وقوي للرقابة الداخلية بالمؤســـســـة يمكِّن من تقليل حدوث الأخطاء والتلاعبات إن يؤدي إلى حذفها نهائياً، كما يجعل المراجعات اقتصادية وعملية، وذلك بتَبَنِّي المراجعة الاختياري بدلاً عن المراجعة التفصيلي[٣].

---

(١) د. عصام الدين محمد متولي: مرجع سابق، صـ١٢-١٣.

(٢) د. عصام الدين محمد متولي: المرجع السابق، صـ١٣.

(٣) د. محمد التهامي الطواهر؛ د. مسعود صديقي: مرجع سابق، صـ١٣.

٥.**فرض المصـــداقية والعدالة في تقرير المراجع:** فرض صـــدق التقرير يأتي نتيجةً لوضـــع مراجع الحســـابات الخارجي موضـــع ثقة عند جميع الأطراف التي لها علاقة بتقريره[١]، فإن هذا التقرير يُفترض فيه الصدق[٢].

٦.**فرض قابلية البيانات للفحص:**

من الملاحظ أن هذا الفرض مرتبط بوجود مهنة المراجعة، فان لم تكن البيانات والقوائم المالية قابلة للفحص فلا مبرر حين إذنٍ لوجود هذه المهنة وينبع هذا الفرض من المعايير المســـتخدمة لتقييم البيانات المحاسبية والخطوط العريضـة التي نسـترشـد بها لإيجاد نظام للاتصـال بين معدي المعلومات ومسـتخدميها وتتمثل هذه المعايير في الآتي[٣]:

- **الملائمة:** ضـرورة ملائمة المعلومات المحاسـبية لاحتياجات المسـتخدمين وارتباطها بالأحداث التي تعبر عنها.
- **القابلية للفحص:** التوصل إلى مقاييس ونتائج موحدة.
- **البعد عن التحيز:** تسجيل الحقائق بطريقة عادلة وموضوعية.
- **القابلية للقياس الكمي.**

٧.**فرض عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة:**

يقوم هذا الفرض على تبـادل المنـافع بين المراجع والإدارة، من خلال إمـداد الإدارة بمعلومـات تمت مراجعتها من طرف المراجع بغية اتخاذ قرارات صائبة على أساسها، والعكس بالنسبة للمراجع بمده بمعلومات

---

(١) د. عصام الدين محمد متولي: مرجع سابق، صـ١٣.

(٢) هاجر مبروك بنت علي: مرجع سابق، صـ١٤-١٥.

(٣) منى أمحمد الجودي: دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية دراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات – بسكرة–، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، الجزائر، السنة لجامعي: ٢٠١٨/ ٢٠١٩م، صـ١٥.

يســتطيع أن يبدي رأياً فنياً محايداً وصــائباً على أســاســها عن واقع وحقيقة تمثيل المعلومات المحاســبية للمؤسسة[١].

٨.فرض خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من أية أخطاء وتواطؤ:

يشير هذا الغرض مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء الواضحة عن طريق بذل العناية المهنية اللازمة وعدم مسؤوليته عن اكتشاف التلاعب التي تم التواطؤ فيها خاصةً عند تقيده بمعايير المراجعة المتفق عليها[٢].

٩.فرض التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية:

يعني هذا الفرض أنَّ مراقبي الحسابات يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على ســلامة المواقف المعينة وأنه حتى الآن لا توجد قائمة محددة بالمبادئ المحاســبية المتعارف عليها وما يشير إليه التطبيق العملي لها من مشاكل وأراء تحتاج إلى حسم صريح، ويثير هذا الفرض مشكلة تحديد مسؤولية المراجع عندما تكون هذه المبادئ قاصرة أو غير موجودة[٣]، ونرى أنه في مثل هذه الحالة ستكون الأحكام شخصية إلى حدٍ كبير.

١٠.فرض العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل:

نجد أن هذا الفرض مستمد من أحد فروض المحاسبة وهو فرض استمرار المؤسسة ويعني هذا الفرض أن مراقب الحسابات إذا اتضح له أن إدارة المؤسسة رشيدة في تصرفاتها وأن الرقابة الداخلية سلمية فانه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل على عكس ذلك والعكس صحيح، فإذا اتضح للمراقب أن المؤسسة تميل إلى التلاعب في قيم الأصول أو أن الرقابة الداخلية ضعيفة فانه يجب أن

---

(١) د. عبد الفتاح محمد الصحن؛ د. محمد سمير الصبان؛ د. شريفة علي حسن: أسس المراجعة "الأسس العلمية والعملية"، مرجع سابق، صـ٣١.

(٢) منى أمحمد الجودي: مرجع سابق، صـ١٦.

(٣) منى أمحمد الجودي: مرجع سابق، صـ١٦.

يأخذ ذلك في الاعتبار ويكون على حرصٍ منها في الفترات القادمة، ومن ناحية أخرى فانه بدون هذا الفرض تصبح عملية المراجعة مستحيلة إنْ لم تكن غير ممكنة[١].

١١.فرض مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط:

يشير هذا الفرض إلى موضوع استقلال مراقب الحسابات في أداء عمله ويمثل استقلال مراقب الحسابات سنداً أساسياً لحيدة عملية المراجعة ومن ثمَّ فأيْ عمل يقصد منه التقليل من هذا الاستقلال يجب أن يدرس بجدية[٢].

١٢.يفرض المركز المهني لمراقب الحسابات التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز:

نجد أن هذا الفرض لم يوضع تحت الدراسة الشاملة ومع ذلك فان الالتزامات المهنية التي يفرضها مركز مراقب الحسابات قد تم الاعتراف بها إلى حد ما بقبول مستويات المراجعة المتعارف عليها، وبناءً على هذا الفرض يمكن تحديد المفهوم المهني للعناية المطلوبة من مراقب الحسابات عند مزاولته للمهنة ويكون هذا الفرض مع الفرض السابق الأساس القوي لتحديد مسؤولية مراقب الحسابات تجاه المجتمع وعميله وزملاءه ومن المتوقع أن يزداد الاهتمام بهذا الفرض مستقبلاً[٣].

---

(١) منى أمحمد الجودي: المرجع السابق، صـ١٦-١٧.

(٢) منى أمحمد الجودي: مرجع سابق، صـ١٧.

(٣) د. عبد الفتاح محمد الصحن؛ د. محمد سمير الصبان؛ د. شريفة علي حسن: أسس المراجعة "الأسس العلمية والعملية"، مرجع سابق، صـ٣١.

المطلب الثالث

مبادئ المراجعة

تنقسم مبادئ المراجعة إلى مبادئ ترتبط بركن الفحص، ومبادئ ترتبط بركن التقرير، وسنسلط الضوء على تلك المبادئ كالآتي:

١. **المبادئ المرتبطة بركن الفحص:** يوجد العديد من المبادئ المرتبطة بهذا الركن منها الآتي [١]:

- **مبدأ التكامل:** ويعني المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية المحتملة على كيانها.
- **مبدأ الشمول في الفحص الاختباري:** يشمل الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية، وجميع التقارير المالية، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه التقارير.
- **مبدأ فحص الكفاية الإنسانية:** وذلك بفحص الكفاية الإنسانية بجانب الكفاية الإنتاجية، لما لها من تأثير في تكوين الرأي السليم المراجع الحسابات عن أحداث المؤسسة، فالكفاية الإنسانية هي مؤشر للمناخ السلوكي في المؤسسة الذي يعكس نظام القيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة داخل المؤسسة محل المراجعة.

٢. **المبادئ المرتبطة بركن التقرير:** يحتوي هذا الركن على العديد من المبادئ وهي كالآتي [٢]:

- **مبدأ كفاءة الاتصال:** حيث يكون تقرير المراجع أداة لنقل العمليات الاقتصادية داخل المؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة تبعث الثقة، فتحقق بذلك الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- **مبدأ الإفصاح:** حيث يجب أن يفصح عن كل ما من شأنه إبراز مدى تنفيذ المؤسسة لأهدافها، ومدى التزاماتها بتطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية.

---

(١) د. عصام الدين محمد متولي: مرجع سابق، صـ١٤.

(٢) د. عصام الدين محمد متولي: المرجع السابق، صـ١٤-١٥.

❖ **مبدأ الإنصاف:** حيث يجب أن تكون محتويات تقرير المراجع وكذا التقارير المالية محل المراجعة، منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمؤسسة سواء كانوا داخلها أو خارجها.

❖ **مبدأ السببية:** يجب أن يحتوي التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجها المراجع، كما يجب أن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أساب حقيقة وموضوعية [1].

(١) هاجر مبروك بنت علي: مرجع سابق، صـ١٦-١٧.

المبحث الثالث

معايير المراجعة وإجراءاتها

من أهم المقومات الأساسية لأية مهنة وجوب وجود معايير ومستويات أداء معينة يعمل على ضوئها ممارسو هذه المهنة ويسيرون عليها في كافة مراحل العمل، ولمهنة المراجعة والتدقيق معايير وقواعد سلوك متعارف عليها تهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة المهنية في الظروف المتشابهة، وتمثل إطاراً عاماً لتقييم نوعية وكفاءة العمل الفني وتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية[١]، وتهتم المعايير العامة للمراجعة بشخص مراجع الحسابات وذلك لمحورية الدور الذي يلعبه هذا المراجع في عملية المراجعة فهو بلا شك يعتبر أهم مقومات الكيان المهني للمراجعة[٢]، وسنوضح في هذا المبحث معايير المراجعة وإجراءاتها وقياس جودتها في ثلاثة مطالب على النحو الآتي:

المطلب الأول: معايير المراجعة
المطلب الثاني: إجراءات المراجعة
المطلب الثالث: جودة المراجعة

---

(١) فريد بولجبال: أثر استخدام أساليب المراجعة الحديثة على جودة تقرير محافظ الحسابات "دراسة حالة مجموعة شركات"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، السنة الجامعية: ٢٠١٧/ ٢٠١٨م، صـ٢٠.

(٢) د. عبدالفتاح محمد الصحن؛ د. رجب السيد راشد؛ د. محمود ناجي درويش: أصول المراجعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠م، صـ٢٩.

المطلب الأول
معايير المراجعة

تعتمد المراجعة كمهنة على مجموعة من المعايير المتعارف عليها محاسبياً وتلقى القبول العام في معظم بلدان العالم المتقدم، والتي تصدرها الهيئات المهنية، خاصةً هيئات محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، وتلك المعايير تعتبر المرشد للقضاء والمحاكم وللممارسين للمهنة وللدارسين أو المدرسين لهذا العلم[١]، ويمكن استعراض معايير مهنة مراجعة الحسابات بمختلف أنواعها في هذا المطلب على النحو لآتي:

معايير المراجعة المتعارف عليها:

تعرف هذه المعايير أيضاً بالمعايير الشخصية وهي تتعلق بالتكوين الشخصي الذاتي والذهني لمحافظ الحسابات وإعداده وتأهيله علمياً وعملياً إلى المستوى المطلوب، وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب، وتوصف هذه المعايير بأنها عامة لكونها تعد لمقابلة معايير العمل الميداني ومعايير التقرير، وتعتبر شخصية لأنها تحدد الصفات الشخصية التي يجب أن يتحلى بها الشخص الممارس لهذه المهنة. وتشمل ثلاثة معايير وهي: الكفاءة المهنية اللازمة؛ الاستقلال والحياد؛ العناية المهنية اللازمة[٢]، وتختلف جودة عمليات المراجعة اختلافاً كبيراً من حالة إلى أخرى اعتماداً على معرفة وخبرة المراجع وحكمه الشخصي وقد أدركت منهجية المراجعة منذُ مراحله المبكرة الحاجة الملحة للمعايير التي تعتبر مقياس لجودة الأداء والإجراءات والأهداف التي يجب تحقيقها والتي يجب أن يتبناها المراجع أثناء الفحص ويعتبر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيون هو المنظمة التي ترعى مهنة المراجعة على نطاق العالم، وقد ظهر الى حيز الوجود سنة ١٨٨٧م، ويضم الاتحاد أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ عضو عبر العالم، كما يضم ١٤٥ دولة حتى سنة ٢٠١٦م، وقد قسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين هذه المعايير إلى الثلاثة أقسام الآتية[٣]:

---

(١) هاجر مبروك بنت علي: مرجع سابق، صـ١٦؛ د. بوحفص رواني: مرج سابق، صـ٢١.

(٢) فريد بالجبال: مرجع سابق، صـ٢٢.

(٣) د. بوحفة رواني: مرج سابق، صـ٢١.

المعيار الأول: الكفاءة المهنية اللازمة:

تنص التشـــريعات الأجنبية والعربية على وجوب توافر قدر كاف من التأهيل العلمي والعملي لدى الأفراد القائمين بمزاولة مهنة مراجعة وتدقيق الحســـابات، حتى تكون هناك ثقة لدى الأطراف المســـتعملة والمستفيدة من رأي مراجع الحسابات [١]، وتتعلق هذه المعايير بمؤهلات المراجع وجودة ما يقوم به وتتشكل من ثلاثة معايير نذكرها بالترتيب كما يلي:

١. التأهيل العلمي:

يقصـد بالتأهيل العلمي ضـرورة حصـول محافظ الحسـابات على قدر كاف من المعرفة في مجال المحاسبة والمراجعة والتدقيق، ويتضمن معرفة المبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة والتدقيق المتعارف عليها، ويتم الحصول على هذا التأهيل من خلال الدراسة في المعاهد والكليات التي تقدم تكويناً في المجال المحاسبي والمالي[٢]، والتأهيل العلمي لا يجب أن يقتصر على الجوانب المحاسبية فقط، بل يتطلب هذا المعيار جوانب المعرفة الأخرى والتي تمكن المراجع من إبداء رأيه فيما يعرض عليه، ومن تلك الجوانب: النواحي الســـلوكية والإدارية وطرق الاتصـال؛ الأسـاليب الإحصـائية والكمية المختلفة كالنسـب المالية والسـلاسـل الزمنية وغيرها؛ القوانين المختلفة كالقانون التجاري والمدني وقانون العمل[٣]، فيجب أن يكون المراجع مؤهلاً تأهيلاً علمياً أي يجب أن يكون متحصـل على شـهادة تؤهله قانونياً لإصـدار الأحكام على القوائم المالية للمؤسـسـات الخاضـعة لعملية المراجعة وعلى أسس علمية سليمة[٤].

---

(١) فريد بالجبال: مرجع سابق، صـ٢٣.

(٢) عمر شريقي: التنظيم المهني للمراجعة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١١/ ٢٠١٢م، صـ٦٢.

(٣) د. منصور أحمد البديوي؛ شحاته السيد شحاته: الاتجاهات الحديثة في المراجعة –تطبيقات عملية على معايير المراجعة المصرية والدولية–، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣م، صـ٢٧.

(٤) د. أبو الفتح على فضالة: المراجعة العامة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ١٩٩٦م، صـ١٣.

٢. التأهيل العملي والكفاءة المهنية:

للنجاح في مهنة المراجعة والتدقيق أبعاد تتخطى حدود المعرفة العلمية، إذ يجب أن يكون مراجع الحسابات قادراً على تجسيد معرفته على أرض الواقع أثناء المراجعة الفعلية، وبالتالي فإن القدرات والخبرة المهنية تكتسب خلال الممارسة المهنية، والشخص الذي يرغب في أن يكون مراجع حسابات يجب عليه أن يكتسب الخبرة عن طريق التدريب العملي الإيجابي حتى يتعرف على أكبر قدر ممكن من المشاكل التي يمكن أن يلتقي بها أثناء ممارسته للمهنة والتي يجب أن يكون ملماً بها، كما يحتاج التدريب المهني إلى إحاطة مستمرة بالتطورات التنظيمية والتشريعية والمهنية التي يكون لها تأثير على العمل(١)، كذلك يجب أن يكون له تأهيل عملي وكفاءة مهنية والتي تعني وجود خبرة فعَّالة في ميدان المراجعة، وأن يظل ملماً بالتطورات الحديثة في مجال المراجعة من خلال الملتقيات والندوات والتربصات الميدانية(٢).

٣. التطوير والتحديث:

يقوم مراجع الحسابات بتطوير وتحديث معارفه العلمية والعملية عن طريق الاطلاع والمعرفة المستمرة بالتطورات الحديثة في مجال المحاسبة والمراجعة وما يتعلق بهما، وذلك للإحاطة بكل المتغيرات والتطورات في المجالات الإدارية والاقتصادية والقانونية، كما ينبغي على مراجع الحسابات الإلمام الكافي بأي تطورات في مجالات التكنولوجيا ونظم المعلومات لأن ذلك يعمل على زيادة الكفاء المهنية اللازمة(٣).

---

(١) د. إبراهيم عثمان شاهين: المراجعة والمحاسبة كمهنة متقدمة، مجلة المحاسبون، العدد: (٤)، الكويت، ١٩٩٥م، صـ٢٠.

(٢) د. بوحفة رواني: مرج سابق، صـ٢١.

(٣) د. محمد السيد سرايا: أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل "الإطار النظري –المعايير والقواعد –مشاكل التطبيق العملي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٧م، صـ١٦٩.

المعيار الثاني: الاستقلال والحياد:

يقصد باستقلال مراجع الحسابات "تجنب الضغوط التي قد تؤثر في قدرته على اتخاذ القرار"[١]؛ أي "توافر وجهة نظر لدى مراجع الحسابات غير متحيزة خلال المراجعة والتدقيق وذلك تلبيةً لرغبة المستفيدين من تقريره حول عدالة القوائم المالية"[٢]، ويمثل معيار الاستقلال والحياد أساس مهنة المراجعة والتدقيق، فهو يعني قدرة مراجع الحسابات على العمل بنزاهة وموضوعية واستقامة دون التحيز إلى طرف من الأطراف، وكذلك عدم تأثره بأي ضغوط تمارس عليه مهما كان نوعها ومصدرها، ويتحدد في الواقع مفهوم الاستقلال في مجالين هما:

-عدم وجود مصالح مادية لمراجع الحسابات أو أحد أفراد أسرته مع المؤسسة التي يقوم بمراجعتها، لأن وجود ذلك يؤثر على استقلاليته في إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية[٣].

-الاستقلال الذاتي "الذهني" ويعني استقلال مراجع الحسابات مهنياً من خلال حالة صفاء الذهن وعدم وجود أية ضغوط عليه أو تدخل من جانب المؤسسة أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به بشأن التحقق من سالمة الدفاتر ودقة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسة[٤].

يعتبر معيار الاستقلال بمجاليه دون الفصل بينهما من أهم العناصر التي يجب أن تتوافر في مراجع الحسابات حتى يستطيع أن يقوم بواجبه على الوجه المطلوب، لأن فقدان أحدهما يُضعف أو قد يلغي المجال الأخر ومن ثم الاستقلال ككل، ولكي يتحقق ذلك أخذ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بضرورة توافر

---

(١) أحمد سليم محمد سليم: نموذج مقترح لتفسير العلاقة بين تقديم الخدمات بخلاف المراجعة وجودة مراجعة القوائم المالية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢٠١٤م، صـ٦٩.

(٢) د. أمين السيد أحمد لطفي: إطار متكامل لأليات حماية استقلالية المراجع في ضوء المعايير الدولية وقانون سابرين أوكسي، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، العدد: (١)، مصر، ٢٠٠٥م، صـ٣.

(٣) د. عبدالحفيظ الأرقم؛ د. أحمد بن فليس: مراقبة ومراجعة الحسابات، منشورات جامعة منثوري، قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠١م، صـ٤١.

(٤) د. رزق أبوزيد الشحنة: تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ٢٠١٥م، صـ١٢٣.

المقومات الشخصية والموضوعية حتى يتسنى لمراجع الحسابات الاحتفاظ بعميله وحماية نفسه من المساءلة القانونية[١].

وللحكم على مدى استقلالية مراجع الحسابات تم تحديد ثلاثة أبعاد هي كالآتي[٢]:

-الاستقلال في إعداد برنامج المراجعة من ناحية تحديد خطوات وحجم العمل المطلوب أداؤه وذلك في حدود الإطار العام للمهام المطلوبة.

-الاستقلال في مجال الفحص من خلال الحرية في اختيار المجالات والأنشطة وحجم المفردات المراد فحصها، إذ يستطيع المراجع في هذا الإطار فحص جميع البيانات والمستندات والسجلات للتقرير بعدها عن صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن النظام المولد لها.

-الاستقلال في إعداد التقرير بعدم وجود تدخل أو ضغوط للتأثير على إظهار الحقائق التي تم اكتشافها خلال عملية الفحص أو التأثير على طبيعة الرأي النهائي عن القوائم المالية محل المراجعة.

المعيار الثالث: العناية المهنية اللازمة:

للعناية المهنية مدلولها الخاص بمهنة المراجعة، فهي ترتبط بمسؤولية مراجع الحسابات سواءً القانونية أم المهنية أو الاجتماعية، ويترتب على ذلك أن التزام المراجع بهذا المعيار أمر مزدوج الأهمية إذ يترتب عليه الالتزام بأحد معايير المراجعة المتعارف عليها من ناحية، والوفاء بمسؤولياته بما يجنبه الوقوع تحت طائلة القانون من ناحية أخرى[٣].

---

(١) فريد بالجبال: مرجع سابق، صـ٢٤.

(٢) د. حسين أحمد دحدوح؛ د. حسين يوسف القاضي: مراجعة الحسابات المتقدمة الإطار النظري والإجراءات العملية، ج١، دار الثقافة للنشر، عمَّان، الأردن، ٢٠٠٦م، صـ١٧٧.

(٣) د. عبد الوهاب نصر علي: خدمات مراقبة الحسابات لسوق المال –المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، ج١، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠١م، صـ٦١.

ويقصـد بالعناية المهنية اللازمة: "أن يجتهد مراجع الحسـابات في عمله وأن يسـتخدم خبرته العلمية والعملية، وأن يتمتع بالاســتقلال ويكون مدركاً لحقوقه وواجباته عند تنفيذ عملية المراجعة"؛ أي "قدرته على تطبيق المهارة والحكم المحايد ذو الكفاءة الملائمة لطبيعة وتعقيدات عملية المراجعة، وهي مقدار الجهد المبذول في دراسة وأداء عملية المراجعة"[١].

ويكون قياس درجة العناية المهنية لمراجع الحسـابات بغية تحديد مسـؤوليته المهنية تجاه رأيه الفني من خلال تحديد وأداء الاختبارات اللازمة والمطلوبة ومحتوى وشكل التقرير الناتج عن عملية الفحص للبيانات والسجلات المحاسبية، ويمكن تحديد أهم الشروط العامة التي يتعين توافرها في مراجع الحسابات الحكيم بغية الوصول إلى العناية المهنية اللازمة في الآتي[٢]:

-محاولة الحصول باستمرار على أي نوع من أنواع المعرفة المتاحة التي تمكنه من توقع المخاطر التي من الممكن أن تلحق بالأخرين[٣].

-الأخذ بعين الاعتبار أية ظروف غير عادية أو علاقات غير طبيعية قد تحدث، وذلك ســواءً عند تخطيط عملية المراجعة أم أثناء تنفيذ عمليات الفحص والتحقق[٤].

-إعطاء أهمية أكبر للمخاطر التي تظهر من خلال التعامل مع المؤسسة[٥].

-العمل على إزالة أية شكوك أو استفسارات تتعلق بالعناصر المهمة في إبداء الرأي.

---

(١) وائل حسين محمد محمود: تطوير دور المراجعة للحد من الأزمات المالية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة حلوان، مصر، ٢٠١٤م، صـ٦١.

(٢) فريد بالجبال: مرجع سابق، صـ٢٥.

(٣) د. عبد الفتاح محمد الحصن وآخرون: أسس المراجعة: الأسس العلمية والعملية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤م، صـ٧٦.

(٤) سعاد شذري معمر: التقارير المالية للمراجع وأثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية، رسالة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة بومرداس، ٢٠١٥/ ٢٠١٤م، صـ١٢.

(٥) د. غسان فالح المطارنة: تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمَّان، الأردن، ٢٠٠٦م، صـ٤١.

المطلب الثاني
إجراءات المراجعة

تعكس الإجراءات تصرفات وممارسات محددة يجب أدائها لتحقيق النشاط وتنفيذه، فهي تختلف عن معايير المراجعة في كونها ترتبط بالتصرفات أو السلوك الواجب أدائه، في حين أن المعايير تمثل أهداف نوعية أو كيفية يجب استيفاءها[١]، وعُرفت الإجراءات في مجال المراجعة بأنها: "الأعمال التي يجب تنفيذها خلال عمليات المراجعة بتطبيق الوسائل السليمة بهدف إثبات الدقة في الحسابات والقوائم المالية"[٢]، ويعرف آخرون الإجراءات بأنها: "الخطوات التي يجب أن يتبعها المراجع في تنفيذ عملية المراجعة في كل مرحلة من مراحل الأداء"[٣].

ويلاحظ على التعاريف السابقة بأن الإجراءات اهتمت بتحديد مضمونها دون الاهتمام بتحديد مضمون الأساليب وباعتبار الإجراءات أساس لتنفيذ الأساليب، فإنه كان من الأفضل تحديد مضمون الأساليب أولاً في مجال المراجعة ثم عرض مضمون الإجراءات ومعلومٌ أن الأساليب في مجال المراجعة تمثل مجموعة من الوسائل المتعارف عليها في مجال المهنة، والتي تكفل القيام بعمليتي الفحص والتقرير بما يُمَكن المراجع من إبداء رأيه في نتائج الأحداث التي تمت في المؤسسة، أما الإجراءات فتمثل الخطوات التي يتبعها المراجع أثناء تطبيقه الأساليب بهدف تحقيق الهدف من استخدام الأسلوب على أكمل وجه، كذلك يجب مراعاة أن تكون الإجراءات أو الأسلوب متماشياً مع المعايير المتعارف عليها في المهنة ويمكن القول بأن الإجراء يشير إلى ما يمكن أن يقوم به المراجع، بينما المعيار يتعلق بقياس دقة الأداء وبالأهداف الواجبة باستخدام إجراءات معينة، كما أن الإجراء يتميز بأنه يناسب حالة معينة وفي ظروف خاصة ويتميز بأنه مُلزم

---

(١) د. أحمد حلمي جمعة: الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد، ط١، دار صفاء للنشر، عمَّان، الأردن، ٢٠٠٩م، صـ٤٥.

(٢) د. محمود السيد الناغي: المراجعة إطار النظرية والممارسة، ط٢، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، مصر، الأردن، ١٩٩٢م، صـ٧٢.

(٣) د. محمود شوقي عطاء الله: المراجعة الداخلية كأداة لمتابعة الخطة في المشروعات، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الثامن، ١٩٧١م، صـ٥٤.

للمراجع، بينما يكون للمراجع حرية تحديد الأساليب والإجراءات واستعماله بالشكل الذي يحقق الهدف من الفحص[١].

وتتم تنفيذ عملية المراجعة في المؤسسة وفق خطوات وإجراءات تضمن السير الحسن لها وتساعد في الحصول على أكبر فعالية من قبل القائمين بها، بغرض الوصول إلى الأهداف المرجوة من عملية المراجعة، وتتضمن الإجراءات: قبول المهمة والتخطيط لعملية المراجعة تقييم نظام الرقابة الداخلية، إعداد التقرير، وسنبين تلك الإجراءات على النحو الآتي[٢]:

أولاً: قبول المهمة والتخطيط لعملية المراجعة:

قبل أن يقوم المراجع بتخطيط عملية المراجعة، لا بد أن تتوفر لديه النية في القيام بهذه العملية والمتمثلة في قبوله المهمة، ويتحقق هذا الشرط وفقاً لمجموعة من العناصر، كتوفر الوقت المناسب لتخطيط عملية المراجعة، أي معرفته بالمهمة قبل وقت كافٍ، ما يتيح له فرصة تفادي التعامل مع أشخاص تنقصهم الأمانة والاستقامة، وحتى يتفادى هذا لا بد أن يفحص بدقة سمعة العميل المتوقع[٣]، وتتم مسألة قبول المهمة وفق الآتي:

---

(١) د. بوحفة رواني: مرج سابق، ص٣٩.

(٢) محمد أمين ما زون: التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى تطبيقها في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر٣، الجزائر، السنة الجامعية: ٢٠١٠/ ٢٠١١م، صـ٢٨.

(٣) محمد أمين ما زون: المرجع السابق، صـ٢٨.

١. الخطوات التمهيدية:

عند قيام المراجع بعملية مراجعة جديدة، تكون معرفته بالجهة معدومة [١]، لذا هناك عدد من الخطوات التمهيدية التي يتعين على المراجع مراعاتها قبل الشروع في تنفيذ إجراءات المراجعة، والمتمثلة فيما الآتي[٢]:

- التأكد من صحة تعيينه: والذي يتم وفقاً للشكل القانوني للمؤسسة موضع المراجعة.
- الاتصال بالمراجع السابق: وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني، فيتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه أو عزله أو استقالته، فقد يجد من المبررات والأسباب ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة.
- التأكد من نطاق عملية المراجعة المطلوبة: لعدم التداخل او ازدواجية العمل مع المراجعة الداخلي أو المراجعة الشرعي.
- اتصال أو زيارة أولية للمؤسسة محل المراجعة والتعرف على النواحي الفنية: إذ يتعرف المراجع من خلال هذه الخطوة على المسؤولين ومسيري مختلف المصالح ويجري حواراً معهم ومع من يشتغل معهم، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، ونشاطاتها ووحداتها، والاطلاع على العقد التأسيسي والنظام الداخلي للمؤسسة، ويتفهم طبيعة نشاطها وكيفية سير عملياتها وإبرام عقودها وعليه أن يغتنم الفرصة والاستفادة من زيارة العمل هذه، فقد يتعذر عليه تكرارها[٣].

---

(١) شفيقة بوزيد: التكامل بين التدقيق المحاسبي والتدقيق الشرعي وأثره على الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس –سطيف١–، الجزائر، السنة الجامعية: ٢٠١٢/ ٢٠١٣م، صـ٥٩.

(٢) د. خالد راغب الخطيب؛ د. خليل محمود الرفاعي: علم تدقيق الحسابات النظري والعملي، ط١، دار المستقبل للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠٩م، صـ١٣٩.

(٣) د. محمد بوتين: المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ط٢، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥م، صـ٦٩.

- فحص وتقييم النظام المحاسبي للمؤسسة: على المراجع أن يقوم بفحص ودراسة النظام المحاسبي المطبق فعلاً في المؤسسة، والاطلاع على السجلات والدفاتر، والإلمام بكل خطوات التسجيل والترحيل، لأنه ملزم في نهاية عملية المراجعة بإصدار رأي فني محايد حول مدى انتظام هذه القوائم، وكل ذلك فق مجموعة من العناصر أهمها[١]:
  - ❖ المخطط المحاسبي الوطني والقطاعي.
  - ❖ كيفية القيد والترحيل.
  - ❖ دقة السجلات وكفايتها.
  - ❖ استخلاص أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة.
  - ❖ طرق الإهلاك المنتهجة. طريقة تقييم المخزونات.
  - ❖ العمليات بالعملة الصعبة إن وجدت.
- الاطلاع على القوائم المالية والحسابات الختامية التي أعدت في السنوات السابقة: فعليه أن يطلع على الحسابات الختامية والميزانية العمومية التي أعدت عن السنة السابقة، ويطلع على تقرير المراجع السابق، ويفحص بنفسه أية تحفظات وردت في تقرير المراجع السابق، ودراسة تقرير مجلس الإدارة.

٢. برنامج أو مخطط المراجعة:

عقب انتهائه من كافة الخطوات التمهيدية، يقوم المراجع بوضع خطة عمل له ولمساعديه لإتمام الإجراءات الفنية لعملية المراجعة، تترجم هذه الخطة وفق برنامج مرسوم[٢]؛ أي وضع برنامج المراجعة، وهو

(١) محمد أمين ما زون: مرجع سابق، صـ٢٩.

(٢) د. خالد راغب الخطيب؛ د. خليل محمود الرفاعي: مرجع سابق، صـ١٤٣.

عبارة عن خطة عمل المراجع التي سيتبعها في مراجعة الدفاتر والسجلات، ويتضمن هذا البرنامج العناصر الآتية[1]:

- الأهداف الواجب تحقيقها.
- الخطوات والإجراءات الفنية الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف.
- تحديد الوقت التقديري اللازم للانتهاء من كل خطوة وإجراء، والشخص المسؤول عن تنفيذها.
- تحديد الوقت المستنفذ فعلاً في كل خطوة وإجراء.
- ملاحظات الشخص المسؤول عن كل خطوة وإجراء نفذ.
- توقيع الشخص المسؤول عن إنجاز الإجراء.

وهناك اعتبارات يجب أخذها في الحسبان عند تصميم برنامج المراجعة وتتمثل في الآتي:

- التقيد بنطاق عملية المراجعة.
- مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية، حيث على ضوئها يتحدد نطاق عملية المراجعة.
- الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها لأن المراجعة وسيلة وليس غاية بحد ذاته.
- استخدام وسائل المراجعة التي تمكن المراجع من الحصول على قرائن قوية.
- اتباع طرق المراجعة التي تلائم ظروف كل حالة.

والبرنامج ليس سرداً للخطوات التي ستتبع في المراجعة بل خطة محكمة الأطراف لتحقيق أهداف معينة وفق مبادئ ومستويات متعارف عليها، ويخدم البرنامج عدة أغراض، فهو ملخص لما يجب أن يقوم به المراجع وتعليمات فنية وتفصيلية لمساعديه لتنفيذها، فالبرامج أداة رقابة وتخطيط تساعد المراجع على تتبع عملية المراجعة وعدد الساعات المستنفذة في كل عملية[2].

---

(١) د. خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية والمالية–، مرجع سابق، صـ٢٠٧–٢٠٩.

(٢) د. خالد راغب الخطيب؛ د. خليل محمود الرفاعي: مرجع سابق، صـ١٤٣.

كما أنه من غير الممكن أن يقوم المراجع بتطبيق نفس البرنامج في كامل المؤسسات التي يقوم بمراجعتها حتى لو كانت هذه المؤسسات تنشط في نفس القطاع، لأنه لكل مؤسسة خصوصياتها سواءً على مستوى الهدف أم حتى على مستوى حجم المعطيات والمعلومات المحاسبية المتواجدة بها، فلكل مؤسسة ظروف عمل خاصة بها وما يميزها عن غيرها.

٣. الإشراف على مهمة المراجعة:

معنى الإشراف في المراجعة هو متابعة المدقق لعملية المراجعة وتقسيمه للمهام بين أعضاء فرقته كلاً حسب خبرته وكفاءته وتخصصه، دون تفويض السلطة لهم أو إنجاز المهمة كاملة من طرفهم، بل هو مطالب بالاطلاع المستمر على الأعمال التي يقومون بها، باعتباره المسؤول والمعني الأول بعملية المراجعة [١]، ويمكن تلخيص أهم نقاط الإشراف في الآتي[٢]:

- توجيه المراجعين نحو تحقيق أهداف المراجعة.
- حرصه على أن تسند كل مهمة من مهام المراجعة إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة.
- إزالة ما قد ينشأ من اختلاف في وجهات النظر بين فريق المراجعة.
- ترتيب المهام حسب الأولويات.
- فحص العمل المنتهي، وفحص وتحليل الأداء اليومي لأفراد فرقة المراجعة بغرض الاستغلال الأمثل للطاقات.
- حرصه على توظيف العدد الملائم للمساعدين لتفادي العجز أو الزيادة.
- حرصه على احترام عاملي الوقت والتكلفة، من خلال التوجيه المستمر للمساعدين لتفادي مماطلهم في أداء مهامهم.
- طرح عاملي التحفيز المادي والمعنوي (الترقية) على المساعدين بغرض الاستفادة من كل مؤهلاتهم.

---

(١) د. خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية والمالية–، مرجع سابق، صـ٢١٠-٢١١.

(٢) زاهرة توفيق سوّاد: مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠٩م، صـ٧٩.

٤. أوراق المراجعة:

أوراق المراجعة هي السجلات أو الملفات التي يحتفظ بها المراجع للتدليل على طبيعة وتوقيت ومدى الاختبارات المنفذة خلال عملية المراجعة، من الإجراءات المتبعة، والمعلومات التي تم الحصول عليها، والالتزام بالسياسات، ونتيجة عملية المراجعة، والهدف الأساسي من أوراق المراجعة هو مساعدة المراجع وترشيده عند ممارسة الفحص، وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه[١]، وتسمح أوراق العمل للمراجع بتنظيم نشاطاته، وكذا توفير مختلف الأدلة والقرائن التي تسمح له بإبداء رأيه النهائي حول مخرجات نظام المعلومات المحاسبي[٢]، ويمكن التمييز بين أوراق المراجعة وفق نقطتين هما: ملف دائم، وملف جاري، وسنتطرق للنوعين من الملفات ضمن مسار عملية المراجعة الأول فالأول مع مراعاة ترتيب الإجراءات كالآتي[٣]:

أ. الملف الدائم:

ينشئ المراجع هذا الملف عند أول مهمة مراجعة، ومعظم سجلات هذا الملف لا تتغير ويتضمن بيانات تاريخية عن الجهة، وفي كل سنة يتم إضافة أو حذف أو تعديل بعض عناصره [٤]، ويشمل الوثائق الأساسية في المؤسسة الصالحة للاستعمال في الدورات اللاحقة [٥]، كما أن محتويات هذا الملف تختلف من مؤسسة إلى أخرى ومن مكتب مراجعة لآخر، وعموماً يمكن أن يشتمل على الآتي [٦]:

---

(١) شفيقة بوزيد: مرجع سابق، صـ٦١.

(٢) محمد أمين ما زون: مرجع سابق، صـ٣٢.

(٣) زاهرة توفيق سوّاد: مرجع سابق، صـ٨٠.

(٤) شفيقة بوزيد: مرجع سابق، صـ٦١.

(٥) د. محمد بوتين: مرجع سابق، صـ٤٠.

(٦) د. محمد التهامي طواهر؛ د. مسعود صديقي: المراجعة وتدقيق الحسابات –الإطار النظري والممارسة التطبيقية–، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٣م، صـ١٢٨–١٣٠؛ زاهرة توفيق سوّاد: مرجع سابق، صـ٨١.

-عموميات[1] عن المصرف.

-وثائق وخرائط تنظيمية وبيانات تتعلق بنظام الرقابة الداخلية.

-التحاليل الدائمة والشروط المالية للحسابات.

-الحسابات السنوية والتقارير ونتائج الفحص التحليلي وتتضمن التغييرات السنوية.

-كل ما يتعلق بالجانب الجبائي والاجتماعي وملخصات محاضر اجتماعات مجلس الإدارة.

-كل ما يتعلق بالجانب القانوني وتقدير الوقت اللازم لمراجعة القوائم المالية.

ب.الملف الجاري (ملف الدورة الحالية):

يشمل وصف الإجراءات التي أتبعت لمراجعة نظم المحاسبة الفرعية أرصدة الحسابات للسنة الحالية، بالإضافة إلى تعديلات وتسويات المراجعة لهذه الحسابات ويحتوي على الآتي[2]:

-أرصدة حسابات الأستاذ.

-أهداف المراجعة المتعلقة بموضوع المراجعة.

-النظم الواجب مراجعتها والعينات المختارة.

-أدلة الاثبات التي جمعت لتأييد أو رفض المزاعم التي اختيرت.

-الاستنتاجات التي تم التوصل اليها.

يجب على المراجع بعد قبول مهمة المراجعة أن يخطط لتنفيذ عمله بصـــورة تمكنه من إنجازه بكفاءة وفعالية وفي الوقت المناســب، كما يجب أن يتم التخطيط على أســاس معرفته بأعمال المؤســســة من خلال التركيز على ما الآتي[3]:

---

(١) تشمل كل ما يتعلق بعقود التأسيس وعدد الأسهم وتوزيعها بين المساهمين مع بيان حصة كل مساهم والنظام الداخلي للمصرف، والخريطة التنظيمية، مع ذكر أمساء ومراكز الأشخاص المسؤولين داخلهاً.

(٢) زاهرة توفيق سوّاد: مرجع سابق، صـ٨٢.

(٣) د. آمال زاوي: مطبوعة في المراجعة المالية والمحاسبية –محاضرات وتطبيقات–، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر٣، الجزائر، السنة الجامعية: ٢٠٢١/ ٢٠٢٢م، صـ٥٤.

- ❖ دراسة التقارير المالية للسنوات السابقة.
- ❖ دراسة محاضر مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين في حالة شركات المساهمة.
- ❖ التعرف على هيكل إدارة المراجعة الداخلية ومسؤولياتها ودراسة تقاريرها.
- ❖ دراسة هيكل الإدارة للمؤسسة.
- ❖ دراسة أوراق العمل الخاصة بمراجعة السنوات السابقة.
- ❖ الاطلاع على القوانين واللوائح والأنظمة الداخلية في المؤسسة.
- ❖ زيارة المؤسسة والتعرف على ظروف العمل.

حيث إن وضع خطة للمراجعة يساعد على تحديد المشاكل المتوقعة وانجاز العمل بالسرعة المطلوبة، وقد يرغب المراجع في مناقشة بعض عناصر خطة المراجعة وإجراءات المراجعة مع مساعديه إلا أن المراجع يبقى في كافة الأحوال مسـؤولاً عن إعداد الخطة العامة للمراجعة وإجراءاتها، وفي حالة تطوير الخطة العامة للمراجعة على المراجع مراعاة الأمور الآتية[1]:

- ❖ بنود اتفاقية المراجعة وأية مسؤوليات قانونية.
- ❖ السياسات المحاسبية التي تطبقها المؤسسة وأية تغيرات قد تطرأ عليها.
- ❖ تحديد الجوانب العامة التي يجب مراعاتها في المراجعة.
- ❖ تحديد الأهمية بالنسبة لأغراض المراجعة.
- ❖ درجة الاعتماد على نظام المحاسبة والضبط الداخلي.
- ❖ أعمال المراجعين الداخلين ومدى مشاركتهم في المراجعة.

ويجب أن يضـع المراجع الخارجي برنامجاً يحدد فيه الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة المراجعة، ويمكن أن يتضـمن البرنامج الأهداف المرجوة من كل موضـوع، وإجراءات المراجعة والتعليمات اللازمة للمسـاعدين،

(١) د. آمال زاوي: مرجع سابق، صـ٥٤.

وطريقة ضـبط التنفيذ السـليم للعمل، كما يجدر بالمراجع أن يوثق كافة المواضـيع والقرائن التي تدعم إنجاز المراجعة، وذلك من خلال أوراق العمل التي يقوم المراجع بإعدادها والحصـول عليها والاحتفاظ بها وتسـاعد أوراق العمل في الآتي[١]:

- ❖ تخطيط وتنفيذ المراجعة.
- ❖ إعطاء الأدلة أو القرائن التي تدعم رأي المراجع.

وتتضمن أوراق العمل في العادة ما الآتي:

- ❖ معلومات قانونية والهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- ❖ نسخ من الوثائق القانونية والمحاضر الهامة أو ملخص عنها.
- ❖ سجل دراسة وتقييم النظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية.
- ❖ تحليل العمليات والأرصدة.
- ❖ سجل عن طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة المنجزة والنتائج المترتبة عنها.

ثانياً: تقييم نظام الرقابة الداخلية:

تعد دراسـة وتقييم نظام الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق والأسـاس التي يرتكز عليها مراجع الحسـابات عند إعداده لبرنامج المراجعة وتحديد حجم الاختبارات ونوعية أدلة الإثبات التي سـوف يحصـل عليها[٢]، وقد عرفت لجنة إجراءات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين نظام الرقابة الداخلية على أنه: "خطة التنظيم وكل الطرق والإجراءات والأساليب التي تضعها إدارة المؤسسة والتي تهدف إلى المحافظة على

(١) د. آمال زاوي: مرجع سابق، صـ٥٤-٥٥.

(٢) فريد بالجبال: مرجع سابق، صـ٣٩.

أصـول المؤسـسـة وضـمان دقة وصـحة المعلومات المحاسـبية وزيادة درجة الاعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية والتحقق من التزام العاملين بالسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة"[١].

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية أهم محدد لنوعية المراجعة الذي تتبناه المؤسـسـة وحجم المفردات المراد اختبارها، اعتماداً على درجة ونوعية ومصداقية المعلومات، لذا يجب تقييم أنظمة الرقابة الداخلية المعمول بها في المؤسـسـة لتقرير مدى الاعتماد عليها، وتحديد نطاق الاختبارات اللازم القيام بها لأن إجراءات المراجعة التي تستخدم في شركة لديها نظام رقابة داخلية قوي يختلف عن تلك التي تستخدم في شركة لديها نظام رقابة داخلية ضعيف.

أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية:

ويمكن تقييم نظام الرقابة الداخلية باسـتخدام الأسـاليب التالية: خرائط التدفق، والاسـتبيانات، والتقرير الوصفي[٢]، ونوضح ذلك كالآتي:

١. خرائط التدفق:

تمثل خريطة التدفق للرقابة الداخلية رمسـاً بيانياً بالرموز لنشـاط معني أو لدورة عمليات محددة، وتسـتخدم الرموز الخطوط في هذه الخريطة لوصـف تفاصـيل النظام، ويتم إعداد خريطة التدفق مسـتقلةً لكل نوع من العمليات تبني الاجراءات الرقابية المسـتخدمة وتدفق البيانات خلال النظام [٣]، ويسـتفيد مراجع الحسابات من خرائط التدفق في الأمور الآتية[٤]:

---

(١) د. عبد الوهاب نصر علي؛ د. شحاتة السيد شحاتة: الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦م، صـ٥٤.

(٢) شفيقة بوزيد: مرجع سابق، صـ٦٦.

(٣) د. حسين أحمد دحدوح؛ د. حسين يوسف القاضي: مرجع سابق، صـ٣٠٠.

(٤) د. عبد الفتاح محمد الصحن؛ د. رجب السيد راشد؛ د. محمود ناجي درويش: مرجع سابق، صـ٩٥.

-تعتبر خرائط التدفق من أفضل الأساليب التي يستخدمها مراجع الحسابات لتجميع المعلومات اللازمة لدراسة وتقييم كافة نظم الرقابة الداخلية.

-كما تعتبر مفيدة في إتمام عمليات الاتصال الكتابي بسرعة ودقة.

-يستخدمها مراجع الحسابات في تحديد أوجه القصور في نظم الرقابة الداخلية بسرعة.

-تعتمد على لغة نمطية شائعة يمكن توصيلها من خلال الرموز، وبذلك يمكن أن يستفيد المراجع من عمل زملائه ويفهمه بسهولة.

٢. الاستبيانات:

يقوم هذا الأسـلوب على إعداد قائمة تغطي إجراءات الرقابة الداخلية لكل دورة عمليات، ويجب أن تصاغ بحيث تكون الإجابة عنها بـ "نعم" أو "لا"، الاجابات بـ "لا" تدل على نقاط ضعف في النظام، أما الاجابات بـ "نعم" تدل على وجود الاجراء الرقابي، كما جيب أن تصاغ هذه الأسئلة بطريقة تهدف إلى الاستفسار عن تفصيلات العمل وخطواته المتبعة في كل مركز نشاط[١].

٣. التقرير الوصفي:

يقوم المراجع هنا بوصف الاجراءات المتبعة في المؤسسة لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية، ويخلص التقرير الوصفي إلى تحديد نقاط الضعف في النظم المستعملة ومحاسبتها، من عيوبها صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة وصعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب نظام الرقابة في ذلك التقرير[٢].

---

(١) د. حسين أحمد دحدوح؛ د. حسين يوسف القاضي: مرجع سابق، صـ٣٠٣.

(٢) د. خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ١٩٩٨م، صـ١٧١.

ثالثاً: إعداد التقرير:

تقرير المراجعة يمثل المنتج الأســـاســـي للمراجعة نظراً لكونه يتضـــمن رأي المراجع النهائي المبّلغ لمستخدمي القوائم المالية، لذا فإن من المهم أن يكون متكاملاً من الناحية الشكلية بتطابقه مع النموذج الذي يتبعه عادةً في مهنة المراجعة ومســـتوفياً للنواحي الموضـــوعية بتوفيره كافة المعلومات اللازمة لتمثيل هذا التقرير وبشـــكل واضـــح، ويعد تقرير المراجعة ذروة عملية المراجعة وتتمة لعملية تجميع وتقييم أدلة الإثبات الكافية والمناسـبة بغرض التعبير عن الرأي وهذا الرأي هو الهدف الأسـاسـي للمراجع، ولا يمكن التعبير عن الرأي إلا بعد أن يكون المراجع قد قدر مخاطر المراجعة وأكمل جميع اختبارات المراجعة، كذلك فإن تقرير المراجعة المتضمن رأيا غير مقيدا لا يمكن إصداره للمساهمين وغيرهم حتى يكون العميل قد وافق على إدخال تعديلات المراجعة اللازمة والإصلاحات في القوائم المالية[١].

المتطلبات المهنية لإعداد تقرير مراجع الحسابات:

يجب أن يتضمن تقرير مراجع الحسابات العناصر الرئيسة الآتية[٢]:

١. عنوان التقرير:

يجب أن يعنون التقرير بعبارة "تقرير مراجع الحســـابات" لتمييزه عن التقارير التي قد تصـــدر عن آخرين، مثل تقرير مجلس الإدارة أو تقرير هيئة الرقابة الشـــرعية، ويعنون التقرير بعبارة "تقرير مراجع الحسابات" للأسباب الآتية[٣]:

- إن عنوان تقرير مراجع الحسابات غير مطلوب ما لم يكن مراجع الحسابات مستقلاً.

---

(١) د. حازم هاشم الالوسي: الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق الراجعة نظرياً، ج١، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ط١، ٢٠٠٣م، صـ٩٥.

(٢) شفيقة بوزيد: مرجع سابق، صـ٧١.

(٣) د. حسين شحاتة: الرقابة الشرعية والمالية بالمصارف القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، غير موضح دار النشر، ٢٠٠٢م، صـ٣٨٧.

- إن معايري المراجعة الدولية والأمريكية تؤكد على صفة الاستقلال في عنوان التقرير.
- إن مســـتخدمي القوائم المالية والتقرير يطلبون أن تكتب هذه الصـــفة في عنوان التقرير لأن لها دلالة هامة لهم.

٢. الموجه إليهم التقرير:

يجب أن يوجه تقرير مراجع الحســـابات إلى الفئة المعنية وفقاً لظروف عملية المراجعة والقوانين واللوائح، ويوجه التقرير عادة أما إلى المساهمين أو إلى أعضاء مجلس الإدارة.

٣. الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية:

وهي الفقرة الأولى في تقرير مراجع الحسابات ويجب أن تتضمن إشارة واضحة لكل من القوائم المالية التي تم مراجعتها، سنة المراجعة، مسؤولية الإدارة عن إعداد القوائم المالية، ومسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة هذه القوائم وابداء الرأي عليها.

٤. فقرة النطاق:

وهي الفقرة الثانية في التقرير النمطي المختصـــر غير المتحفظ، ويجب أن تتضـــمن؛ وصـــفاً لنطاق المراجعة، وأداء مراجع الحســـابات لإجراءات المراجعة، والهدف من تخطيط وتنفيذ المراجعة، ووصـــف عملية المراجعة، وإن أعمال المراجعة التي قام بها توفر أساساً مناسباً لإبداء الرأي على القوائم المالية.

٥. فقرة الرأي:

وهي الفقرة الثالثة والأخيرة، في حالة التقرير النمطي المختصـر غير المتحفظ، وتتضـمن الاشـارة إلى رأي مراجع الحسابات على القوائم المالية ككل.

٦. تاريخ التقرير:

على الرغم من أنه من المفروض أن يؤرخ تقرير مراجع الحسابات بتاريخ يوم اكتمال عملية المراجعة، إلا أن مسؤولية مراجع الحسابات هي إصدار تقرير عن القوائم المالية التي أعدها ويعرضها للإدارة، ولذلك يجب أن يؤرخ التقرير بتاريخ سابق على توقيعه.

٧. عنوان مدقق الحسابات:

يجب أن يحدد التقرير عنواناً معيناً لمراجع الحسابات، وهو المدينة التي يقع فيها مكتب مراجع الحسابات، المسؤول عن عملية المراجعة.

٨. توقيع مراجع الحسابات:

يجب أن يوقع التقرير باسم مراجع الحسابات المعين لأداء التكليف، ويجب أن يكون توقيعه مقروناً برقم سجل المحاسبين والمراجعين الخاص به[١].

(١) شفيقة بوزيد: مرجع سابق، صـ٧١.

المطلب الثالث

جودة التدقيق

ظهر في مجال المراجعة العديد من المصطلحات التي تستخدم لوصف جودة عملية المراجعة، منها جودة المراجعة، رقابة الجودة، تأكيد الجودة، حيث تعتبر جودة المراجعة هدفاً أساسياً يسعى كل مراجع إلى تحقيقه[١]، ولقد كانت هناك العديد من المحاولات لتعريف جودة المراجعة، وتختلف التصورات حول مفهوم جودة مراجعة الحسابات بين أصحاب المصلحة اعتماداً على مستواهم من المشاركة في عمليات المراجعة[٢]، وتعرف جودة المراجعة بأنها: "توظيف العمليات الإدارية الأربعة (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة) بشكل سليم وصحيح في تحقيق متطلبات العميل أو المستهلك وإنجاز ما ينال رضاه مع الحرص على متابعة ما بعد الاستهلاك والحصول على تقييم العميل للمنتج، والعمل على تحسين جودة المنتج بشكل مستمر"[٣].

أولاً: أهمية جودة المراجعة:

تكمن أهمية جودة المراجعة في أنها مطلب جميع مستخدمي القوائم المالية وذلك للأسباب الآتية:

- يهدف المراجع من تنفيذ عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة حتى يضفي أعلى درجات المصداقية على تقريره.
- تسعى المؤسسة إلى تأكيد تمتع قوائمها المالية بالموثوقية، مما يوجب القيام بعملية المراجعة بأعلى مستوى من الجودة.

---

(١) هاجر مبروك بنت علي: مرجع سابق، صـ٢٣.

(٢) كمال بن نعجة؛ مروان رقراقي: جودة التدقيق المحاسبي وأثرها على طبيعة القرار وتنافسية المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، الموسم الجامعي: ٢٠١٧/ ٢٠١٨م، صـ١٤.

(٣) أحمد برير: جودة المراجعة مدخلاً لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، رسالة ماجستير محاسبية ومالية، جامعة ورقلة، ٢٠١٣/ ٢٠١٤م، صـ٩.

- ترى المنظمات المهنية أن تنفيذ عملية المراجعة بأعلى مستوى من الجودة يحق المصلحة لجميع مستخدمي القوائم المالية.
- تمثل جودة مهنة المراجعة مقياساً لتقييم مكاتب المراجعة في ظل المنافسة الشديدة بين تلك المكاتب(١).
- تعتمد الأجهزة الحكومية على المالية المراجعة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات، وتسعى الأجهزة الحكومية إلى أن تتم أعمال المراجعة وفقاً لمستوى عالٍ من الجودة من أجل حماية النشاط الاقتصادي وجميع الأطراف ذات العلاقة بعملية المراجعة(٢).
- وجود علاقة بين جودة المراجعة والالتزام بالمعايير المهنية، حيث يؤدي الالتزام بالمعايير المهنية إلى أداء عملية المراجعة بمستوى جودة ملائم يؤكد تمسك المراجعين بالمعايير المهنية(٣).
- انخفاض جودة عملية المراجعة يعتبر أحد أسباب وجود فجوة التوقعات في المراجعة ولذلك يعد تحسين جودة خدمات المراجعة أحد أساليب تصنيف فجوة التوقعات.
- تحسين جود المراجعة يزيد من اكتشاف الأخطاء والحد من التحريف في القوائم المالية(٤).
- تعتبر الجودة أداة إستراتيجية جيدة لتحقيق التنافس في سوق الخدمة، ووسيلة لتنمية الحصة السوقية وتحسين معدلات الربحية وتحقيق رضا العميل(٥).

---

(١) علاء الدين صلاح عودة: القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الداخلي، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١/ ٢٠١٢م، صـ١١.

(٢) علاء الدين صلاح عودة: المرجع السابق، صـ١٥.

(٣) عبد السلام سليمان قاسم الأهدل: العوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية "دراسة نظرية–ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ٢٠٠٨م، صـ٦.

(٤) د. محمد علي جبران، الندوة الثانية عشر لسبل تطوير مهنة المحاسبة في السعودية وتحديات القرن الواحد والعشرين، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، يومي: ٥–٥ مايو ٢٠١٠م، صـ٢٠.

(٥) نعيم حسين دهمش: مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في الأردن، دراسة ميدانية، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد: (٩٤)، صـ٢٧.

ثانياً: معايير جودة المراجعة:

هناك جملة من المعايير التي يمكن الاعتماد عليها عند قياس جودة المراجعة ومن أهمها الآتي[١]:

١. حجم مكتب المراجعة.

٢. سمعة مكتب المراجعة.

٣. مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلي على الجودة في مكتب المراجعة.

٤. تخصص المراجع في مجال الصناعة.

٥. مدة خدمة المراجعة.

٦. أهمية عميل المراجعة.

٧. أتعاب المراجعة.

٨. المساءلة القانونية للمراجع.

٩. استقلال وموضوعية المراجع.

١٠. تأهيل ومهارة المراجع.

وقُسمت معايير جودة المراجعة كالآتي:

معايير خاصة بالمكتب:

-توافر وسائل التقنية الحديثة.

-تنظيم المكتب إدارياً.

(١) سمير كامل عيسى: أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد: (٢)، المجلد: (٤٥)، ٢٠٠٨م، صـ١٢.

معايير خاصة بفريق العمل:

- **التوظيف:** وضع الإجراءات والسياسات لضمان أن المختارين الجدد للوظائف هم مؤهلين للعمل.
- **التدريب:** هو تدريب الكوادر الموجودة في مكاتب المراجعة ورفع كفاءتهم المهنية حتى يقوموا بإجراءات المراجعة على أكمل وجه.
- **الترقية:** ينبغي على مكاتب المراجعة وضع إجراءات يتم من خلالها ترقية موظفيها بما يضمن أن يكون الموظف الذي تم ترقيته كفؤاً لمتطلبات المنصب الجديد.

معايير خاصة بأداء العمل:

- **الإشراف والتوجيه:** الحفاظ على إشراف كاف على عملية المراجعة يضمن الحفاظ على مجهود فريق العمل من التبدد.
- **الاستقلال:** ينبغي على المكتب وضع إجراءات وسياسات تضمن استقلال العاملين في المكتب طبقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة.
- **المشورة:** يجب على المكتب توفير كادر ملائم تتوافر فيه الخبرة والمعرفة والكفاءة لتقديم المشورة للمدققين في المكتب.
- **تخصيص المساعدين للعمليات:** يجب على مكتب المراجعة وضع السياسات واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أن يقوم بعملية المراجعة شخص ذو خبرة وتدريب وكفاءة جيدة.
- **الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة:** ينبغي على مكاتب المحاسبة والمراجعة الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الصادر عن الهيئات المهنية الدولية.
- **الالتزام بآداب وسلوك المهنة:** الالتزام بآداب وسلوك المهنة هو من الركائز الأساسية التي تشعرنا بأن المراجع يقوم بواجبة على أكمل وجه، وأنه يحافظ على البيانات من النشر والضياع.

معايير خاصة بالعملاء:

ينبغي على مكتب المراجعة وضع العديد من الإجراءات لزوم قبول العملاء ومنها الآتي[1]:

-تقييم العملاء الجدد قبل التعاقد معهم.

-الاستمرار في المراجعة للعملاء الحاليين مع الحفاظ عل الاستقلالية التامة.

(١) سمير كامل عيسى، مرجع سابق، صـ١٣.

المبحث الرابع
المفاهيم الأساسية للقوائم المالية

سنتناول في هذا المبحث تعريف القوائم، وأهمية وأهداف وخصائص القوائم المالية، ومستخدمي القوائم المالية وخصائصها في ثلاثة مطالب، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف القوائم المالية
المطلب الثاني: أهمية وأهداف وخصائص القوائم المالية
المطلب الثالث: مستخدمي القوائم المالية وخصائصها

المطلب الأول
تعريف القوائم المالية

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات الى قسمين:

القسم الأول: قوائم مالية أساسية: أما الاساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والافصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم اصحاب الصلة والمستفيدين وهي قوائم الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي، التغير في حقوق الملكية.

والقسم الثاني: قوائم مكملة للقوائم الأساسية: أما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل اختياري من مثل المنشآت بناءً على ظروف معينة، وهي مثل قوائم القيمة المضافة والقوائم التفصيلية لبنود الاجمالية وردت في القوائم الأساسية[١].

وتعتبر القوائم المالية المخرجات الاساسية لنظام المحاسبة المالية والتي عن طريقها توصيل المعلومات المالية الى مستخدميها على اختلاف انواعهم وتباين أهدافهم، وهي بمثابة وسيلة أو نموذج اتصال

(١) مؤيد راضي خنفر؛ غسان فلاح المزارعة: تحليل القوائم المالية، دار الميسرة، عمَّان، الأردن، ٢٠١١م، صـ٦٨.

لنقل صورها عن المركز المالي للمنشأة ومركز الربحية فيها لكل من يهمه الامر سواء كان ذلك داخل المنشأة أو خارجها[١].

وتعتبر القوائم المالية في منتهى الأهمية في عملية إدارة الاقتصاد القومي بصورة ناجحة وتعتمد كثيراً من الجهات وبصفة خاصة رجال الاقتصاد والمستثمرين والرجال والبنوك ونقابات العمال والمسؤولين الحكوميين على ذلك القوائم ويعتبر ظانها بمثابة ملحقات صادقة ومعبرة عن العمليات المالية اليومية للمشروع ومن ناحية أخرى فإن تلك الجهات تستخدم المعلومات التي تشمل عليها تلك القوائم المالية كأساس للتنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية المستقبلية[٢].

تعريف القوائم المالية: هي الوسائل التي بموجبها تنقل الى الادارة والاطراف المعنية صورة مختصرة عن الارباح والمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية[٣].

عرض القوائم المالية: تتكون القوائم المالية من مدخلات ومخرجات النظام المحاسبي والمالي، وتنقسم الى قوائم اساسية وأخرى مكملة، حيث تمثل هذه القوائم في الآتي:

قائمة المركز المالي (الميزانية): هي قائمة توضح من جهة مصادر الاحوال بالمنشأة واستخدامات هذه الاموال من جهة أخرى (الاصول) وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الاصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ اعداد القوائم المالية مما يساعد المستخدمين في التعرف المالي للمنشاة في ذلك التاريخ وتعد هذه القائمة بأشكال متعددة كما هو الحال في قائمة الدخل , فيمكن أن تعد على هيئة تقرير قائمة الوضع المالي أو على هيئة حساب الميزانية العمومية , الا أن الاول قائمة تمثل شكلاً جيداً

(١) محد سامي راضي: المحاسبة المالية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦م، صـ١١٩.
(٢) أحمد محمد نور: مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٠م، صـ١٧.
(٣) خلدون ابراهيم الشديفات: ادارة وتحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠١٠م، صـ١٥١.

للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة الى ايجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الافصاح عنها[١].

عناصر الميزانية العمومية: حيث تتم الاستفادة القصوى من قائمة المركز المالي للمنشأة يتم تقسيمها الى اصول وخصوم وحقوق الملكية، والاصول تنقسم إلى الآتي:

-الأصول قصير الأجل:

هي تلك الاصول التي يسهل تحويلها الى نقدية في اقل من سنة وتتكون من الاصول المتداولة وهي النقدية والاصول الاخرى والتي من المتوقع أن تتحول الى نقدية أو تباعه تستخدم خلال السنة المالية أو خلال دورة تشغيلية أيهما أطول، وتتكون الاصول المتداولة من النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل والمدينون واوراق القبض.

-الاصول طويلة الاجل:

هي تلك الاصول التي يصعب تحويلها الى نقدية خلال الفترة المالية (سنة)، ومنها الخصوم طويلة الاجل: وهي الديون التي ليس من المتوقع أن تسدد خلال الفترة (الدورة) التشغيلية أو بعد سنة أيهما أطول ولكن تسدد بعد هذا التاريخ ومن أمثلتها: (الالتزامات الناتجة عن تمويل الأصول لقروض طويلة الاجل مثل أوراق الدفع طويلة الاجل وقرض السندات، والالتزامات ليست مرتبطة بدورة التشغيل مثل الالتزامات بصندوق المعاشات للعاملين الالتزامات الشرطية التي يسودها عدم التأكد وتتوقف على حدوث أو عدم حدوث ظروف مستقبلية مثل الضمانات الممنوحة للمستهلكين، والالتزامات المرتبطة بالتمويل من خارج الميزانية مثل التزامات التأجيل الرأي المالي)[٢].

-حقوق الملكية:

---

(١) مؤيد راضي خنفر؛ غسان فلاح: مرجع سابق، صـ٣٧.

(٢) أحمد محمد العاسي: التحليل المالي للقوائم المالية، دار الاعضاء العلمي، مكتبة المجتمع العلمي، عمَّ، الأردن، ٢٠١١ م، صـ٣١-٣٤.

عبارة عن استثمارات الملاك في اعمال المنشأة وتتكون اساساً من رأس المال او الارباح المجمعة قد يحفظ بها أصحاب المنشأة ويعبر عن حقوق الملكية بمصطلح صافي الاصول باعتبار أن حقوق الملكية تمثل حسابياً الفرق بين الاصول والالتزامات.

-قائمة الدخل:

عبارة عن كشف أو تقرير يظهر نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة وتستند هذه القائمة على مقابلة الايرادات المنشأة وعلى مقابلة المصروفات والاعباء التي ساهمت في تحقيق تلك الايرادات وتكون نتيجة هذه المقابلة هو من تحققه المنشأة من ربح أو خسارة، ومن هنا فهي تمثل أهمية كبيرة لملاك المشروع ومقترضة وكافة الاطراف ذات الصلة باعتبار وأن نجاح المشروع أو فشله مرهون بمدى قدرته على تحقيق الايراد.

أهم العناصر المكونة قائمة الدخل: الايرادات ويعرف بالتدفقات الداخلة للمشروع أو الزيادة في الاصول أو النقصان في التزاماته أو كلاهما خلال الفترة نتيجة لممارسة لمشروع نشاطه في انتاج السلع أو الخدمات، أو النهوض بالأنشطة الريبة الأخرى.

صافي الدخل وينقسم إلى: صافي الدخل التشغيلي، وينتج من مقابلة الايرادات من النشاط العادي خلال الفترة بالمصروفات اللازمة لتحقيقها وهي (مصروفات تشغيلية)[1]، وأهداف قائمة الدخل تتمثل في الآتي:

١. تقديم معلومات مفيدة للحكم على قدرة الادارة في استقلال موارد المشروع.
٢. توفير المعلومات عن العمليات التشغيلية بالمنشأة.
٣. معرفة الملاك لنتائج استثماراتهم في المنشأة.

(١) مسعد محمود الشرقاوي: مبادئ المحابة المالية، المكتبة العصرية، المنصورة، مصر، ٢٠٠٦م، صـ٣٤٥-٣٥١.

٤. ويجب اعاد قائمة الدخل من قبل المشروع وذلك لأنه توفر المعلومات عن نشاط الرئيسي للمشروع وكذلك النشاطات الاخرى التي قام بها المشروع خلال الفترة المالية.

قائمة التدفقات النقدية: وتقوم هذه القائمة بتوضـــيح التدفقات النقدية الداخلية والخارجية وذلك الانشطة التشغيلية والاستثمارية والانشطة التمويلية.

الهدف من قائمة التدفقات النقدية: الهدف الرئيســي هو إعداد اعطاء معلومات تتعلق بالمحصــلات النقدية والمدفوعات للوحدة الاقتصـــادية أثناء الفترة المحاســبية، أما الهدف الثانوي فهو اعطاء معلومات عن الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.

المطلب الثاني

أهمية وأهداف وخصائص القوائم المالية

سنتناول في هذا المطلب أهمية وخصائص القوائم المالية وذلك على النحو الآتي:

أولاً: أهمية القوائم المالية:

تتمثل أهمية القوائم المالية في النقاط الآتية:

١. المصدر الاهم والرئيسي لتزويد المحلل المالي دار المعلومات والارقام والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المنشأة ونصف عمليتها[١].

٢. وسيلة الادارة الاساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة فمن خلال القوائم المالية يمكن لذلك الاطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي لعملية المحاسبة والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تعطي قدرة معينة من نشاط الاعمال[٢].

٣. وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الادارة مختلف الاطراف المتعاملين مع المؤسسة في اتخاذ القرارات، كالقرارات المتعلقة بصرف الموارد في المستقبل ومساعدة الاطراف الاخرى مثل الموردين، العملاء، البنوك[٣].

ثانياً: أهداف القوائم المالية:

تتمثل أهداف القوائم المالية في النقاط الآتية:

١. عرض جميع الارقام والمعلومات والبيانات المالية والخاصة بالمنشأة لفترة زمنية معينة.

٢. اعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمنشأة.

---

(١) هيثم محمد الزغبي: الادارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠٠٩م، صـ١٩١.

(٢) طارق عبد العال حماد: تحليل القوائم المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦م، صـ٣٥.

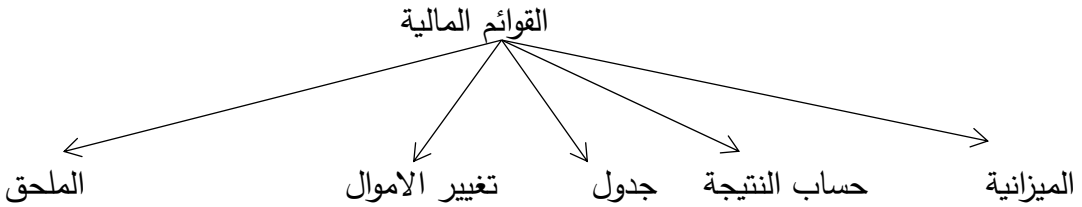
(٣) الياس البدوي: المحاسبة الدولية ومعاييرها، صـ٦.

٣. استخدام نتائج عمليات المنشأة سواء طويلة الاجل أو قصيرة الاجل.

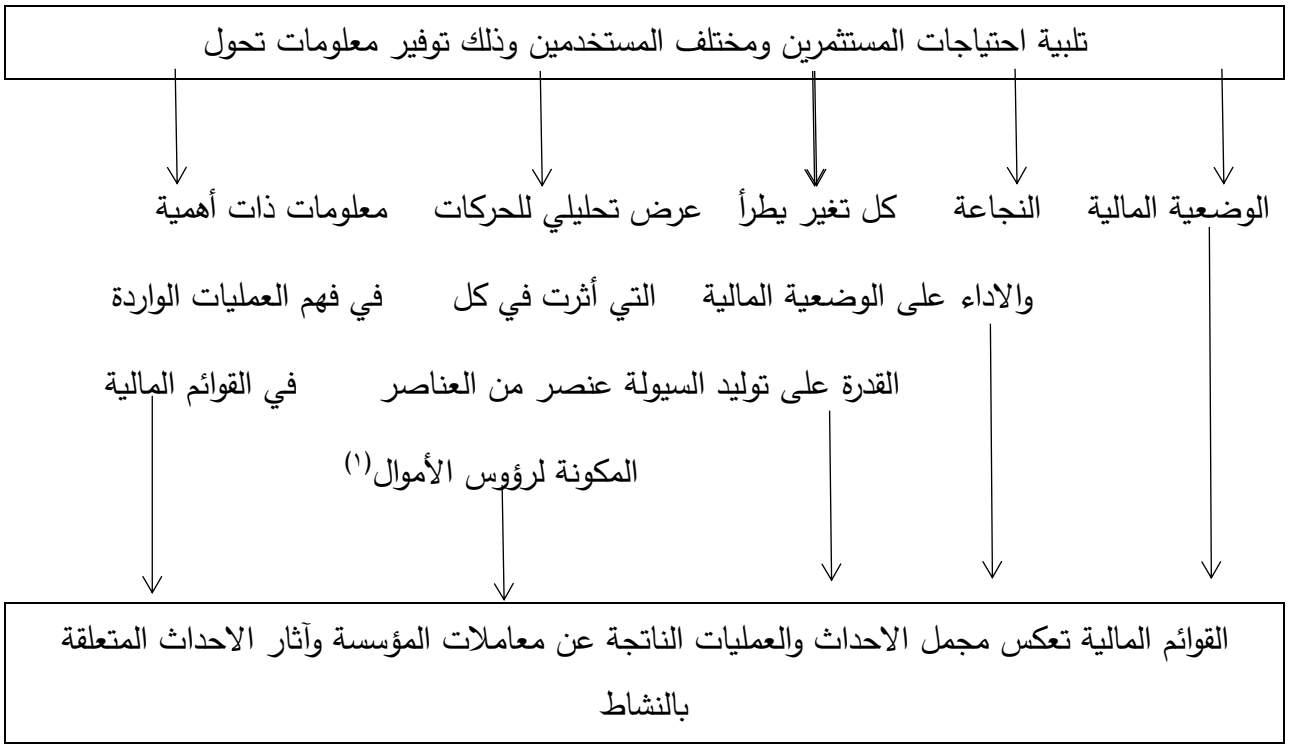
٤. تحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما واستخدام الجانب الأرجح.

٥. التعبير عن الموجودات بالمنشأة والتزاماتها وتمثيل قيمتها بالموجودات النقدية والمتداولة والسائدة.

ويمكن تمثيل أهداف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي: (SCF) كالآتي:



سيولة الميزانية الخاصة



(١) هيثم محمد الزغبي: المحاسبة الدولية ومعاييرها، صـ١٨٠، صـ٥.

ثالثاً: خصائص القوائم المالية:

تتمثل خصائص القوائم المالية في النقاط الآتية:

١. القابلية للفهم:

ويقصد بذلك مكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم المالية مع افتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الاعمال والنشاطات الاقتصادية.

٢. الملائمة:

وتكون المعلومات ملائمة عندما تقيد واتخاذ القرارات من خلال القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الاحداث المتعلقة في المنشأة سواء كانت ماضية أو حاضرة أم مستقبلية.

٣. القابلية للمقارنة:

ويقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على اجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية وذلك من خلال اعتماد على اسس ثابتة في عملية القياس وعرض الاثر المالي واحداث الاقتصادية وكذلك الافصاح عن الاثر الغير في تلك السياسات واظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة[١].

٤. الموثوقية:

وتعني أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على اعدادها.

٥. المصداقية:

(١) حسين القاضي؛ مأمون حمدان: المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ٢٠١١م، صـ٢٧٤.

تكون المعلومات صادقة إذا كانت خالية من الاخطاء ويثق فيها المستخدم، وتكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب[1] البحث عن الصورة الصادقة تغلب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني الحيطة والحذر والشمولية.

(١) سعد بو راوي: مدخله بعنوان "الأسس والمبادئ المحاسبية والمالية الجزائرية" –مع الاشارة الى حالات التقارب مع الإطار الفكري (IFRS/ ILAS)، الملتقى الدولي حول النظام الفكري المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية، المركز الجامعي بالوادي بومي، معهد العلوم، للفترة: ١٧–١٨ يناير ٢٠١٨م، صـ١٠.

المطلب الثالث

مستخدمي القوائم المالية وخصائصها

سنتناول في هذا المطلب مستخدمي القوائم المالية، وخصائص القوائم المالية، على النحو الآتي:

أولاً: مستخدمي القوائم المالية:

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية كالآتي:

١. **مستخدمين ذوي المصلحة المباشرة:** وبدورهم يمكن تقسيمهم على النحو الآتي:

أ. المساهمين:

يهتم المساهمين سواء كانوا مساهمين حاليون او المحتملين ومستشاريهم بالحاضر والعوائد المتعلقة بالأسهم.

ب. الدائنين:

يهتم الدائنين بالمعلومات المتعلقة بأحوال الاستحقاق والقدرة على السداد[١].

ج. العاملون:

يهتم العاملون بالمعلومات المتعلقة باستقرار وبحية المؤسسة من أجل معرفة قدرتهم على دفع التعويضات، توفير المكافأة، منافع التقاعد وتوفير فرص العمل[٢].

د. الموردون والعملاء:

---

(١) إلياس فضائي: مداخله بعنوان (عرض القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، ملتقى المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بسوق أهراس، يومي: ٢٥-٢٦ مايو ٢٠١٠م.

٢ صالح مرازبة: مداخله بعنوان (القوائم حسب المعايير المحاسبية المالية)، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية، صـ٨.

يهتم هاذين القطاعين بالحصـــول على المعلومات تمكنهم اتخاذ القرار لذا فهم يســـتخدمون التقارير المالية في دراسـة قدرة المؤسـسـة على الاسـتقرار ويلاحظون على هذه المعلومات المتعلقة باتجاهات أنشـطة المؤسسة والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرض ازدهارها[١].

هـ. الجمهور العام:

تســـاعد البيانات المالية الجمهور العام عن طريق تزويدهم بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشـــطة المؤسسة.

٢. مستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة: ويمكن تقسيمهم إلى الفئات الآتية:

أ. المدققين:

يعتبر المدقق وكيل المسـاهمين فكل الاطراف تعتمد على تقريره الذي يقوم بدوره كمراجعة هذه القوائم المالية ويدي رايه الفني المحايد، تتمثل وســـيلة المدقق في اظهار وجهة نظره في آثار تقلبات الظواهر الاقتصادية في اعداد حسابات النتائج.

ب. الهيئات الحكومية والرقابة:

تعد صاحبة مصلحة في المؤسسة ونجاح معدلات أدائها الاقتصادي المرتفع بذلك تضمن صعائه الجهات مقدرة المؤسسة على سداد الضرائب[٢].

ج. النقابات العمالية واتحاد العمال:

---

(١) فائز زهدي اللوني: القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية، مذكرة ماجستير، الجامعة الاسلامية، فلسطين، ٢٠٠٥م صـ٣٣.

(٢) شعيب شنوف: محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتبة الشركة الجزائرية، بودلوا، الجزء الثاني، الجزائر، ٢٠٠٩م، صـ١٨٥.

تشـــمل هذه الفئة كل من العاملين والنقابات والاتحادات التي تمثلهم والذين يقومون بمهمة تجميع المعلومات اللازمة للاطمئنان على مستقبل المؤسسة، ومدى قدرتها على الاستقرار كمصدر دخل[١].

د. المحللين الماليين:

المستثمرين الذين يمثلون عملائهم، فان أي خلل في القوائم والايضاحات ينعكس على صحة التحليل وبالتالي على قرارات العملاء في البيع والشـراء، ويرى البعض أن القائم بالتحليل المالي يعتمد أسـاسـاً على القوائم المالية المقارنات واستخراج النسب التي تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب.

العلاقة بين القوائم المالية والتقارير المالية:

القوائم المالية: هي من أكثر التقارير المحاسـبية أهمية باعتبارها المصـدر الرئيسـي للمعلومات المحاسـبية وأن القوائم المالية وتشـمل: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، كما تشـمل أيضـاً الملاحظات على القوائم والجداول الملحقة، ولكن بعض المعلومات المالية قد تكون من الأفضـل تقديمها عن طريق التقارير المالية وليس القوائم، أما لأنها تطلب جهات رسـمية أو حكومية أو أن الادارة ترغب في الافصـاح عنها فالتقارير المالية تمثل مفهوم أشـمل من القوائم المالية[٢].

ثانياً: خصائص القوائم المالية:

يقصـد بالخصـائص الكيفية للقوائم المالية: مدى جودة المعلومات وملائمتها للقرارات التي يتخذها أصحاب المصالح المهتمين بأمر الوحدة الاقتصادية وفي هذا المصدر يتأثر عدة تساؤلات منها على سبيل

---

(١) مدحت فوزي عليان وادي: أثر التضخم على الافصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية، مذكرة ماجستير، فلسطين، ٢٠٠٦م، صـ١٤٣.

(٢) محمد عباس حجازي: المدخل الحديث في المحاسبة –نظم معلومات –أداة للاتصال وأساس اتخاذ القرارات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ج٢، ١٩٧٧م، صـ٢٦٢.

المثال: كيف يمكن للفرد ان يقرر ما إذا كانت القوائم المالية يجب أن توفر معلومات على اســـاس التكلفة التاريخية أم على اساس القيمة الجارية؟

فالقوائم المالية يجب أن توفر معلومات كيف يمكن لفرد أن يقدر ما إذا كان يجب اعداد القوائم موحدة للشركة القابضة التي تتبعها عدة الشركات تعمل في مجالات اقتصادية مختلفة.

ويجب توافر بعض المعايير التي يمكن الاسترشاد بها عند الاختيار والمفاضلة بين البدائل، وعموماً تعتبر المعلومات الاكثر منفعة لأغراض اتخاذ القرارات هي المحور الاساسي لاختيار الاسلوب المحاسبي واختيار كمية ونوعية المعلومات الواجب الافصـــاح عنها، اختيار طريقة العرض والافصـــاح عن هذه المعلومات. ويعني بذلك ضـــمان اعداد القوائم المالية يكون دائماً على علاقة اتخاذ القرارات، من ثم فان المعيار الذي على ضوئه يتم اختيار وتقييم الاساليب المحاسبية هو منفعة القرار[١].

فالمعلومات الملائمة تساعد متخذي القرارات في التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل او تساعد على تأثير أو تصحيح التنبؤات السابقة، فعلى سبيل المثال تصدر الشركات تقارير مالية ربع سنوية عن نتيجة العمليات والمركز المالي وتوفير هذه التقارير معلومات ملائمة لأنها توفر معلومات ملائمة وتوفر اساس جيد يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بالدخل السنوي المتوقع وهي في الوقت نفسه تساعد تقييم انجاز الوحدة الاقتصادية عن فترة ماضية , ومن البديهي أن عرض مثل هذه التقارير بعد انتهاء السنة المالية يفقدها المنفعة بالنسبة لمتخذه، ومن تلك الخصائص للقوائم المالية الآتي:

١. امكانية الاعتماد على معلومات تلك القوائم:

يمكن الاعتماد على المعلومات المحاســـبية إذا وجد متخذ القرار انها تعكس الفروق الاقتصـــادية والاحداث التي تعبر عنها وتوفر هذه الخاصـة ضـمان يؤكد خلو هذه المعلومات من الاخطاء والتحذير وأنها معروضة بأمانة وبطريقة موضوعية.

---

١ محمد سمير الصبان وآخرون، المحاسبة المالية المتوسطة، الاسكندرية: الدار الجامعية , ٢٠٠١ م، ص ٢٨.

ويمكن الاعتماد على المعلومات المحاسبية إذا كانت محل ثقة أي يثق فيها متخذ القرار وحق تكون موثوق فيها يجب أن تكون خالية من التحريفات المهمة نسبياً والتحريف يمكن أن يكون جزئي أو تعديل في المعلومات غير متعمدة تسمى خطأ أو معتمد فيسمى غش كما يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صادقة حتى يمكن الاعتماد عليها ولكن تكون صادقة يجب أن تكون موضوعية خالية من التحيز.

ولزيادة درجة امكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية يجب أن تهتم بالمضمون أو الجوهر قبل الاهتمام بالشكل فمثلاً تكون مخصص لمراجعة التعويضات بيئة تحت التسوية يوفر في حد ذاته معلومة مهمة، ولذلك يجب التركيز على اساس تقدير قيمة المخصصة والاستعانة بخبير لهذا الغرض أكثر من الاهتمام بكيفية الافصاح عن المخصص أو تبويبه ولدعم قابلية المعلومات المحاسبية ايضاً للاعتماد عليها والثقة فيها يجب على المحاسب أن يحسن تطبيق عرف الحيطة والحذر من ناحية ويحرص على اكمال المعلومات المحابية من ناحية أخرى.

إن قيام مراجع الحسابات بمراجعة القوائم المالية وجمع الدليل الكافي الملائم بشأن صدق هذه القوائم وايضاً حلتها المتممة لها، ويوفر الية رسمية وعملية لتحديد مدى امكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية باعتبار ان عملية المراجعة هذه تحقق قيمة مضافة من المعلومات لهذه المعلومات المحاسبية وتؤثر ايجابياً بالضرورة في سلوك متخذي القرارات الاقتصادية، مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المحاسبية أي أن مراجعة الحسابات لها مردوداً اقتصادياً[1].

٢. القابلية للفهم:

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية التي توصلها القوائم المالية وايضاً أنها المتممة لها , قابلية للفهم من قبل مستخدمي القوائم المالية ويتوقف مستوى الفهم بالطبع على قابلية المعلومات نفسها لفهم وايضاً على مستوى معرفة وخبرات مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأعمال والانشطة والاحداث الاقتصادية

١ محمد سمير الصبان وآخرون، مرجع سابق ص ٣٤

والمحاسبية عنها وكذلك استعدادهم أو رغبتهم في دراسة هذه المعلومات نفسها للفهم ايضاً على مستوى معرفة وخبرات بمستوى مرضي ومقبول من العناية وتجدر الاشارة الى ان هذه الخاصية لا تعني بالضرورة أن يتأتى بالمحاسب المالي نفسه عن الافصاح عن معلومات خاصة بأمور وقضايا معقدة طالما كان اشتمال القوائم المالية على هذه أمر ضروري وغيابها يخل بكفاية الافصاح بنفسه ويمكن لمستخدمي هذه المعلومات في مثل الحالات للجوء الى ذوي المعرفة المتخصصة لأغراض تحليل القوائم المالية واستحقاق المعلومات بصورة ملائمة للقرارات التي تتطلبها مصلحتهم كما هو في الحال بالنسبة للمستثمرين غير ملمين بالأمور المحاسبية الذين يلجؤون الى المحللين الماليين لهذا الغرض(١).

٣. الملائمة:

وتعني هذه الخاصية أن ترتبط بالمعلومات بالعمل او الاستخدام الذي أعدت من أجله ترتبط بالنتيجة المرغوب تحقيقها ويستلزم ذلك أن تكون للمعلومات القدرة التأثيرية على العمل المرغوب ولضمان ذلك ينبغي أن تكون المعلومات المتاحة في الشكل الملائم والوقت الملائم ولأن هنالك درجات مختلفة لملائمة المعلومات للأغراض المتعددة وجور المحاسبة في هذا الصدد هو توفير المعلومات الاكثر للاستخدام المعين مع أنها قد تكون أقل ملائمة لاستخدام أخر.

٤. القابلية للمقارنة:

من البديهي أن استخدام اساليب محاسبية مختلفة يجعل القوائم المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية غير قابلة للمقارنة، فالمعلومات المحاسبية الخاصة بوحدة معينة تكون مفيدة إذا أمكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالوحدات الأخرى، فاختلاف الاساليب يعطي نتائج مظلله وسوء الفهم حول تخصيص

(١) عبدالوهاب نصر علي: مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣م، صـ٤٣.

الموارد الاقتصـــادية المحيطة بكل وحدة، والجدير بالذكر أن التشـــابه والاختلاف لن يكون له معنى إذا كانت اساليب القياس متباينة[١].

ولتدعيم قابلية القوائم المالية للمقارنة يجب أن يراعي المحاسب عدة اعتبارات في اعداد القوائم المالية وتوصيل المعلومات المحاسبية، ومن أهم تلك الاعتبارات الآتي:

أ. الاتساق ويقصد به الثبات والانتظام في تطبيق الاساليب والقواعد المحاسبية من فترة لأخرى، وهذا بدورة يحقق امكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن ويحول دون ظهور تغيرات تنتج عن تغير الاساليب والقواعد المحاسبية، كما يتضمن الافصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية، سبب ذلك التغيير واثارة على القوائم المالية ومحتوياتها المهمة نسبياً.

ب. الاوضاح عن القوائم المالية للمنشأة بصورة مقارنة مع الفترة المحاسبية السابقة.

ج. توحيد الممارسات والسياسات المحاسبية بين المنشآت المماثلة في نفس الصناعة، كما هو الحال في البنوك التجارية، طالما كان هذا التوحيد لا يتعارض مع المبادئ المحاســـبية المقبولة قبولاً عاماً أو معايير المحاسبة الدولية[٢].

---

(١) محمد سمير الصبان وآخرون: مرجع سابق، صـ٤١.

(٢) د. عبدالوهاب نصر علي: مبادئ المحاسبة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣م، صـ٤٣.

الفصل الثالث

الدراســة الميدانيــة

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة الميدانية

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: أساليب المراجعة والتدقيق وتأثيره على جودة القوائم المالية.

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من مجموعة من المحاسبين القانونيين والمراجعين وشركات المحاسبة والمراجعة، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من موظفي تلك الجهات، وقد تم توزيع (٣٠) استبانة كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (٢٤) استبانة من الاستبانات الموزعة بنسبة (٨٠٪)، وعدد الاستبانات المفقودة (٦) بنسبة (٢٠٪)، وقد بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (٢٤) استبانة بنسبة (٨٠٪).

مقياس أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرث الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

مقياس ليكرث

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

عند اختيار الباحثات الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (١) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

جدول (١) يوضح الوزن النسبي

مسلسل	الدرجة اللفظي	الوزن النسبي من . إلى	النسبة 100%
5	عالية	5.00 -4.20	100 %
4	مرتفعة	4.20 -3.40	89.8%
3	متوسطة	3.40 -2.60	68.5%
2	منخفضة	2.60 -1.80	49.8%
1	متدنية	-1.80 1	31.7%

يتضح من الجدول رقم (١) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو الآتي:

- إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من ١.٨ والنسبة أقل من ٣٦٪ فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ١.٨ وأقل من ٢.٦ والنسبة من ٣٦٪ وأقل من ٥٢٪ فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٢.٦ وأقل من ٣.٤ والنسبة من ٥٢٪ وأقل من ٦٨٪ فان التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٣.٤ وأقل من ٤.٢ والنسبة من ٦٨٪ وأقل من ٨٤٪ فان التقدير اللفظي له هو (موافق)،

وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من ٤.٢ حتى ٥ والنسبة من ٨٤٪ حتى ١٠٠٪ فان التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

صدق اداة الدراسة:

للتحقق من صـــدق أداة الدراســـة، قام الباحثون بعرضـــها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصـاص والخبرة، من أعضـاء هيئة التدريس في جامعة المسـتقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضـوعية في القياس، وللوقوف على مدى صـــلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاســـتبانة التحقق من الآتي:

-مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

-مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.

-مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرو نباخ (Alpha Cronbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (٢) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحـــور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية	٨	.881
2	أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية	٦	٨٥٤.

3	إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية	٨	٨٨٠.
	مجموع متوسط جميع المحاور	**٢٢**	**٩١٩.**

يتضـــح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشـــكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسـة، تمت الاسـتعانة ببعض الأسـاليب الإحصـائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصـول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسـة الميدانية spas برنامج التحليل الإحصـائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصـائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على "أساليب المراجعة والتدقيق وتأثيرها على جودة القوائم المالية"، وشمل ذلك الآتي:

١. التوزيع التكراري والنسب المئوية:

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

٢. المتوسط الحسابي:

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

٣. الانحراف المعياري:

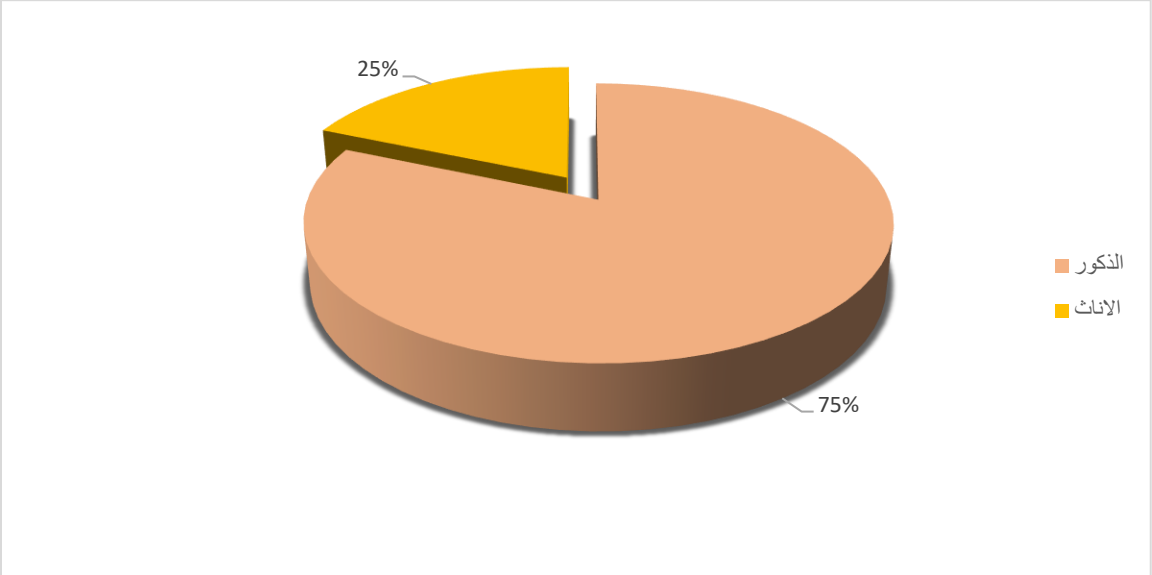
تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

أولاً: الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

-متغير النوع:

جدول رقم (٣) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النوع المشاركين بالعينة

النوع	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	١٨	٧٥%
انثى	٦	٢٥%
الإجمـالي	٢٤	١٠٠%



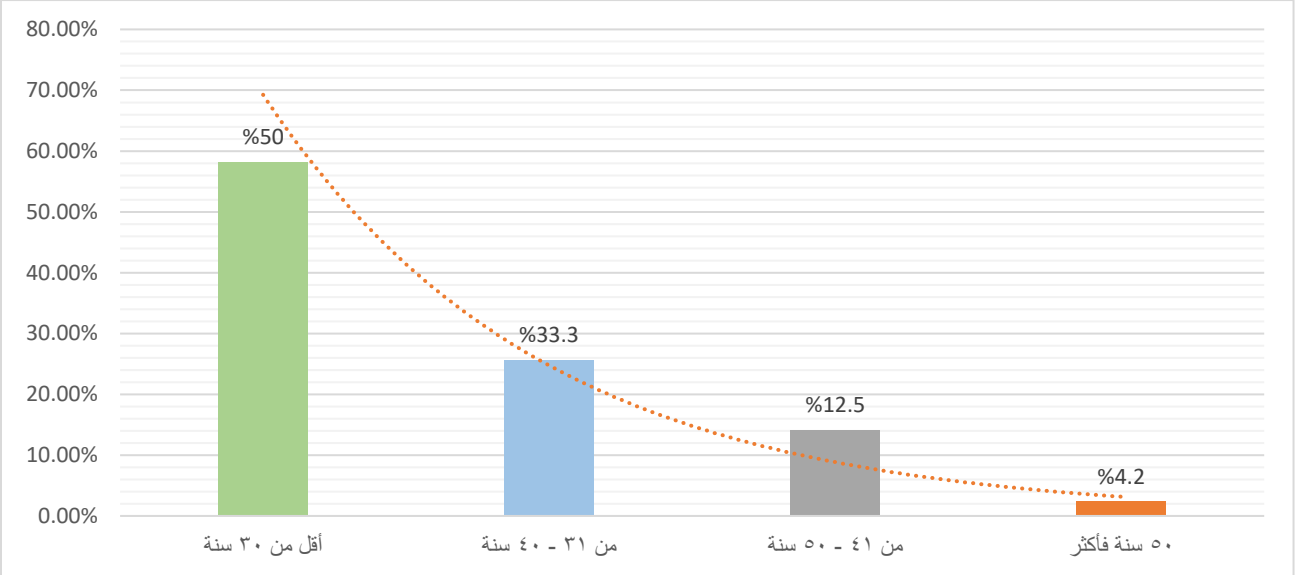
شكل رقم (١) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير النوع المشاركين بالعينة

يتضح من الجدول (٣) والشكل رقم (١) أن أغلب أفراد العينة من الذكور بتكرار بلغ (١٨) يمثلون ما نسبته 75 %من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن أفراد العينة من الإناث جاء بتكرار (8) وبنسبه25 %، لذا نجد أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الذكور.

-متغير العمر:

جدول رقم (٤) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣٠ سنة	12	%50
من ٣١ – ٤٠ سنة	8	%33.3
من ٤١ – ٥٠ سنة	3	%12.5
٥٠ سنة فأكثر	1	%4.2
الإجمـالي	24	100%



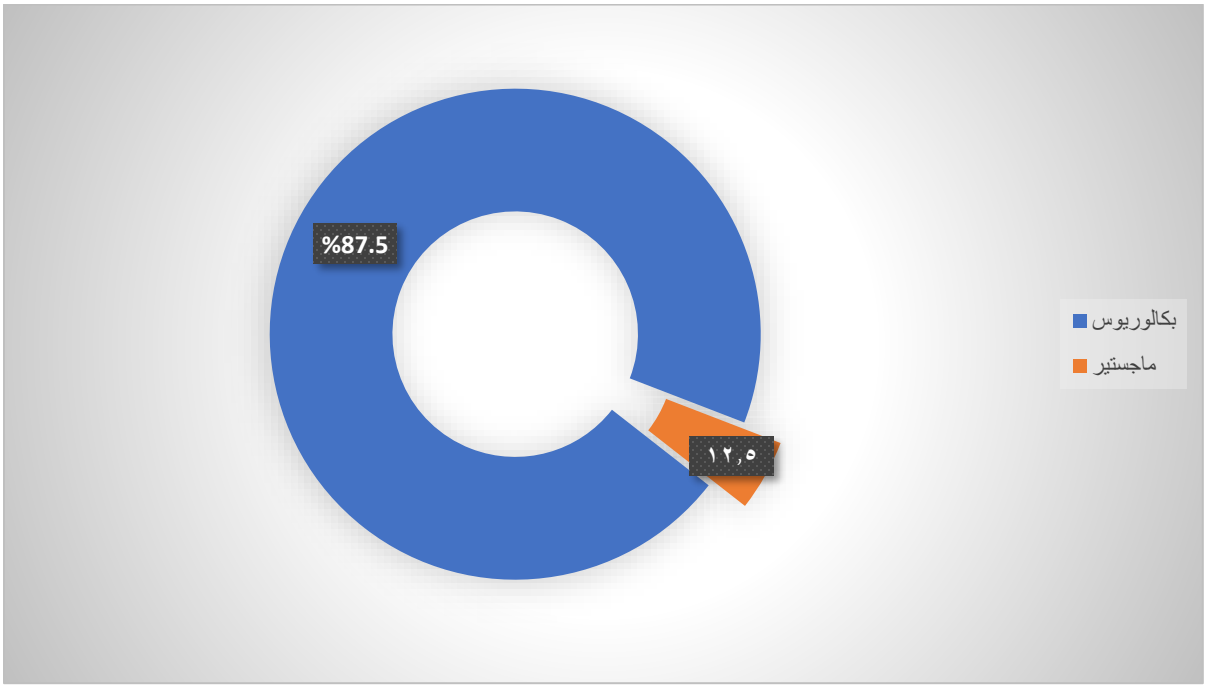
شكل رقم (٢) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٢) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (أقل من ٣٠ سنة) بنسبة ٥٠% بتكرار بلغ (١٢)، ثم فئة العمر (من 31 – 40 سنة) بنسبة ٣٣.٣% وبتكرار بلغ (٨)، ثم فئة العمر (من 41 – 50 سنة) بنسبة ١٢.٥% وبتكرار بلغ (8) وأخيراً فئة العمر (50 سنة فأكثر) بنسبة 4.2% وبتكرار بلغ (١)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من فئة العمر (أقل من ٣٠ سنة).

-متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (٥) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
بكالوريوس	21	%87.5
ماجستير	3	%12.5
الإجمالي	24	%100



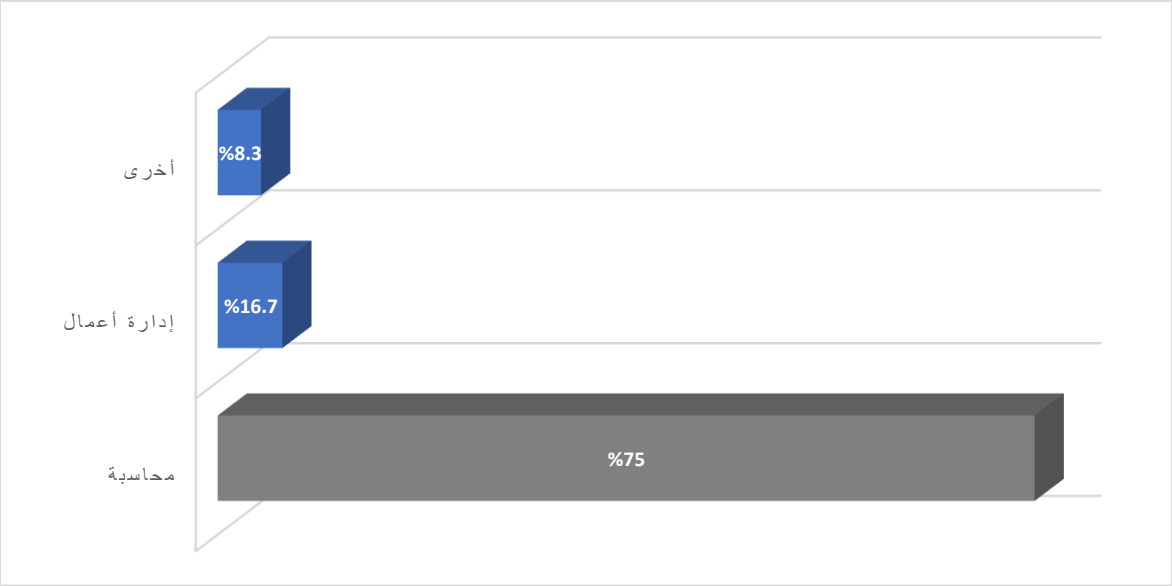
شكل رقم (٣) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٣) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة ٨٧٠٥% وبتكرار بلغ (٢١)، واخيراً فئة المؤهل (الماجستير) بنسبة12.5% وبتكرار بلغ (٣)، تشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

-التخصص العلمي:

جدول رقم (٦) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة
محاسبة	18	75%
إدارة أعمال	4	**16.7%**
أخرى	2	8.3%
الإجمالي	**24**	**%100**



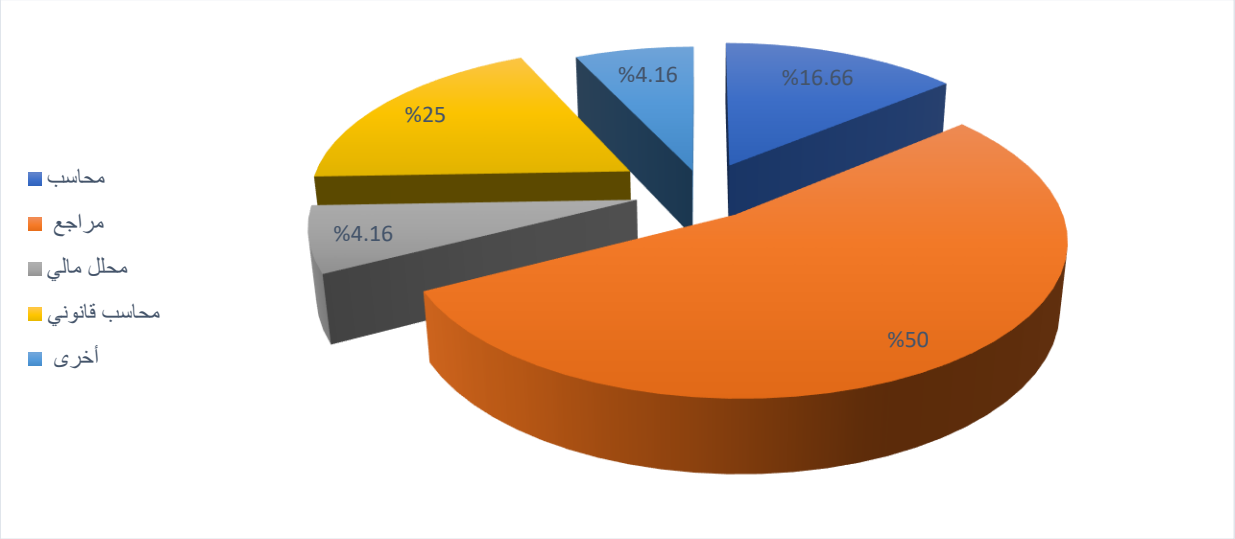
شكل رقم (٤) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير التخصص العلمي

يتبين من الجدول رقم (٦)، والشكل (٤) الخاص بمتغير التخصص العلمي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة من فئة التخصص العلمي (محاسبة) بنسبة ٧٥% وبتكرار بلغ (18)، يليه فئة التخصص (إدارة اعمال) بنسبة ١٦.٧% وبتكرار بلغ (4)، واخيراً فئات التخصصات العلمية المختلفة (أخرى) بنسبة ٨.٣% وبتكرار بلغ (2) وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي التخصص العلمي محاسبة.

-المركز الوظيفي:

جدول رقم (٧) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
محاسب	4	16.66%
مراجع	12	50%
محلل مالي	1	4.16%
محاسب قانوني	6	25%
أخرى	1	4.16%
الإجمالي	24	%100



شكل رقم (٥) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

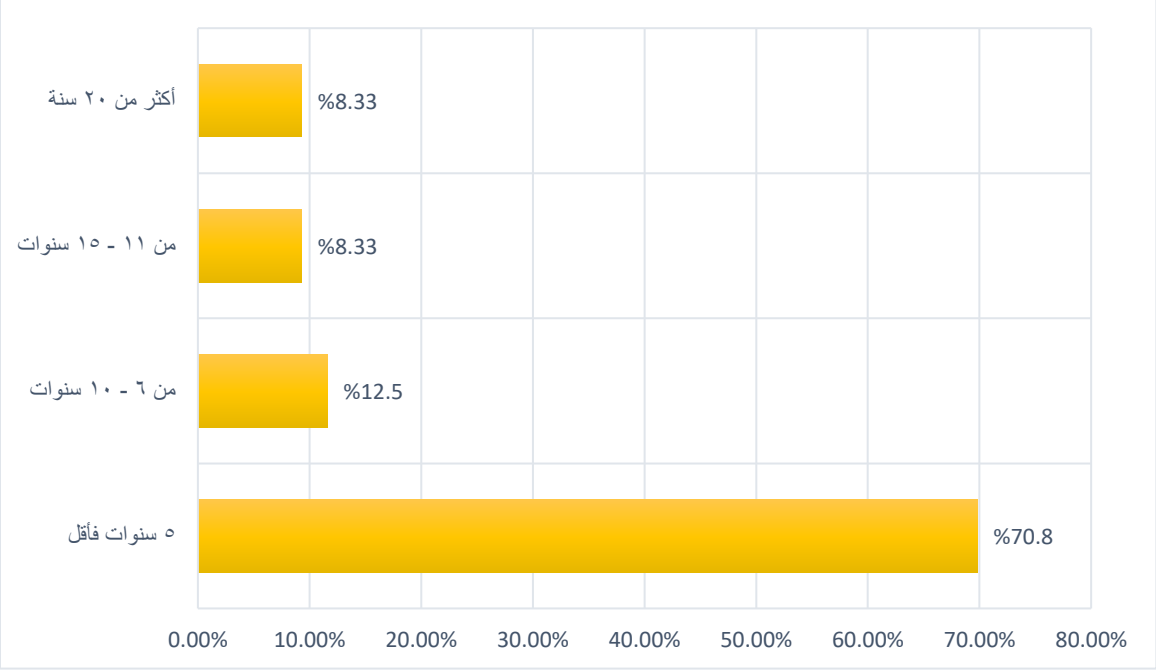
يتبين من الجدول رقم (٧)، والشكل (٥) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (مراجع) بنسبة 50% وبتكرار بلغ (12)، ثم فئة المركز الوظيفي (محاسب قانوني) بنسبة 25% وبتكرار بلغ (6)، ثم فئة المركز الوظيفي (محاسب) بنسبة 16.66% وبتكرار (4)، واخيراً فئتين المركز

الوظيفي (محلل مالي، ووظائف أخرى) بنسبة ٤.١٦% وبتكرار بلغ (١)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي (مراجع).

-عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (٨) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
٥ سنوات فأقل	17	%70.8
من ٦ – ١٠ سنوات	3	%12.5
من ١١ – ١٥ سنوات	2	%8.33
أكثر من ٢٠ سنة	2	%8.33
الإجمالي	24	100%



شكل رقم (٦) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

يتبين من الجدول رقم (٨) والشكل رقم (٦) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (٥ سنوات فأقل) بنسبة ٧٠.٨% وبتكرار بلغ (١٧)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 6– 10 سنوات) بنسبة ١٢.٥% وبتكرار (٣)، واخيراً فئتي سنوات الخبرة (من ١١– ١٥ سنوات، أكثر من ٢٠ سنة) بنسبة ٨.٣٣% وبتكرار (٢)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة الجيدة في مجال العمل.

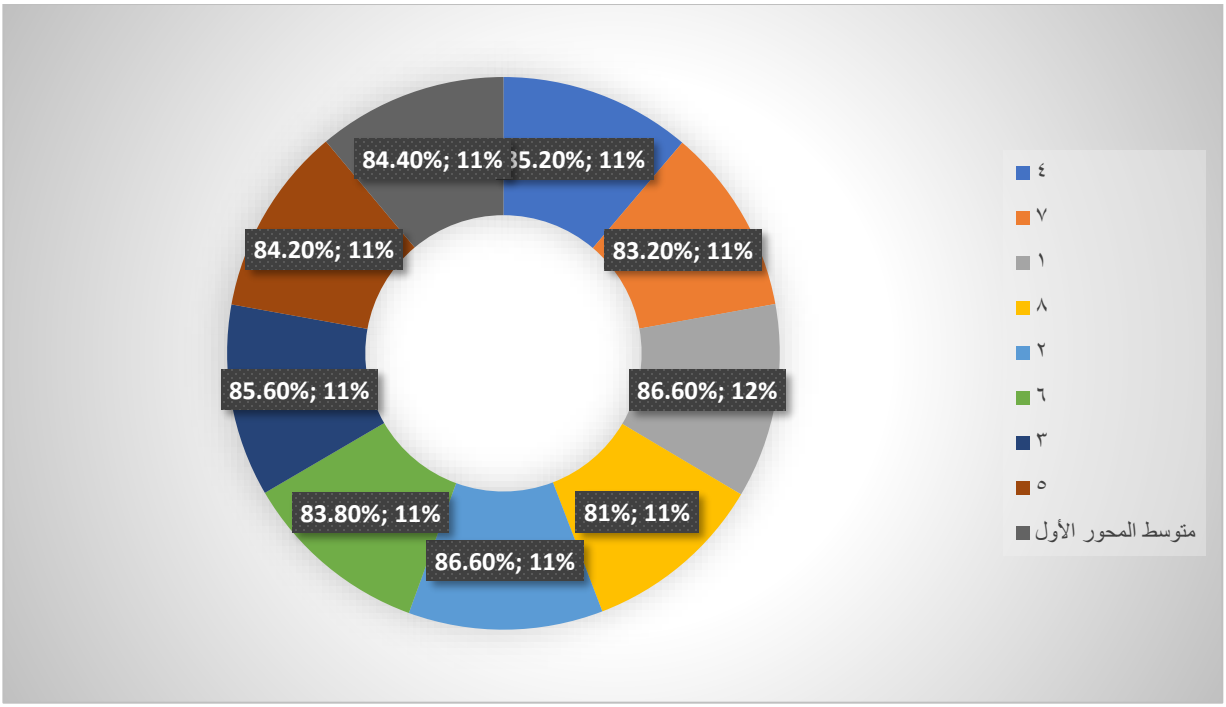
ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان:

١. المحور الأول: مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية:

الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	تساعد عملية المراجعة في زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية.	٤	4.26	0.693	%٨٥.٢	عالي
2	تساعد مراجعة الحسابات الحديثة على تحسين أداء عملية المراجعة وزيادة مصداقية القوائم المالية.	٧	4.16	0.871	%٨٣.٢	مرتفع
3	مراجعة الحسابات تحسن من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات الكبرى.	١	4.33	0.778	%٨٦.٦	عالي
4	تعزيز القيود المحاسبية بأدلة أثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز.	٨	4.05	0.815	%٨١	مرتفع
5	درجة الثقة في القوائم المالية تكون عالية عند وجود مراجعة داخلية فعالية وبالتالي يمكن توقع النتائج المستقبلية.	٢	4.33	0.865	%٨٦.٦	عالي
6	يحتوي تقرير المراجع الخارجي على رأي حول القوائم المالية كوحدة وحدة.	٦	4.19	0.824	%٨٣.٨	مرتفع

رقم الفقرة	الفـــقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
7	المراجعة تزيد فرص اكتشاف النقص أو الخلل الإفصاح في القوائم المالية.	٣	4.28	0.666	%٨٥.٦	عالي
8	زيادة المؤهلات اللازمة للمراجعين الخارجيين يؤثر بالإيجاب على القوائم المالية.	٥	4.21	0.914	%٨٤.٢	عالي
	متوسط المحور الأول		**4.22**	**0.561**	**%٨٤.٤**	**عالي**



شكل رقم (٧) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (٩) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (٤.٢٢)، والنسبة المئوية (84.4%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كالآتي:

- أن الفقرة (3) والتي تنص على **(مراجعة الحسابات تحسن من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات الكبرى.)** حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.33)، وبتقدير لفظي (عالي)
- أن الفقرة (٥) والتي تنص على **(درجة الثقة في القوائم المالية تكون عالية عند وجود مراجعة داخلية فعالية وبالتالي يمكن توقع النتائج المستقبلية)** حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (4.33)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (7) والتي تنص على **(المراجعة تزيد فرص اكتشاف النقص أو الخلل الإفصاح في القوائم المالية)** حصلت على الترتيب(الثالث) بمتوسط حسابي (4.28)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (1) والتي تنص على **(تساعد عملية المراجعة في زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية)** حصلت على الترتيب(الرابع) بمتوسط حسابي (4.26)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (8) والتي تنص على **(زيادة المؤهلات اللازمة للمراجعين الخارجيين يؤثر بالإيجاب على القوائم المالية)** حصلت على الترتيب(الخامس) بمتوسط حسابي (4.21)، وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (٦) والتي تنص على **(يحتوي تقرير المراجع الخارجي على رأي حول القوائم المالية كوحدة وحدة)** حصلت على الترتيب(السادس) بمتوسط حسابي (٤.١٩)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (٢) والتي تنص على **(تساعد مراجعة الحسابات الحديثة على تحسين أداء عملية المراجعة وزيادة مصداقية القوائم المالية)** حصلت على الترتيب(السابع) بمتوسط حسابي (٤.١٦)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (٤) والتي تنص على **(تعزيز القيود المحاسبية بأدلة أثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز)** حصلت على الترتيب(الثامن) بمتوسط حسابي (٤.٠٥)، وبتقدير لفظي (مرتفع).

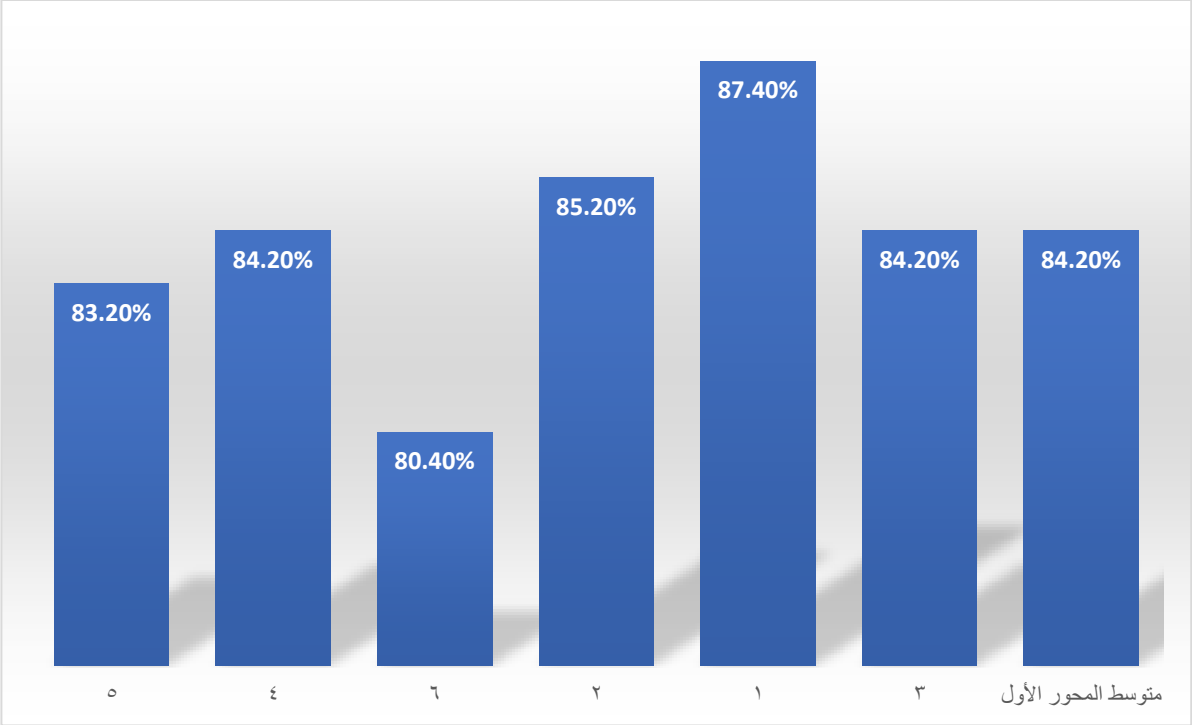
-الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوثين.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (٤.٢٢) وبانحراف معياري (٠.٥٦١) وبتقدير لفظي (عالي)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية.**

٢. المحور الثاني: أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية:

الجدول رقم (١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	وجودة لجان مراجعة في الشركة تقلل من نسبة التلاعب في القوائم المالية	٥	4.16	0.898	%٨٣.٢	مرتفع
٢	وجود تلاعب أو أخطاء في القوائم المالية يعني عدم قيام لجان المراجعة بواجباتها	٤	4.21	0.773	%٨٤.٢	عالي
٣	أحيانا يصادق المراجع الخارجي على القوائم المالية رغم علمه بإمكانية استغلال المرونة في معايير المراجعة لتخفيض نسبة جودة القوائم المالية	٦	4.02	0.771	%٨٠.٤	مرتفع
٤	التوافق بين معايير المراجعة المحلية ومعايير المراجعة الدولية يؤدي الى ارتفاع نسبة جودة	٢	4.26	0.658	%٨٥.٢	عالي
٥	يعتبر المراجع الخارجي مسؤولاً عن الانحرافات المادية التي يسببها القوائم المالية	١	4.37	0.655	%٨٧.٤	عالي
٦	على المراجع الخارجي أن ينبه مجلس الإدارة وهيئة المراجعة عن مخاطر التلاعب في القوائم المالية	٣	4.21	0.709	%٨٤.٢	عالي
	متوسط المحور الثاني		**4.21**	**0.527**	**%٨٤.٢**	**عالي**



شكل رقم (٨) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (١٠) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (٤.٢١)، والنسبة المئوية (84.2%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرة (٥) والتي تنص على **(يعتبر المراجع الخارجي مسؤولاً عن الانحرافات المادية التي يسببها القوائم المالية)** حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (٤.٣٧) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (٤) والتي تنص على **(التوافق بين معايير المراجعة المحلية ومعايير المراجعة الدولية يؤدي الى ارتفاع نسبة جودة)** حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (٤.٢٦) وبتقدير لفظي (عالي).

أن الفقرة رقم (٦) والتي تنص على **(على المراجع الخارجي أن ينبه مجلس الإدارة وهيئة المراجعة عن مخاطر التلاعب في القوائم المالية)**

- حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (٤.٢١) وبتقدير لفظي (عالي).

أن الفقرة (٢) والتي تنص على **(وجود تلاعب أو أخطاء في القوائم المالية يعني عدم قيام لجان المراجعة بواجباتها)**

- حصلت على الترتيب(الرابع) بمتوسط حسابي (٤.٢١) وبتقدير لفظي (عالي).

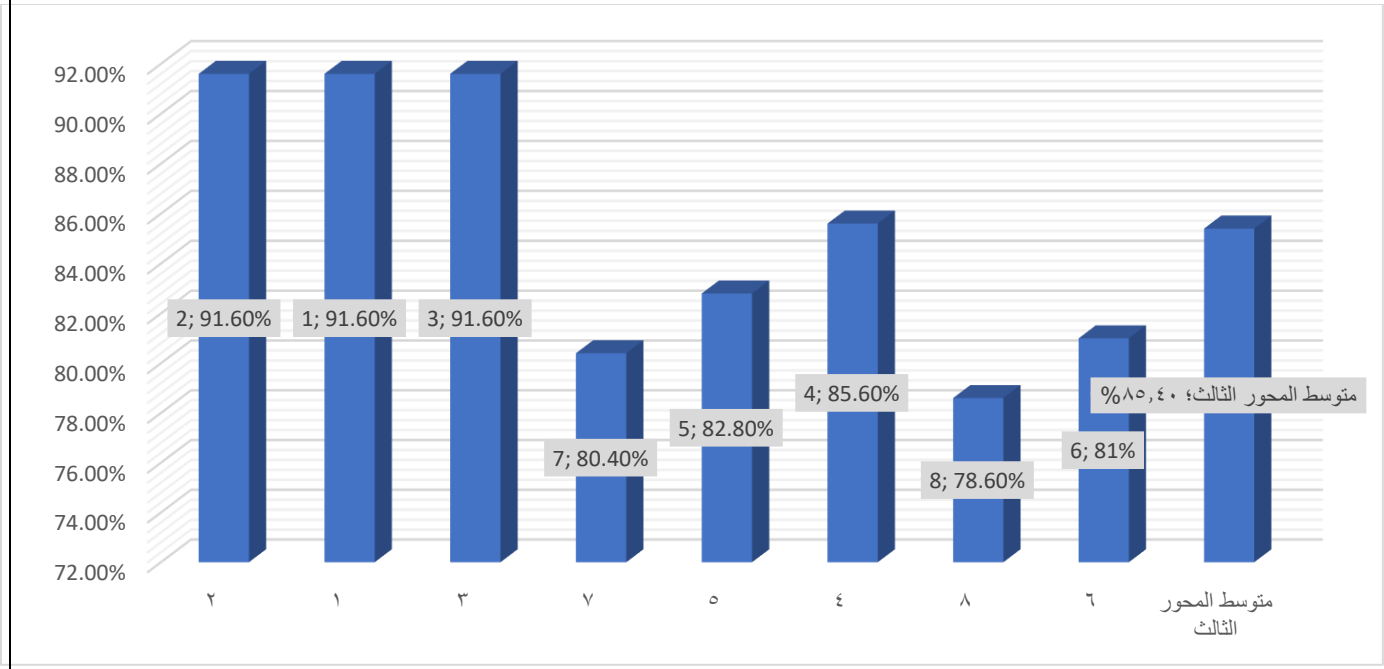
- أن الفقرة (١) والتي تنص على **(وجودة لجان مراجعة في الشركة تقلل من نسبة التلاعب في القوائم المالية)** حصلت على الترتيب(الخامس) بمتوسط حسابي (٤.١٦) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (٣) والتي تنص على **(أحيانا يصادق المراجع الخارجي على القوائم المالية رغم علمه بإمكانية استغلال المرونة في معايير المراجعة لتخفيض نسبة جودة القوائم المالية)** حصلت على الترتيب(السادس) بمتوسط حسابي (٤.٠٢) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثاني أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (٤.٢١) وبانحراف معياري (٠.٥٢٧) وبتقدير لفظي (عالي)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية.**

٣. المحور الثالث: إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية:

الجدول رقم (١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	تطبيق معايير المراجعة والتدقيق الداخلي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة	٢	4.58	0.587	%٩١.٦	عالي
٢	تقرير المراجع الداخلي المتحفظ يؤثر سلباً على مستخدمي القوائم المالية	١	4.58	0.499	%٩١.٦	عالي
٣	تساعد أساليب المراجعة والتدقيق في خفض المخاطر الى أدنى حد في القوائم المالية	٣	4.58	0.587	%٩١.٦	عالي
٤	يساهم استخدام أساليب المراجعة والتدقيق في معرفة صحة القوائم المالية	٧	4.02	0.938	%٨٠.٤	مرتفع
٥	تساهم عملية المراجعة والتدقيق في رفع جودة القوائم المالية	٥	4.14	0.560	%٨٢.٨	مرتفع
٦	تساهم عملية المراجعة والتدقيق زيادة شفافية في عرض القوائم المالية	٤	4.28	0.630	%٨٥.٦	عالي
٧	تساهم عملية المراجعة والتدقيق في حد من التلاعب بقوائم المالية	٨	3.93	1.055	%٧٨.٦	مرتفع
٨	يؤدي استخدام المراجعة والتدقيق توفير والوقت والتكلفة في مراجع القوائم المالية	٦	4.05	0.899	%٨١	مرتفع
	متوسط المحور الثالث		**4.27**	**0.517**	**%٨٥.٤**	**عالي**



شكل رقم (٩) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (١١) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (٤.٢٧)، والنسبة المئوية (85.4%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

- أن الفقرات (٢، ١، ٣) والتي تنص على **(تقرير المراجع الداخلي المتحفظ يؤثر سلباً على مستخدمي القوائم المالية، تطبيق معايير المراجعة والتدقيق الداخلي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، تساعد أساليب المراجعة والتدقيق في خفض المخاطر الى أدنى حد في القوائم المالية)** حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.58) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (٦) والتي تنص على **(تساهم عملية المراجعة والتدقيق زيادة شفافية في عرض القوائم المالية)** حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (٤.٢٨) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن الفقرة (٥) والتي تنص على **(تساهم عملية المراجعة والتدقيق في رفع جودة القوائم المالية)** حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (٤.١٤) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (٨) والتي تنص على **(يؤدي استخدام المراجعة والتدقيق توفير والوقت والتكلفة في مراجع القوائم المالية)** حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (4.05) وبتقدير لفظي (مرتفع).

- أن الفقرة (٤) والتي تنص على **(يساهم استخدام أساليب المراجعة والتدقيق في معرفة صحة القوائم المالية)** حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (٤.٠٢) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- أن الفقرة (٧) والتي تنص على **(تساهم عملية المراجعة والتدقيق في حد من التلاعب بقوائم المالية)** حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (٣.٩٣) وبتقدير لفظي (مرتفع).
- الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أعلى واقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى وجود تشتت بسيط من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (٣.٥١) وبانحراف معياري (٠.٦٠٦) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية.**

ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:

جدول رقم (١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
١	مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية	٢	4.22	0.561	%٨٤.٤	عالي
٢	أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية	٣	4.21	0.527	%٨٤.٢	عالي
٣	إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية	١	4.27	0.517	%٨٥.٤	عالي
	المتوسط العام لجميع المحاور		4.24	0.456	**%٨٤.٨**	عالي

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بـ " **أساليب المراجعة والتدقيق وتأثيره على جودة القوائم المالية** "، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (٤.٢٤) وانحراف معياري (٠.٤٥٦)، ودرجة قياس (عالية)، حيث حصل المحور الأول: **مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية** على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٤.٢٢) وانحراف معياري (٠.٥٦١) وتقدير لفظي (عالي)، وحصل المحور الثاني: **أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية** على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٤.٢١) وانحراف معياري (٠.٥٢٧) وتقدير لفظي (عالي)، وحصل المحور الثالث: **إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية** على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤.٢٧) وانحراف معياري (٠.٥١٧) وتقدير لفظي (عالي).

ويعزو الباحثون حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس (عالية) على أنه يوجد أثر في **أساليب المراجعة والتدقيق على جودة القوائم المالية**

رابعاً: اختبار الفرضيات:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين **مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية** وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (١٣) يبين نتائج لاختبار المال ومجالات التنمية الاقتصادية

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا يوجد اثر في مجالات المراجعة يساعد في جودة وتحسين القوائم المالية	٤٣	٤.٢٢٣٨	0.56138	4.663	42	٠.٠٠٠

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة ذات

دلالة احصائية بين **مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية** وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين **مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية.**

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين **أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية** وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (١٤) يبين نتائج لاختبار المشكلات التي تواجه اعمال الزكاة والتنمية الاقتصادية

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا يتم تطبيق أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية	٤٣	٤.٢٠٥٤	0.52684	5.344	٤٢	٠.٠٠٠

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الثانية موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة بين **أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية** وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة **بين أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية.**

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين **إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية** وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (١٥) يبين نتائج لاختبار السبل والوسائل التي يمكن من خلاله تنمية وتطوير أموال الزكاة ومجالات التنمية الاقتصادية.

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا تتوافر إجراءات في المراجعة تساعد تحسين جودة القوائم المالية	43	٤.٢٧٠٣	0.51678	6.795	42	٠.٠٠٠

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة بين **إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية** وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين **إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية.**

خامساً: اختبار صدق أداة الدراسة:

جدول رقم (١٦) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

م	المحـــــور	عدد الفقرات	معامل بيرسون
1	مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية	٨	.٧٣٦**
2	أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية	٦	.٦٩١**
3	إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية	٨	.696**
	الدرجة الكلية	**٣٢**	**.٨٦٣**

** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.001)

من خلال الجدول رقم (١٣) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ 0.01)، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاول الباحثون معالجة اشكالية البحث التي تدور **أساليب المراجعة والتدقيق وتأثيره على القوائم المالية،** فقد تم التوصل من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة إلى بعض النتائج التي يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: الاستنتاجات:

١. القوانين يعتبر التشريع اليمني كافي لضمان تحقيق إجراءات التدقيق الخارجي في البيئة اليمنية من خلال سن مجموعة من والقوانين التي تضم مهنة المراجعة.
٢. رفع مستوى الالتزام بالقوانين والتشريعات لشركات المحاسبة والمراجعة.
٣. تعتبر معايير المراجعة المتبناة ذات إطار تصوري يساعد في ضبط آليات مهنة المراجعة الداخلية والخارجية.
٤. تعزيز مبدئ الرقابة الداخلية يعمل بشكل كبير في الحد من التلاعب والغش والفساد المالي وتقديم قوائم مالية صحيحة.
٥. أن دراسة احتياجات الشركة من تدقيق محاسبي للقوائم المالية في ظل وجود شكوك حول مصداقية القوائم المالية تأتي عملية الفحص والمراجعة التي تكشف الفساد المالي وتعالجه.

وخلص البحث إلى عدد من النتائج بناءً على نتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي شملها البحث فيما يلي أهم تلك الاستنتاجات:

٦. وافقت العينة في المحور الأول: أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين **مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية،** بمتوسط حسابي (٤.٢٢) وبانحراف معياري (٠.٥٦١) وبتقدير لفظي (عالي).
- أن أساليب المراجعة تتبع إجراءات دقيقة من خلال فحص ملكية الموجودات للتأكد من عدم تحريف قانوني.
- أن المراجع يعمل على تحسين جودة القوائم المالية من خلال مطابقة السجلات المحاسبية والسندات وسجل الإيرادات.

٧. وافقت العينة في المحور الثاني: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية،** بمتوسط حسابي (٤.٢١) وبانحراف معياري (٠.٥٢٧) وبتقدير لفظي (عالي).

- ينتج عن جمع جميع الأدلة التي تثبت أي فساد مالي او تحريف او تحايل القدرة على السيطرة على الأمور واستخدامها في الوقت المناسب.

٨. وافقت العينة في المحور الثالث: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين **إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية**، بمتوسط حسابي (٤.٢٧) وبانحراف معياري (٠.٥١٧) وبتقدير لفظي (عالي).

- أن المراجع ملم بأساليب التحقق والتحري الميداني والقانوني والتشريعات والنظم المحاسبية.
- أن هناك سنوات كبيرة جدا من الخبرة العلمية والعملية يتمتع بها المراجع نظراً لطبيعة عمله التي تتعلق بأمور مالية عالية الأهمية.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بالآتي:

- ضرورة تطبيق معايير المراجعة عند إعداد القوائم مما يودي الى تحسين جودة القوائم المالية.
- العمل على الالتزام بتطبيق إرشادات وتوصيات المراجع والعمل على تصحيحها لإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية وتحسين الأداء المالي وتغيرات الوضعية المالية.
- اتاحة المراجعة الفرصة للعاملين في كافة الأقسام بالمشاركة في تطوير الأساليب والإجراءات المستخدمة.
- يتوجب على الشركات مراعاة توفير نظام داخلي قوي يجنبها تلاعب أحد افراد الإدارة المالية مما ينتج عنه تلاعب مالي.

المراجع

المراجع:

١. د. أحمد حلمي جمعة: المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، ط٢، ٢٠١٥م، صـ٢٤.

٢. سمية أحمد ميلي: أثر استخدام أساليب المعاينة لتدقيق القوائم المالية في اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف المسيلة، الجزائر، السنة الجامعية.

٣. د. محمد التهامي الطواهر؛ د. مسعود صديقي: المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، الجزائر.

٤. صبرين العايب: المراجعة الخارجية في ظل اعتماد المؤسسة الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي الجديد –دراسة حالة–، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي.

٥. د. حمدي السقا: أصول المراجعة، ج١، مطبعة بن حيان، دمشق، سوريا.

٦. د. خالد أمين: علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية، مطبعة الاتحاد.

٧. د. عبدا لفتاح الصحن؛ د. فتحي رزق السوا فيري: الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

٨. صلاح ربيعة: المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر.

٩. فاتح سرد وك: دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية –دراسة حالة الشركة الجزائرية للألمنيوم بالمسيلة–، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

١٠. د. خالد أمين عبد الله: علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية والمالية.

١١. د. سامي محمد الوقاد؛ لؤي محمد وديان: تدقيق الحسابات"١"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن.
١٢. علاء الدين صالح محمود عودة: أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
١٣. مرشد عيد المصدر: أثر مخاطر مهنة التدقيق على جودة التدقيق (دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية –غزة، فلسطين.
١٤. د. صلاح نوري خلف: النموذج مقترح لتفعيل دور الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في تحقيق جودة التدقيق، مجلة دراسات محاسبية ومالية.
١٥. د. أحمد حلمي جمعة: المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن.
١٦. د. حسين يوسف القاضي وآخرون: تدقيق الحسابات، ج١، منشورات جامعة دمشق، سورية.
١٧. د. حسين يوسف القاضي وآخرون: تدقيق الحسابات، ج٢، منشورات جامعة دمشق، سورية.
١٨. د. محمد سمير الصبان؛ د. عبد الوهاب نصر علي: المراجعة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
١٩. د. رأفت سلامة محمود؛ د. أحمد يوسف كلبوته؛ د. عمر محمد زريقات: علم تدقيق الحسابات –العملي–، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمَّان، الأردن.
٢٠. د. جيهان عبد العزيز الجمال: المراجعة وحوكمة الشركات، دار الكتاب الجامعي، الإمارات.

الملاحـــق

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم المحاسبة



الاستبيـــــــــان

تحية طيبة وبعد .....

في إطار إنجاز مذكرة البكالوريوس في العلوم المالية تحت عنوان :

(أساليب المراجعة والتدقيق وتأثيره على القوائم المالية)

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان الذي يهدف إلى الحصول على أراء ومقترحات شركتكم المتعلقة بموضوع الدراسة، حول ما تتضمنه من تساؤلات.

ونحيطكم علماً بأن هذا الاستبيان يعتبر جزءاً من الدراسة، لذلك نرجو منكم المساعدة حتى نخرج بهذه الدراسة في أحسن شكل، علماً أن إجابتكم ستحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

وفي الأخير نشكركم مسبقاً على تعاونكم ومساهمتكم في إنجاح هذه الدراسة.

إعداد الباحثات:

بسمة جميل علي الحمامي

إيمان علي أحمد السنحاني

شيماء علي محمد فضائل

أمة الرزاق أحمد حسين الشعباني

يسرى مجاهد علي جمعان

- المعلومات الشخصية:

❖ المعلومات الشخصية:

١. الجنس:

( ) ذكر ( ) انثى

٢. العمر:

( ) اقل من ٣٠ سنة. ( ) ٣٠ – ٤٠ سنة .

( ) ٤١ – ٥٠ سنة . ( ) ٥١ سنة فاكثر .

٣. المؤهل العلمي:

( ) ثانوي . ( ) بكالوريوس .

( ) ماجستير ( ) دكتوراه .

( ) أخرى .

٤. التخصص العلمي:

( ) محاسبة . ( ) اداره اعمال . ( ) علوم مالية ومصرفية

( ) أخرى .

٥. المسمى الوظيفي:

( ) مدير مالي . ( ) محاسب . ( ) مراجع .

( ) محلل مالي . ( ) محاسب قانوني ( ) أخرى .

٦. سنوات الخبرة :

( ) ٥ سنوات فاقل . ( ) ٦ – ١٠ سنوات ( ) ١١ -١٥ سنة

( ) ١٦ -٢٠ سنة . ( ) اكثر من ٢٠ سنة

بيانات استمارة الاستبانة: نرجو أن نحظى بمعرفتكم وخبرتكم وذلك بالتأشير بعلامة (√) داخل المربع المناسب المقابل:

المحور الأول: مجالات المراجعة وتأثيرها على جودة القوائم المالية:

م	**الفقرات**	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تساعد عملية المراجعة في زيادة الشفافية والعدالة في عرض القوائم المالية.					
٢	تساعد مراجعة الحسابات الحديثة على تحسين أداء عملية المراجعة وزيادة مصداقية القوائم المالية.					
٣	مراجعة الحسابات تحسن من قدرة مكاتب المراجعة على مراجعة حسابات المؤسسات الكبرى.					
٤	تعزيز القيود المحاسبية بأدلة أثبات كافية يسهم في انجاز عملية المراجعة في وقت وجيز.					
٥	درجة الثقة في القوائم المالية تكون عالية عند وجود مراجعة داخلية فعالية وبالتالي يمكن توقع النتائج المستقبلية.					
٦	يحتوي تقرير المراجع الخارجي على رأي حول القوائم المالية كوحدة وحدة.					

٧	المراجعة تزيد فرص اكتشاف النقص أو الخلل الإفصاح في القوائم المالية.					
٨	زيادة المؤهلات اللازمة للمراجعين الخارجيين يؤثر بالإيجاب على القوائم المالية.					

المحور الثاني: أساليب المراجعة على جودة القوائم المالية:

م	**الفقرات**	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	وجودة لجان مراجعة في الشركة تقلل من نسبة التلاعب في القوائم المالية.					
٢	وجود تلاعب أو أخطاء في القوائم المالية يعني عدم قيام لجان المراجعة بواجباتها.					
٣	أحيانا يصادق المراجع الخارجي على القوائم المالية رغم علمه بإمكانية استغلال المرونة في معايير المراجعة لتخفيض نسبة جودة القوائم المالية.					
٤	التوافق بين معايير المراجعة المحلية ومعايير المراجعة الدولية يؤدي الى ارتفاع نسبة جودة					
٥	يعتبر المراجع الخارجي مسؤولاً عن الانحرافات المادية التي يسببها القوائم المالية.					

٦	على المراجع الخارجي أن ينبه مجلس الإدارة وهيئة المراجعة عن مخاطر التلاعب في القوائم المالية.					

المحور الثالث: إجراءات المراجعة على جودة القوائم المالية:

م	**الفقرات**	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تطبيق معايير المراجعة والتدقيق الداخلي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة.					
٢	تقرير المراجع الداخلي المتحفظ يؤثر سلباً على مستخدمي القوائم المالية					
٣	تساعد أساليب المراجعة والتدقيق في خفض المخاطر الى أدنى حد في القوائم المالية.					
٤	يساهم استخدام أساليب المراجعة والتدقيق في معرفة صحة القوائم المالية.					
٥	تساهم عملية المراجعة والتدقيق في رفع جودة القوائم المالية					

٦	تساهم عملية المراجعة والتدقيق زيادة شفافية في عرض القوائم المالية.					
٧	تساهم عملية المراجعة والتدقيق في حد من التلاعب بقوائم المالية.					
٨	يؤدي استخدام المراجعة والتدقيق توفير والوقت والتكلفة في مراجع القوائم المالية.					